أ. د. علي أحمد عطية

العولمة المتوحشة

رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها على المجتمعات النامية



العولمة المتوحشة

رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها

على المجتمعات النامية

أ. د. علي أحمد عطية

العولمة المتوحشة

رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها على المجتمعات النامية



العولمة المتوحشة

أ.د. علي أحمد عطية

الطبعة الأولى: 2020 م

رقم الإيداع المحلي: 2020/398

رقم الإيداع الدولي: 978-9959-921-77-2

دار الكتب الوطنية بنغازي - ليبيا

هاتف: 21821.7165022+ - بريد مصور 4843580-21821+

ص.ب: 75454 - طرابلس Email: almosgb@yahoo.com



﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ! يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ! يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

■ سورة آل عمران: الآية 69-71





الإهداء

■ **إلى ضحايا العولمة المتوحشة في كل مكان**

إلى ملايين المقهورين والمعذبين والحزانى والمهمشين والفقراء الذين سيصنعون بكفاحهم ورفضهم عولمة حقيقية تكون انتصاراً للإنسان وليس انتصاراً عليه...

الذين بدأو يكتشفون حقيقة العولمة وزيف شعاراتها وصارا يستعدون لمواجهتها لتكون حياتهم أكثر بهاءً وأكثر إشراقا...

■ **إلى (محمد وأيوب وعبد المعز وصهيب) آخر الشموع التي أضاءت سماءَ حياتي**

اللذين ترافق ميلادهم مع ولادة العولمة ويريد صناع العولمة إفساد حياة جيلهم وتدمير مستقبله وتظليله وتحويله إلى جيل من الصعاليك مسلوب الإرادة والهوية والانتماء لكنه سيكون جيل التحدي الذي يبني التحولات العظيمة ويعيد لأمته مجدها وينتزع لها مكانها فوق الأرض وتحت الشمس وسيكون شريكاً في صنع العولمة الإنسانية الخلاقة.

المؤلف

المقدمة

لم تكد المجتمعات النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتخلص من الاحتلال الأجنبي المباشر الذي استنزف مواردها وخرب اقتصادها وورثها أوضاعاً في غاية الصعوبة والتعقيد، حتى وجدت نفسها مثقلة بواقع التخلف بكل مظاهره، يحاصرها الفقر والمرض والأمية والجوع والديون ووجدت أن الفجوة التي تفصلها عن التقدم والرفاهية تزداد اتساعاً وأن اللحاق بالمجتمعات المتقدمة يحتاج إلى إرادة حقيقية وسياسات وخطط وبرامج وموارد، وقد بدأت محاولة النهوض وقطعت أشواطا هامة على طريق التنمية وتغيير واقعها، لكن قوى الاستغلال والاحتكار والهيمنة لم تعطي لتجربة هذه المجتمعات فرصة الاكتمال وسأها أن تحقق خطوات على طريق النهضة ورد الاعتبار واللحاق بالعصر الذي تعيشه فبدأت تبتدع أشكالاً جديدة من الوسائل والآليات لاحتواء هذه المجتمعات والسيطرة على مقدراتها والتحكم في شؤنها وإملاء الشروط والسياسات عليها واستخدام مختلف أشكال الابتزاز ضدها، وكانت الدعوة إلى ما يسمى النظام العالمي الجديد التي اطلقها الغرب الاستعماري لإعادة ترتيب أوضاع العالم وأحكام سيطرة الأقوياء والأغنياء على مصائر الضعفاء والفقراء لانعاش النظام الرأسمالي الذي بدأ يهتز ويعبر عن إفلاسه ومنعه من السقوط، ولم يكد الاهتمام بهذا المصطلح يأخذ مداه في الأوساط السياسية والفكرية حتى بدأ التبشير بمصطلح جديد حاول مروجيه وصناعه والداعين له تقديمه باعتباره المنقذ للمجتمع الإنساني من كل ما يعانيه من مشكلات واختناقات وأزمات حادة.

وهكذا بدأت عملية الترويج للعولمة التي تم تقديمها وربطها بالتجربة الرأسمالية العالمية التي يعتقد دعاتها بأنها قادرة على حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان في كل مكان.

ورغم أنه يمكن الاعتراف بالعولمة كمرحلة من مراحل تطور الإنسانية توفرت فيها من الوسائل والأساليب والآليات ما يجعل العالم يبدو وكأنه قرية كونية صغيرة، من خلال ما تحقق من تطور غير مسبوق في وسائل المواصلات ووسائل الاتصال وعالم المعلومات وتقنياته.

ويمكن القبول بمحاولة البعض لتقديم العولمة باعتبارها حالة من التداخل والتكامل والتفاعل بين مختلف مكونات المجتمع الإنساني وانها وضعا يقوم على الاعتماد المتبادل بين المجتمعات لتحقيق مصالح كل المجتمعات وأنها نسيجاً ساهمت في تشكيله أنامل كل الحضارات الإنسانية.

لكن رغم كل الشعارات البراقة والجذابة التي حاول صناع العولمة الترويج لها من خلالها كنت أميل إلى تحليل العولمة من خلال مدخلين مختلفين يجب التمييز بينهما بوعي وموضوعية.

- العولمة كما يراها ويطرحها المنظرين وهي تشمل تلك المحاولات العلمية والفكرية الجادة التي حاولت التعامل مع العولمة باعتبارها مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني بكل ما تحقق فيها من إبداعات وتطور في مختلف المجالات جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة ويسرت سبل التواصل بين مختلف أطرافه ومكوناته وهي مرحلة تقوم على الاعتماد المتبادل بين المجتمعات وتهدف إلى تحقيق أعلى معدلات الرفاهية وإشباع حاجات الإنسان بصورة كريمة وتقوم على الدعوة للتعايش بين كل الثقافات والأديان وحل المشكلات بالوسائل السلمية ونبذ الحروب ودعم الامن والسلام العالمي ونشر المحبة بين كل الشعوب واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المشاركة الشعبية وتعليم الديمقراطية وممارستها، وهي تؤمن أن العلاقة بين الحضارات والثقافات

تقوم على الاحترام والتكامل وليس على الصدام والصراع والتعصب، وتقوم على المواجهة الجماعية لمختلف الأخطار والظواهر والممارسات التي تهدد الإنسانية وتسبب تعاساتها وعذاباتها.

- والعولمة كما تتبناها وتطبقها سياسات بعض الدول والتي تقوم على محاولة بعض القوى العالمية الاستئثار بكل ما تحقق من تطور وتقدم كان يمكن أن يكون انتصاراً للإنسان فتحول على يد هؤلاء إلى انتصار عليه.

هذه القوى التي تعاملت مع العولمة باعتبارها مرحلة ازدهار وانتصار الرأسمالية وسيادتها وذهبت إلى فرض رؤيتها وعقائدها على كل الشعوب.

وقد شجع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك منظومة المعسكر الشيوعي الخصم التاريخي للرأسمالية هذه القوى على اعتبار أن العولمة تعني أن الرأسمالية هي الحل الوحيد لمشكلات الانسان وبانتصارها تحققت "نهاية التاريخ".

وبدلاً من ازدهار الحرية وانتصار الديمقراطية ومواجهة المرض والجوع والبطالة والامية والتصحر والاحتباس الحراري والجفاف والمساهمة في التعامل مع مشكلات العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم وهي كثيرة ومعقدة، وتحقيق تنمية اجتماعية حقيقية لهذه المجتمعات وتوزيع الرخاء والرفاهية لتطول كل الجياع والمحرومين والفقراء الذين يزداد عددهم يوما بعد يوم، صارت العولمة هي المظلة التي يتم باسمها وتحت غطاءها كل أشكال الظلم والاستبداد والقهر غير المسبوق وزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء واتسعت مساحة القهر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وصارت حرية الشعوب وكرامة الأمم هدفاً لصناع العولمة ومروجيها، وفي أقل من عقد من الزمن من ظهور العولمة تم احتلال بلدان كانت حرة وذات سيادة وإسقاط أنظمة سياسية والتعامل مع قادتها بأساليب هي مزيجاً من التعصب والحقد والكراهية وتصفية الحسابات السياسية والشخصية وفرض أشكالاً من العقوبات الجائرة الظالمة طالت شعوباً كثيرة، وتحولت الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى أداوت لتبرير الظلم والإرهاب العالمي وتقنين العدوان وإعطاء الشرعية للاحتلال.

وفي هذه الفترة زاد عدد الأثرياء وحققت الشركات المتعددة الجنسيات صفقات اسطورية سيطرت من خلالها على مقدرات الشعوب، وتضاعفت ديون الفقراء، وتدنت مستويات المعيشة لمئات الملايين من الجياع والمعدمين وتحت وطأة هذه الأوضاع الجائرة التي صار فيها العالم محكوماً بقوانين العولمة وإرادة صناعها زادت مخاوف الملايين الذين بدأت سياط العولمة تلهب أجسادهم وأرواحهم وضمائرهم وصار خوفهم على المستقبل حقيقاً ومبرراً.

فقد أصبح العالم يتجه إلى حالة من الفوضى غير مسبوقة وصارت لغة القوة واستخدامها هي لغة الحوار بين الدول وصار مستقبل الإنسانية كلها أمام أخطار حقيقية دفعت شعوب العالم ليس فقط لرفض هذا الوجه المتوحش للعولمة؛ بل لمقاومتها والتفكير في خلق الوسائل والآليات التي يمكن أن تنجح في تصحيح هذه الاوضاع الفاسدة.

ووجد الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة مناخاً مناسباً للانتشار حتى طال الأماكن المحصنة في مدن العولمة وابراجها التجارية ومؤسساتها في واشنطن ونيويورك في إحداث سبتمبر التاريخية وما تلاها من تداعيات وأحداث مؤلمة.

ولم تكن إفريقيا بمعزل عن هذه التفاعلات وقد انتبهت إلى صعوبة أوضاعها وجدية الأخطار التي تواجهها ولم يكن أمام شعوبها إلا الاتجاه لبناء الفضاء الأفريقي القادر وحده على حمايتها وحل مشكلاتها والوقوف في وجه الذين يحاولون تجزئتها وابتلاعها، والسيطرة على مقدراتها واستعبادها، وكان ميلاد الاتحاد الإفريقي العظيم الرد العملي الحاسم والتاريخي على كل المتطاولين على إفريقيا وتاريخها وثقافتها وحاضرها ومستقبلها.

وفي إطار هذه التفاعلات جاءت هذه الأوراق التي تختلف في عناوينها لكنها تلتقي في مضامينها وأهدافها وهي محاوله للتنبيه لتلك الاخطار التي تواجه شعوبنا وتهدد حاضرنا ومستقبلنا ووجودنا تحت رايات العولمة.

هذه العولمة المتوحشة المجرمة التي يؤسسون لها على قواعد وأسس عنصرية

عدوانية اقصائية نفعية ويحاولون من خلالها استعمار العالم واحتلاله والعبث به واللعب بمستقبله وتشكيل امبراطورية الرأسمالية التي تقوم على الفردية والأنانية وسحق الآخر وتدميره، فالغاية في عقيدتهم تبرر الوسيلة والبقاء للأصلح والأقوى وهم الأصلح والأقوى!!!

هذه الصفحات محاولة لتقديم رؤية تحليلية لهذه العولمة المجنونة التي يحاولون من خلالها اكتساحنا وتدميرنا وتخريب عقولنا والقضاء على ثقافتنا واحتقار ديننا ومحو تاريخنا وتسفيه اختياراتنا وتحويلنا إلى عبيدهم سادتهم!!

أقدمها بمنظور إنساني يؤمن أن العولمة التي نحترمها وننحاز إليها هي تلك التي تنحاز للإنسان ويكون هدفها احترام حقوقه وإشباع حاجاته وتعزيز قيمته والاعلاء من شأنه.

العولمة التي نؤمن بها هي تلك التي يكون هدفها القضاء على المرض والجهل والفقر وتوزيع الرخاء ونشر الرفاهية واقتسام ثمار المعرفة وازدهار الحرية وانتصار الديمقراطية الحقيقية ثقافة وسلوكاً وممارسة.

وهذه العولمة لن نكون طرفاً فاعلاً فيها ونحن على ما نحن فيه من الوهن والضعف والتمزق وغياب الإرادة.

وليس أمامنا لنكون طرفاً مؤثراً فيها إلا بامتلاك أسباب القوة وبناء كياننا الأفريقي وهو غنى بموارده وطاقاته وامكانياته.

وعندما ننجح في توحيد هذه القارة وتعبئة مواردها سوف لن نخشى العولمة لأننا عندئذ سنكون طرفاً فاعلاً فيها ومؤثراً في سياساتها وبشروطنا نحن وليس بشروط صناع العولمة المتوحشة ومؤسساتها الظالمة، وعند ذلك سنجبر الآخرين ليس فقط على الاعتراف بوجودنا واحترام حقوقنا؛ بل سنكون عند ذلك مؤهلين لإعادة صياغة علاقاتنا بهؤلاء الآخرين وإجبارهم على الاقتناع بأننا شركاءهم في هذا الكوكب وعلينا أن نحدد معاً سبل الانتفاع بخيراته ومواجهة المخاطر التي تعيق رفاهية الانسان فيه، وأن عهد انفرادهم برسم مصير العالم قد انتهى وإلى الابد

وقد جاءت اللحظة التي يجب أن يعتذر فيها أقوياء الأمس وأغنياء الأمس عن كل التجاوزات الظالمة التي قاموا بها ضدنا.

وعند ذلك يمكن للعولمة أن تزدهر وتنتصر لأنها سوف تكون عولمة الشعوب، عولمة الجميع وليس عولمة القلة المتوحشة من الأثرياء والمضاربين ومؤسسات النصب والاحتيال وتجار السلاح التي ما زالت حتى هذه اللحظة تغرس مخالبها وأنيابها في أجسادنا وتمتص دماءنا وتنتعش بآلآمنا وجراحانا وتخلفنا وتبنى مجدها على حساب ملايين المحرومين والفقراء والجوعى والمعذبين...

أرجو أن يجد القارئ في هذه الصفحات ما يمكن أن يفده ويقدم له صورة عن هذه العولمة المجنونة التي تسعى لاحتوائنا وابتلاعنا وتغييب عقولنا وشل إرادتنا وإفساد أذواقنا وتحويلنا إلى طوابير من المتسولين على أبواب مؤسساتها.

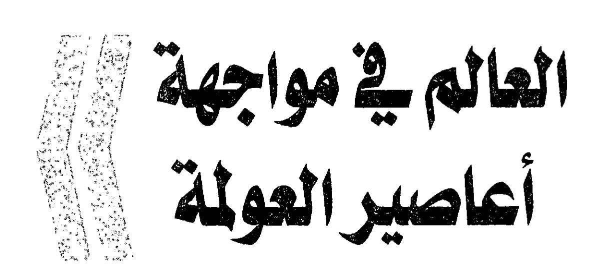
أرجو أن تحقق الهدف منها وأن تكون محاولة ضمن الكثير من المحاولات الجادة والمخلصة التي تهدف إلى تحريك العقل وتنمية الوعي وتوجيه الادراك نحو حقيقة وجدية الأخطار التي تحيط بنا والتي يجب أن نستعد لمواجهتها ونؤكد أننا جديرون بالحياة قادرون على صنع المستقبل وصياغة شروط هذا المستقبل وإعلان ميلاد عولمة إنسانية خلاقة.

أ.د. علي أحمد عطية.

2015/1/1م

طرابلس

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



مدخل

«العولمة» من أكثر المواضيع التي ثار ومازال يثور حولها جدل واسع على المستوى الكوني، فهناك من يرى أنها خير مطلق وهناك من يعتقد أنها شر مطبق وهناك من يعتقد أنها تحمل الخير بقدر ما تحمله من نقيضه تعددت مساهمات المفكرين والباحثين في تحليل مضمونها وتحديد آلياتها وترتيب مراحلها وشروطها، بعضهم يرى أنها ظاهرة تتسم بالحتمية بينما يرى آخرين أنها خيار مفتوح يعتقد بعضهم أنه الملجأ والملاذ لسكان المعمورة لحل مشاكلهم ووضع حد لجملة التناقضات التي سيطرت على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وقسمت بني الجنس الواحد إلى جماعات تمزقها الخلافات الفكرية والثقافية والاختلافات الاجتماعية والدينية وتضارب الأهداف والمصالح، وبعضهم يرى أنها القناع الذي يختفي وراء الراغبون في إحكام سيطرتهم على العالم وتعزيز وسائل الهيمنة على الشعوب من خلال الرؤية الأحادية لقضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وهي بذلك إحدى مراحل الاستعمار إن لم تكن أعلى مراتبه.

وفي دوامة هذه الاختلافات في الرأي والرؤية يقف المفكرون العرب منقسمين بين من يمجد العولمة ومن يلعنها، البعض يهلل لقدومها ويرى أن كل المشاكل التي تحيط بنا سوف تنتهي بمجرد أن نعلن أننا مع العولمة والبعض يرى أن واقعنا لا يسمح بالمزيد من المشاكل والتعقيدات التي سوف تفرضها العولمة لتضيف لأوجاعنا المزيد من الأوجاع والتعاسات.

والواقع أن أغلب الكتابات جاءت في شكل ردود أفعال يغلب عليها الحماس وتفتقد إلى العمق لأنها لم تضع إجابات على مختلف الأسئلة وهي كثيرة جدا حول آليات العولمة وقواعدها وشروطها وثقافتها ومصادر تصديرها وأهدافها الخفية والمعلنة، وهل هي ظاهرة جديدة جاءت نتاجا لعدد من المتغيرات الدولية التي هزت أركان إمبراطوريات كانت قائمة فتحولت في غضون سنوات قليلة إلى جزء من التاريخ السياسي المعاصر، وما نتج عن ذلك من أوضاع أنهت حروب وحركت حروب أخرى وقلبت تحالفات وخلقت تحالفات جديدة وخربت موازين القوة والنفوذ على المستوى الإقليمي والعالمي؟ أم أنها ظاهرة قديمة لكنها في كل مرحلة تأتي إلينا بثوب جديد وآليات جديدة ولغة مختلفة وشعارات تخاطب عواطف الناس وتلامس أوجاعهم، وقد نجحت وسائل الإعلام والثورة المذهلة التي تحققت في عالم الاتصالات والمعلومات في تقديمها هذه المرة بثوب لم نرها فيه من قبل فبدت أمامنا وكأنها ظاهرة جديدة أنبتتها أمطار الخريف الذي عصفت رياحه بالاتحاد السوفيتي فحولته إلى لعبة يفككها الآخرين كما شاءوا أو على الأقل يحركون الأصابع التي تعمل على تفكيكها وعصفت بذلك التحالف المتين الذي كان يربط دول المنظومة الشيوعية فحولتها إلى قبائل تتصارع من أجل المزيد من الانفصال والتمزق بينما تدخل أوروبا غير الشيوعية القرن الحادي والعشرين وهي في أول خطواتها نحو الوحدة ويزداد التعاون الاستراتيجي بينها وبين أمريكا ويتحول الحلف الأطلسي إلى ذراع عسكرية طويلة لإجبار العالم أن يكون كله رأسماليا ولإرغام الدول على الاصطفاف في الطريق المؤدي إلى نهاية التاريخ.

وهي ذات الرياح التي عصفت بالأوضاع الاقتصادية في جنوب شرق آسيا فحولتها من النمور الآسيوية التي صنعتها وسائل الإعلام وصدرت صورتها ونشرتها عبر قارات العالم فإذا بها نمور من ورق تهزها الأزمات وتعصف بها الديون ويتلاعب باقتصادها المضاربون في بورصات العالم.

«إن الدول التي ضل يطلق عليها حتى وقت قريب لقب النمور الآسيوية قد تم نفخها بالقروض وتسمينها بالشركات عابرة القارات وحقنها بأموال المضاربين حتى تحولت إلى نمور ورقية بعد أن أوقعتها الدول الصناعية في شرك المديونية التي بلغت في ثلاثة منها فقط وهي كوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا 243 مليار دولار وبلغت قيمة خدمة هذا الدين 43.211 مليار دولار، أما البرازيل التي كانت مع النمور الأسيوية في طريق الدخول إلى مصاف الدول المتقدمة فإنها ترزح تحت طائلة مديونيتها البالغة 180 مليار دولار وهو مبلغ يشكل حوالي 50 ٪ من إجمالي الديون المترتبة على كافة دول أمريكا اللاتينية».[1]

«ولقد أدى عجز ميزان المدفوعات في اندونيسيا والذي يعني أن البلاد تنتج من السلع وتصدر أقل مما تستهلك وتستورد، مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية التي وصلت إلى 96500 مليون دولار عام 1994م ثم تصاعدت هذه الديون فوصلت عام 1997م إلى 119 مليار دولار منها 54 مليار دولار ديون الحكومة، 65 مليار دولار ديون القطاع الخاص مما وضع البلاد في موضع حرج وصل إلى حد العجز عن دفع الالتزامات الخارجية»[2]، وكانت النتيجة إن تحولت هذه البلاد إلى نموذج للفساد السياسي والاقتصادي وعجز الدولة عن الإيفاء بوظائفها تجاه ملايين الجياع والعاطلين وكان الحل الأسهل البحث عن مشاجب تعلق عليه الدولة عجزها وفشلها والذي طال رموز سياسية كثيرة وصلت إلى اتهام رئيس الدولة «سوهارتو» بالفساد والرشوة وإهدار المال العام وكان ذلك بداية لموجة من الانقلابات السياسية التي اعتقد محركوها أن تغيير رأس الدولة هو الحل مما أوقع هذه البلاد في دوامة الاضطرابات السياسية والاقتصادية المفجعة.

وقد بدأت دول هذه المنطقة تشعر بعمق المخاطر التي تحاصرها والتي عبر عنها **مخاتير محمد** رئيس وزراء ماليزيا في المؤتمر الاقتصادي لمجموعة دول جنوب شرق آسيا الذي عقد في هافانا بتاريخ 2000/4/11م عندما قال: «أن

---

1 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 107.
2 – منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي، دمشق 1999، ص 9.

جنوب شرق آسيا تخاطر بإعادة استعمارها مرة أخرى ما لم يتم وضع الضوابط لقوى العولمة، وقال أننا لم نقاتل للتحرر من الاستعمار القديم لكي نحظى بشرف الخضوع للاستعمار الجديد».[1]

بل إن أعاصير المضاربة والسمسرة وإغراق الأسواق العالمية في دوامة الأزمات المتلاحقة لم يقف عند نمور آسيا بل تجاوزتها إلى «ذئاب» الرأسمالية المتوحشة التي صارت تنهش بعضها في تكالب مرير من أجل المزيد من الثراء بغض النظر عن الوسيلة التي تؤدي إلى ذلك.

«فقد ضارب جورج سوارس.. أحد المولين والمستثمرين الأمريكيين وأحد رموز العولمة ضد الجنيه الإسترليني سنة 1992م وحقق دخلا بلغ حوالي 2 بليون دولار في غضون أسبوع ولم يستطع البنك المركزي البريطاني توفير مصادر التمويل الكافية لوقف سوارس عند حده».[2]

ورياح العولمة هي التي جعلت تركز الثروة يفوق كل الحدود حتى أصبح العالم وثرواته يدور بين عدد محدود من المالكين والمستثمرين وأباطرة الشركات العملاقة فقد «بلغت أرباح شركة مايكروسفت في سنة 1999م فقط 56 مليار دولار والتي يملكها بيل جينس».[3]

ومن الدلالات الهامة على تركز الملكية «أن خمس دول هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا تملك 172 شركة من أصل 200 من كبرى الشركات العالمية التي تسيطر فعلاً على الاقتصاد العالمي»[4]، وهذه الشركات تنتمي إلى ذات المجموعة التي تقف اليوم وراء تصدير العولمة وتمجيد مزاياها، وقد بلغت حالات الاندماج بين شركات هي أصلا عملاقة ولها أسواقها الواسعة إلى الحد الذي بدأت معه مظاهر الاحتكار تتعاظم يوما بعد يوم وتتعاظم معها قوة

1 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة، ص 125.
2 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000، ص 38.
3 – المرجع السابق، ص 80.
4 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية،2001، ص 80.

نفوذ هذه الشركات وضغطها على الاقتصاد العالمي «فقد توالت ظاهرة الاندماج في الدول الصناعية وتقدر حالات الاندماج بنحو 2500 عملية تمت خلال النصف الأول من عام 1999م بلغت قيمتها التقديرية 411 مليار دولار، وقد حازت شركات ومصارف ألمانية قصب السبق في هذا المجال وفي مقدمتها الشركة الألمانية الكبرى (ديملركرايزلر) وهي شركة عملاقة في مجال صناعة السيارات، وفي القطاع المصرفي بلغ التسابق إلى الاندماج شأن كبير إذ أعلنت ثلاثة مصارف يابانية كبرى في 19 أغسطس 1999م عن تأسيس شركة قابضة عملاقة ابتداء من خريف عام 2000م حيث نجم عن ذلك ظهور أكبر مجموعة مصرفية في العالم برأس مال يبلغ 142 مليار دولار وهناك أمثلة متعددة في قطاعات إنتاجية ومالية شتى منها امتلاك شركة فولكس فاجن لشركة أودي وسيات وسكودا وشراء شركة ب أم دبليو لشركة روفر البريطانية المنتجة للسيارات».[1]

وفي مقابل ذلك زادت مصيدة الديون من إحكام طوقها على رقاب الدول الفقيرة والنامية وصارت تهدد دولا بأكملها بإعلان إفلاسها وانهيار دورها في مواجهة مطالب شعوبها في تأمين الحد الأدنى من مطالب الحياة.

«فقد زاد الدين الإجمالي للدول النامية بدرجة كبيرة وسريعة على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث ارتفع من 603.3 بليون دولار عام 1980م إلى 2172 بليون دولار عام 1997م، وقد وصلت خدمة الدين في بعض تلك الدول إلى 100 ٪ ».[2]

وتشير دراسة أخرى إلى إن ديون «الاقتصاديات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل عام 1980م بلغت 537 مليار دولار، وقد ارتفعت هذه الديون إلى 1564 مليار دولار عام 1993م بمعدل زيادة سنوي بلغت في المتوسط حوالي 8.6 ٪ خلال هذه الفترة وهذا يمثل ثلاثة أضعاف الزيادة السنوية في دخل الاقتصاديات المشار إليها».[3]

1 – المرجع السابق، ص 54 – 55.
2 – المرجع السابق، ص 125.
3 – منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سابق، ص 79.

وفي أمريكا اللاتينية «يعاني ما يزيد عن 45 ٪ من السكان من حالة فقر مدقع يصل إلى حد المجاعة، فهم في غوايتمالا مثلا يشكلون حوالي 75 ٪ من سكانها ويفقد العالم الثالث حوالي 50-70 مليون إنسان سنويا يموت بعضهم من الجوع أو من الأمراض الناجمة عن نقص التغذية».[1]

وفي روسيا جعلت الرأسمالية المتوحشة الأعمال التجارية والجريمة على صلة وطيدة ببعضها فلا تعرف على وجه اليقين والدقة متى ينتهي أحدهما ولا متى يبدأ الأخر.

«وإن معدلات الجريمة المتفاقمة تبرز الأخطار المحدقة بالجسد الروسي وتشير تقديرات أكثر المراقبين تشاؤما إلى إن حوالي 40 ٪ من الناتج القومي الروسي له علاقة بالجريمة وإن حوالي 40 ألف متجر ومنشأة صغيرة يدور حديث أنها مملوكة لألف ونيف من المنظمات الإجرامية أو مخترقة منها ومن بين عدة آلاف من العائلات الإجرامية هناك 150 أو نحو ذلك تتباهى بعلاقتها الدولية البارزة وطبقا لما ذكره بوريس يلسن نفسه فإن 80 ٪ من البنوك والمنشآت الخاصة تدفع إتاوة للمافيا الروسية الجديدة».[2]

وعواصف العولمة هي التي فتحت الطريق أمام الرأسمالية المتوحشة لتغرس أنيابها في جسد الفقراء دولا وشعوب وتفضح كل الشعارات التي يحاول صناع العولمة تصديرها في إطار من الأحلام الوردية التي تبشر بالرخاء العام والرفاهية للجميع، بينما يؤكد الواقع «إن الارتياب أصبح يتزايد في الهيمنة الأمريكية وتلقي الهيمنة الاقتصادية المستمرة معارضة متزايدة لا سيما في البلدان التي كانت مستعمرة في العالم الثالث».[3]

وقد بدأت الكثير من الدول تشعر بوطأة الاتجاه نحو جنة الرأسمالية وتكتشف

---

1 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثير وسيف واحد، مرجع سابق، ص 243 – 244.

2 – بنجامين باربر – عالم ماك – ، المواجهة بين العولمة والتأقلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995، 293 – 294

3 – هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993، ص 12 .

أنها أكذوبة يعريها الواقع المرير، وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين الروس بقوله: «إن انهيار مستوى المعيشة الموجه نتيجة سياسة الاقتصاد الكلي لم يسبق له مثيل في التاريخ الروسي، كان لدينا طعام أكثر أثناء الحرب العالمية الثانية».[1]

إن أبعاد الدولة عن التدخل في تنظيم الحياة الاقتصادية وتجاهل البعد الاجتماعي تحت دعوى أن السوق ينظم نفسه وأن كل امرئ يأخذ بحسب إنتاجه ما هي إلا «أوهام ستؤدي إلى تدمير الاستقرار الاجتماعي وإن الديمقراطية الحقة تمارس فقط عندما يكون الناس في مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وأنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس سيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم أدوات تسلطية وإن الديمقراطية التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هي المسئولة عن الكثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة في مختلف أنحاء المعمورة وأن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع دون وجود نظام يرعى التكافل».[2]

وهذا ما دعا أحد الباحثين إلى التنديد بدعوة صناع العولمة إلى كف يد الدولة عن ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من تسلط رأس المال وطغيانه « إن دور الدولة في دعم الرفاهية والصالح العام ورعاية الفئات والشرائح غير القادرة وضمان أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الناتج القومي ومسئولية الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة دور لا يشكل أولوية في أيديولوجية العولمة بل إن بعض مفكري العولمة يرون في مثل هذه المسئوليات عبء لا فائدة منه وعبء يجب التخلص منه وإن الدولة كما يرى وليام نوك في كتابه عن الطريق الأساسي نحو القرن الحادي والعشرين إن بقيت لها مسئولية واحدة أو وظيفة واحدة فإن التعليم هو هذه المسئولية وهو قطعا هذه الوظيفة وأنه لا شيء أخر يمكن أن تقدمه الدولة من طرق وبنية أساسية وقوانين وأمن يمكن أن يقترب من أهمية التعليم وأنه بدون التعليم فإن كل شيء سيتقوض الاقتصاد سينهار والقيم والأخلاق ستتلاشى

---

1 – ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، سطور، القاهرة، 2000، ص 249.

2 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، مرجع سابق، ص 102 – 103.

والعنف والجريمة سيزدادان وإن الأمن سيتدهور»[1]، وعندما تكون العولمة هي محاولة لسيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقنية في ميدان الاتصالات تكون تتويج تاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون وحققت نجاحات كبيرة في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية، والعولمة بذلك هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات وهو رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقنية فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي بلغتها العولمة كما عبر عن ذلك المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز.[2]

ففي العالم اليوم توجد نحو 35000 مؤسسة متعددية الجنسية لها 000بم170 فرع ينتسب لها وتتركز قوة الشركات المتعدية الجنسيات أو عابرة الجنسيات في300 مؤسسة في القمة والتي تشكل 25 ٪ من الأصول الإنتاجية في العالم وجدير بالذكر أن أقل قليلا من نصف 000بم35 مؤسسة متعدية الجنسية تأتي من أربعة بلدان هي أمريكا واليابان وألمانيا وسويسرا، وقد زادت التجارة العالمية من 308 بليون دولار عام 1950م إلى 80بم3 تريليون دولار عام 1993م وكذلك زاد الإقراض عبر الحدود من 324 بليون دولار عام 1980 إلى 5بم7 تريليون دولار عام 1991م وهذا ما يؤكد أن التجارة هي النشاط العالمي الأول الذي تسيطر عليه الشركات المتعدية الجنسيات والتي تعتبر الأداة الرئيسية للعولمة»[3]، وفي ضل هذه الاوضاع فقد باتا من المؤكد «إن العولمة الاجتماعية مسألة لا تقررها قواعد السوق بل هي تتوقف على القوى الاجتماعية التي تناضل من أجلها ولهذا فإن الإضرابات العمالية الواسعة التي تشهدها فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها ضد الخصخصة والتهميش هي علامات بارزة مضيئة على الدرب الصحيح كما يؤكد مؤلف كتاب فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية».[4]

---

1 – حسن كامل بها الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، دار المعارف، القاهرة، 2000، ص 157 – 160

2 – منير الحمش، العولمة ليسن الخيار الوحيد، مرجع سابق، ص 41.

3 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص 15.

4 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، مرجع سابق، ص 105.

«وأن النظام الذي يطالب الأغلبية المقهورة بتقديم التضحيات لصالح الأقلية المتسلطة لن يختفي إلا بالثورة عليه وتقويضه».[1]

وفي إطار الوعي المتصاعد ضد مخاطر العولمة التي ترى أن الرأسمالية وحدها التي تحمل مفاتيح الحلول لمشاكل البشر وأن الحالمين بالانعتاق من علاقات الاستغلال هم طوباويون أو واهمون لأن تاريخ الإنسانية انتهى وكانت الرأسمالية أخر الكلمات في أسفاره التي يتعين على بني البشر القبول بها صاغرين، يشير مؤلفي كتاب «فخ العولمة» هانس بيتر مارتين وهارولد شومان الألمانيان إلى أن «نموذج الحضارة الذي ابتكره الغرب لم يعد صالحا لبناء المستقبل أي على بناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل وهما يعتقدان أن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كانت جزء من الحرب الباردة ولهذا فإن هذا النموذج يجب أن يوضع في متحف الأسلحة القديمة ويسود الآن حسب اعتقادهما عملية تحول تاريخي بأبعاد عالمية واضحة ينعدم فيها التقدم والرخاء ويسود التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي في ضوء حضارة التنميط التي تسعى العولمة لفرضها»[2]، وينبه بعض الباحثين إلى إن الاندفاع السريع لعجلة العولمة سوف يسحق في اندفاعه حق الملايين من الفقراء في العيش الكريم بكرامة ويرى جيرمي ريفكين في كتابه الهام (نهاية العمل)، «إن العالم مطالب اليوم بأن تقوم الحكومات ومعها القطاع الخاص بدعم القطاع الثالث في المجتمع الذي يوفر فرص عمل قد يكون بعضها تطوعيا للقيام بخدمات أساسية للمجتمع في مجالات البيئة والنظافة ورعاية العجزة والمسنين وفي مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم وإلا فالخيار الثاني أمامها أن توجه نفس الدعم وربما أكثر منه بكثير لإنشاء السجون الكافية لاستيعاب المجرمين الخارجين عن القانون من المهمشين وغير القادرين واليائسين والذين أحسوا بغربة مكانية موحشة حولتهم إلى أعداء للمجتمع ولأنفسهم».[3]

1 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثير وسيف واحد، مرجع سابق، ص 49.
2 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، مرجع سابق، ص 100.
3 – المرجع السابق، ص114 – 115.

وطاحونة العولمة ل تسحق فقراء العالم في الدول النامية فقط بل أنها تداهم ملايين الفقراء في عقر دار صناع العولمة ومروجي أفكارها لأنه «في الولايات المتحدة وهي أغنى دولة في العالم يوجد نحو 60 مليون يعيشون تحت خط الفر وفي الاتحاد الأوروبي أول قوة تجارية في العالم يوجد نحو 50 مليون فقير ويملك في الولايات المتحدة 1 ٪ من السكان 39 ٪ من الثروة، بينما تشير دراسة أخرى إلى أن أوروبا تدخل عالم وحدتها بسبعة وخمسون مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر إضافة إلى حوالي 20 مليون يضمهم جيش العاطلين عن العمل.[1]

وعلى الصعيد العالمي تفوق ثروة 358 شخصا من أصحاب المليارات الدخل السنوي لـ45 ٪ من السكان الأكثر فقرا في العالم أي 6بم2 مليار نسمة».[2]

وتركيز الثروة يبدو بالنسبة لعالم الفقراء والمعدمين تهديدا بالمزيد من التجويع والقهر والتهميش لأن هذه المؤشرات لا تثير المخاوف والتحفظات لدى دول العالم الثالث تجاه العولمة فحسب بل تمثل فاجعة وكارثة كبرى لمستقبل أكثر من أربعة مليار إنسان يمثلون 80 ٪ من سكان العالم.

وتشير تطورات الأشهر الأولى من العام 2000م إلى يقظة دول الجنوب وشرائح واسعة من القوى المتضررة من نظام العولمة المؤسس على اقتصاديات التكنولوجيا والاتصالات والإعلام في البلدان الغنية من الخطر المتفاقم لتعميق الهوة بين بلدان الشمال والجنوب وبين الأغنياء والفقراء والظواهر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك.[3]

وقد كانت تظاهرات سياتل ومن ثم تظاهرات واشنطن ضد منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أول اختبار للمواجهة بين أدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين دعاة النظام العالمي الجديد العادل والديمقراطي والصراع بين هذين الاتجاهين هو الذي طغى على أعمال القمة الإفريقية الأوروبية

1 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثير وسيف واحد، مرجع سابق، ص 217.
2 – منير الحمش، العولمة الخيار الوحيد، مرجع سابق، ص 51.
3 – رمزي زكي، في وداع القرن العشرين، دار المستقبل، القاهرة، 1999، ص 429.

التي عقدت بالقاهرة وكذلك على قمة 77 في هافانا، وتشكل هذه التحركات خطوة متقدمة على طريق توحيد جهود شمل أربعة مليارات يشكلون ثلثي سكان الكرة الأرضية في مواجهة الرأسمالية المتوحشة.[1]

إن أعاصير العولمة هي التي حركت أسباب التوتر في مناطق كثيرة من العالم ونجحت في تأجيج الصراعات وتفجير مشاعر العداء والاعتداء بين الأشقاء والجيران وذوي المصلحة المشتركة في العيش بسلام، فإذا بالصراعات والحروب والنزاعات والصدامات فيما بينهم تبدأ ولا أحد يستطيع أن يتصور متى ولا كيف يمكن لها أن، تنتهي، فالموت، والدمار وعمليات الإبادة والتخريب وحملات التجويع والاضطهاد والترويع طالت شعوب كثيرة واكتوت بنيرانها بلدن ليس من مصلحتها أن تكون طرفاً فيما يمكن أن يشغلها عن التنمية ومقاومة التخلف.

إنها الرياح التي حولت الاتحاد السوفيتي الخصم اللدود والعنيد لطغيان الرأسمالية المتوحشة وجبروتها حولته إلى دويلات تستجدي المعونات والمساعدات وتقبل بتقديم المزيد من التنازلات المهينة والمذلة وتتخلى عن كل ما كانت ترفعه من شعارات أبهرت الكثيرين وجعلتهم يلتفون حول هذا الخصم ليشكلوا معه درعا يحمي العالم من الطغيان من أجل قروض البنك الدولي ومساعدات الفاعل الحقيقي الذي يقف وراء كل هذه التداعيات.

وهي الرياح التي عصفت بيوغسلافيا الدولة التي ساهمت في قيادة عالم عدم الانحياز والحياد الايجابي وكانت على مدى أكثر من 50 عاماً نموذجاً نجح تيتو[2]* في قيادة سفينته بكل تناقضاته العرقية والدينية من أجل أن يضع لهذه الدولة مكانا فوق الأرض فإذا بها تتحول إلى مدن تتصارع وأقاليم تجد من يشجع ويبارك نزعتها إلى الانفصال، وإذا بالمواطن اليوغسلافي غائبا عن حسم قضاياه المصيرية

---

1 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الأجنبية للدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2001، ص 128.

2 *جوزيف بروز تيتو رئيس ليوغسلافيا (7مايو1892 – 4مايو 1980) وقد قاد بلاده من 1953/1/14 إلى 1980/5/4.

*سلوبودان ميلوشيفتش رئيس صربيا ويوغسلافيا من 1989 إلى 2000(8أغسطس 1941 – 11مارس2006).

التي صار مصيرها يتقرر خارج الوطن وصار مدفوع للصمت إزاء ما يرتكب في حق وطنه ومواطنيه من المجازر وحمامات الدم وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتخريب الشامل الذي توج بإلقاء القبض على رئيسه الشرعي* واقتياده ليقبع في زنزانة صناع العولمة في لاهاي باسم الشرعية الدولية التي غابت عن كل ما جرى في يوغسلافيا ولم تحرك ساكنا عندما كانت السكاكين تمزق أوصال هذه الدولة وتحولها إلى أقاليم ودويلات تتصارع.

وهي الرياح التي عصفت بالشعب الصومالي المسكين وحولته إلى عائلات وقبائل تتناحر وتتصادم وتتصارع ومزقت كيانه وخربت مدنه ثم وقف صناع العولمة يبكون على إطلاله دون أن يكون للفاعل الحقيقي أي دور في إعادة بناء ما تم تخريبه وإعادة الوئام لدولة مازال الطريق نحو استقرارها شائكا ملئ بالعقبات.

وهي الرياح التي جعلت قوتين إسلاميتين (إيران والعراق) تدخلان حرب الثماني سنوات والتي كان ضحاياها ملايين من البشر ومليارات الدولارات وخراب شامل تنتهي هذه الحرب عند النقطة التي بدأت منها وليعود الطرفين دون أن يملك أحدهما إجابة لسؤال سوف يطرحه التاريخ لماذا قامت هذه الحرب ولماذا انتهت؟ لأنها كانت وبكل المقاييس حربا لإنهاك الدولتين وإعادتهما عشرات السنين إلى الوراء.

وهي ذات الرياح التي عصفت بمنطقة الخليج مرة أخرى وهيأت للحرب أسبابها وذرائعها وخلقت ظروفها ومبرراتها لإدخال العراق النفق المظلم الذي صارت نهايته غير منظورة وتكون النتيجة المزيد من التخريب للطاقات العراقية التي أنهكتها حرب الخليج الأولى وتحويل أبناء الشعب العراقي إلى الحياة في عصر ليس العصر الذي ينتمون إليه والإبقاء على سيف الحصار والحظر مسلطا على رقاب الملايين من أبناء الشعب العراقي واستمرار الإغارة على مدنهم وهدمها وتخريبها وتحييد طاقات هذا الجزء من الوطن العربي واستخدامه مثالا لمن يحاول أو يفكر أن يقول لا.

هذا إلى جانب ضمان استمرار تدفق النفط الخليجي واستمرار التواجد الأطلسي موزعا على أكثر من مكان في دول المنطقة وإشعارها بأنها تقع تحت

طائلة التهديد وبأنها في حاجة مستمرة لمن يمنع ويردع الاعتداء عليها إذا ما تكررت لأي سبب من الأسباب.

وهي الرياح التي مازالت تؤجج جحيم التخريب والموت الجماعي في كشمير وايرلندا وفلسطين ولبنان وأفغانستان والصومال وغيرها من المواقع وكل ذلك يتم بمعرفة ومباركة مصدري العولمة وصناعها وضلوعهم فيها بالمشاركة فيها أو الموافقة عليها أو الصمت إزاءها.

فهل عالمنا مؤهل لأن يدخل عصر العولمة وهو بهذه الصورة من التفكك والتناقض، وهل العولمة التي يتحدثون عنها يمكن أن تكون شيئا مختلفا يحمل حلولا لكل المشاكل والاضطرابات التي تعاني منها البشرية أم أنها محاولة جديدة لانتزاع ذلك القليل الذي تحقق لفقراء العالم وإعادة السيطرة عليهم وتحويل ثلاثة أرباع العالم إلى عبيد خانعين لخدمة الربع الأخير؟!

إن العولمة مهما تكن الصورة التي تقدم بها وأيا كانت الآليات التي تستخدمها ومهما تفنن صانعوها في إحاطة شروطها وقواعدها ومنافعها ببلاغات جذابة ومغرية سوف تظل بدون معنى بالنسبة للملايين المنهكين والفقراء والجياع والمهمشين وسوف تبقى مجرد مشروع انتهازي سوف تكتشف الشعوب زيفه وترفضه بل إن الشعوب قد بدأت تستفيق وتتأكد من خداع الشعارات التي يرفعها صناع العولمة وتضليلها وبدأت ملامح العولمة المضادة تتشكل وتعبر عنها أصوات ضحايا العولمة عبر قارات العالم لأنه صار من الثابت «لئن كان عدد المستفيدين من العولمة الليبرالية يحسب بعشرات الألوف فإن عدد ضحاياها يحسب بعشرات الملايين».[1]

وهو الأمر الذي جعل بعض المفكرين من داخل المجتمعات الغربية المتقدمة تنبه إلى ما أسماه هانس بيتر بفخ العولمة الذي حمل اعتداء على الديمقراطية والرفاهية لأنه «مع تسارع عمليات العولمة فإن بعض المصطلحات التي شغلت

---

1 – فرانسوا اوتار فرانسوا موليه، في مواجه دفوس قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2001، ص7.

مساحة الفكر والعمل طويلا مثل العالم الثالث والتحرر والتقدم وحوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية لم يبقى لها في دنيا العولمة معنى وبخاصة في العالم المتقدم الذي أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية وبشكل خاص مشكلات القارة الإفريقية».[1]

إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسود عالمنا اليوم تعبر عن حالة من التناقض الصارخ الذي يجعل الحديث عن العولمة كإطار مشترك بين من يملكون القوة الاقتصادية والعلمية والعسكرية ومن يفتقدونها لا معنى له، وإن العولمة التي يتم الترويج لها باعتبارها الخيار الوحيد وإنها القطار الذي يحمي الراغبين أو المدفوعين لركوبه ويحملهم إلى المحطة المنشودة هو ذاته القطار الذي تدهس عجلاته بكل قسوة وبدون تمييز من يترددون في استخدامه أو يرفضون هذا الاستخدام.

والعولمة التي يقدمها البعض باعتبارها نهاية المطاف أمام المجتمع الإنساني ليصبح برغبته أو بدون ذلك نسخة مكررة للنموذج الغربي باعتباره النموذج الوحيد الذي صار مؤهلاً لقيادة العالم لأن انتصاره يعني «نهاية التاريخ» وأن البشرية قدمت أجود ما لديها وصاغته في المشروع الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي وإن انتهاء الحرب الباردة بهزيمة الشيوعية واندحارها يعني أنه ليس أمام العالم خياراً إلا أن يكون رأسماليا بغض النظر عن كل الأوضاع والظروف الموضوعية التي تجعل هذا العالم كيانات تفتقد حتى الآن إلى التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وتفصل بين بعضها وبعضها الآخر فجوات من المستحيل تجاهلها أو تجاوزها.

إن الأفكار ساهمت في تغيير العالم بدون شك والعلم نجح في تسيد الإنسان وتمكينه من السيطرة على أشياء كثيرة وتوظيفها لخدمته لكن كل الأفكار الجذابة عن الحرية والديمقراطية والرخاء وحقوق الإنسان لم تمنع العالم من أن يعيش

---

1 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة، ص 99.

لحظات تعيسة كان فيها الإنسان ضحية القهر والعسف والاعتداء من إنسان آخر رغم وجود تلك الأفكار وذيوعها، والمجتمع البشري صاغ آليات للتغيير فاقت أبعادها وآثارها تلك التنبؤات التي صاغها المفكرين ورسموا من خلالها وجه المستقبل.

وشهد العالم تخلف الكثير من الأفكار والإيديولوجيات عن مسيرة المجتمعات التي ظهرت فيها لأنها أحيطت بستار من الجمود ولم تستطع أن تواكب روح الحياة المتغيرة والمتجددة باستمرار.

«لا شك أن الإيديولوجيات قد غيرت العالم ولكن ليس كما أراد لها أصحابها أو كما انتظر الناس منها، ففي القرن العشرين نشبت حربان عالميتان وطرد شعب من أرضه واستأصلت فئات اجتماعية بكاملها ونظمت مجازر بشرية تفوق التصور وسوى ذلك من الأعمال الوحشية التي حدثت تحت يافطة التحرر والتقدم».[1]

وفي نفس القرن ولدت وسقطت إمبراطورية كبرى ظلت على مدى سبعة عقود تشكل حالة التوازن الدولي وتحول دون انفراد قوة واحدة بالسيطرة على العالم وبقدر ما كان ميلاد هذه الإمبراطورية مثيراً فقد كان سقوطها مروعاً، هذا السقوط الذي لم تزل خباياه وخفاياه وأسراره مجهولة ولا أظن أن المستقبل المنظور يمكن أن يعطي إجابات لكل الأسئلة التي ارتسمت في أذهان الكثيرين عن الأسباب التي جعلت نهاية دولة عظمى وتفكيك أجزاءها يتم بهذه السرعة التي فجاءت حتى أولئك الذين كانوا يحلمون بهذا اللحظة وينتظرونها.

وإذا كان أغلب الدارسين والمراقبين يعتبرون أن «البروسترويكا» التي جاء بها ميخائيل غربتشوف هي التي أدت إلى ما تلاها من أحداث رغم كل ما تضمنته من إطار فكري جذاب «يسعى للقضاء على الركود وكسر آلية الكبح وخلق آلية جديدة مضمونة وفعالة لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومنحه قدر كبير من الديناميكية».[2]

---

1 – علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 137.
2 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري لفكرة العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2000، ص 101.

ويحدد مرتكزاتها في «عزل الإيديولوجيات السياسية واعتماد مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية والوقوف ضد التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول والسعي لفرض حظر تام على السلاح النووي والسعي من أجل تصفيته».[1]

لكن تفكك الاتحاد السوفيتي وتحرر دول أوروبا الشرقية من سيطرة الاتحاد السوفيتي «لم يفرح شعوبه إلا برهة حيث خلطت بين انهيار أنظمة القهر والعسف وحالما استيقظت من مخدر الدعاية ونشوة الانتصار وجدت أمامها البطالة وارتفاع الأسعار واختفاء السلع وغطرسة الأغنياء وتحقير الغرب الرأسمالي».[2]

بل إن الطريقة والسرعة التي تفكك بها الاتحاد السوفيتي لم تفاجئ المراقبين المحايدين فقط بل فجاءت حتى أولئك الذين كانوا جزء من التركيبة السياسية للاتحاد السوفيتي وصاروا من التركيبة السياسية لما بعد الاتحاد السوفيتي.

حيث أشار إدوارد شيفر نادزة وزير الخارجية السوفيتية السابق وصار رئيسا لجمهورية جورجيا بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي في مقابلة له مع مجلة التايم الأمريكية في يوم 5أكتوبر 1992م «لم أكن في السابق قادر على الإعلان على أن هذه البلاد ستتفكك وفي الواقع لم أكن أفكر بأنها ستتفكك بهذه الطريقة والذي أسف له أن التفكك لم يحدث بطريقة أخرى وبأسلوب أكثر حضارة».[3]

لكن أحداً لم يفصح عن الأسباب الحقيقية التي كان لابد لها أن تؤدي إلى هذا الانهيار والتفكك ولم يحاول أحدا أن يحلل جملة العميقة تضل محايدة في عالم بدأت المسافات تتضاءل بين أجزاء ولعبت وسائل الأعلام والمواصلات دورا بارزا في أيقاظ الإحساس الكامن لدى شعوب تلك المنطقة بأنهم عاشوا على مدى ما يزيد عن السبعين عاما وضعا اصطناعيا لا يمكن له أن يستمر لأنه استبعد أهم ما يدفع الإنسان لاحترامه واعتراف الملايين الذين تواصل حكمهم كأرقام وليس كمجموعة

---

1 – المرجع السابق، ص 103.
2 – رجب أبو دبوس، رأسمالية واشتراكية، الدار الجماهيرية، سرت، 1994، ص1.
3 – سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، دار الشروق، عمان، 1996، ص 91.

بشرية لها أحاسيسها ومشاعرها وأحلامها ومطالبها وتطلعاتها لا يمكن لها أن تواصل الصمت السلبي إزاء وضعا لئن نجح في بناء صرح إمبراطورية صناعية نووية فإنه فشل في أن يبني إنسان متوازن مع نفسه ومجتمعه.

بل أن البعض يرى أن الشيوعية انتهت لسبب واقعي بسيط أنها لم تستطع أن تفي بوعودها للفقراء فزادتهم فقرا على فقرهم وبعد سبعين سنة من المعاناة والذل والقهر ما زالوا في مكانهم لا يجدون الخبز إلا بالطابور».[1]

وصارت أجزاء الدولة العظمى المفككة تستجدي المعونات والمساعدات وتتلقى صاغرة المزيد من الإهانات من أولئك الذين طالما انتظروا هذه اللحظة وقد جاءت إليهم دون أن يكون لذلك ثمن أو مبرر موضوعي يمكن أن يقدم للأجيال القادمة السبب المنطقي لهذا الانهيار التاريخي السريع والمفاجئ والمروع لذلك النموذج الحضاري الذي ظل سنوات طويلة يمشي بثقة واعتزاز فوق سطح القمر فإذا به في غضون سنوات قليلة يجبر على العودة ليمشي حافيا فوق سطح الأرض يتسول حسنات الغرب ومساعداتهم ويقف في طابور الفقراء أمام مصائد الديون وعلى أبواب البنك الدولي ومنظمات حقن الاقتصاديات المنهارة بوصفات القروض والخصخصة وفتاوى اقتصاد السوق.

ومع بداية العقد الأول في عصر العولمة بدأت الرأسمالية المتوحشة تفصح عن أساليبها في السيطرة على العالم ونجحت في أن تنظم من حولها تحالفات غير مسبوقة تحت جملة من الشعارات كان أخرها محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وهي شعارات تخفي وراءها جملة من الحقائق المأسوية صارت الشعوب تدفع ثمنها باهظا.

فإذا كانت حرب الخليج الثانية هي أول الحروب التي عبرت فيها الرأسمالية عن تطوعها لقيادة العالم الذي لم يخترها لقيادته ولتعزيز النمط الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة وهو النمط الذي ما زال يلقي النقد والمعارضة

1 – مصطفى حمودة، قراءة للمستقبل، أخبار اليوم، القاهرة، 1997، ص 41.

والرفض من كثيرين ما زالوا يؤمنون بحقهم في تقرير مصيرهم فإن المحنة التي عصفت بالشعب الأفغاني والذي كان عليه أن يدفع ثمن الهجوم الذي تعرضت له واشنطن ونيويورك في سبتمبر 2001م وأن تهدم البيوت والمدارس والمساجد فوق رؤوس الأبرياء ويموت الآلاف ويجند الغرب كل ما يستطيع من وسائل الدمار لإبادة شعب مازال الكثير من أبنائه يجهلون الأسباب التي يتعين عليهم الموت من أجلها.

عندما وضع العالم أمام اختيار إما أن يكون مع الإرهاب أو يكون مع الولايات المتحدة للرد على الذين اعتدوا على مدنها ولتصفية حساباتها مع الذين قررت هي دون أن يفهم العالم الأسس التي بني عليها هذا القرار قررت أنها تملك الأدلة الكافية لتحديد مسؤولية هذا الاعتداء دون أن يعرف أحد شيئا عن هذه الأدلة ودرجة الثقة في صدقها ودقتها.

لقد وجد العالم نفسه أمام اختيار يحمل من الابتزاز والاستفزاز القدر الذي يحمله من التخويف والترهيب والاحتكام إلى منطق القوة وحدها ودون غيرها وكان الهدف هذه المرة شعب يعيش سكانه تحت مطحنة الجوع والفقر والتخلف وقد أنهكته الصراعات الدموية على السلطة ودمرت مفاصله سنوات من الانغلاق على العالم والانقطاع عن حركة التاريخ.

ورأينا مشهد أقوى الدول تتحالف مع هذا المنطق وتسوغ لنفسها المشاركة في حملة إبادة شعب بعضها خوفا وبعضها طمعا لكي تضمن الحصول على شهادة البراءة وحسن السيرة والسلوك التي صارت أمريكا الجهة الوحيدة التي أعطت لنفسها حق إصدارها.

وتتطوع أطراف كثيرة لتصفية حسابات سياسية قديمة وجديدة والثأر لهزائم القوة أمام سلطان الحق لتحديد مواصفات وشروط من يحكم هذا الشعب في سابقة يمكن أن تقود إلى تكرارها مع كل شعب يمكن أن يفكر أن يقول لا للهيمنة الغربية ويرفض الاستسلام لغطرسة القوة وجنون العظمة الذي صار يحكم مصير العالم ويسير به نحو عصر الفوضى والغوغائية ويهدم كل جسور الثقة في غد

يسوده السلام والاستقرار وتنجح فيه الشعوب في إعادة بناء نفسها وقهر التخلف الذي يحاصرها.

تلك هي صورة عالمنا اليوم وقد آن له أن يستيقظ ويفتش عن الطريق الذي يتعين أن يسلكه نحو عولمة إنسانية ومسئولة تزدهر فيها الحرية وتكون فيها للكرامة الإنسانية ثمن وينجح الناس جميعا في اقتسام ثمار العلم والمعرفة والتطور وتضع حدا للمظالم وعمليات الترويع والإبادة والاستغلال وانتهاك الحقوق وإهدار الحريات وما أكثر صور هذه العمليات في عصرنا.

المراجع

1 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري لفكرة العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2000.

2 – بنجامين باربر – عالم ماك – ، المواجهة بين العولمة والتأقلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995.

3 – حسن كامل بها الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، دار المعارف، القاهرة، 2000.

4 – رجب أبو دبوس، رأسمالية واشتراكية، الدار الجماهيرية، سرت، 1994.

5 – رمزي زكي، في وداع القرن العشرين، دار المستقبل، القاهرة، 1999.

6 – سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، دار الشروق، عمان، 1996.

7 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية،2001.

8 – علي جرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

9 – فرانسوا اوتار فرانسوا موليه، في مواجه دفوس قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2001.

10 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة.

11 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

12 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الأجنبية للدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2001.

13 – مصطفى حمودة، قراءة للمستقبل، أخبار اليوم، القاهرة، 1997.

14 – منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي، دمشق 1999.

15 – ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، سطور، القاهرة، 2000.

16 – هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993.

17 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000.

أفريقيا في مواجهة العولمة

مدخل

من المفاهيم التي ملأت الدنيا وشغلت الناس مفهوم العولمة، فقد شاع خلال السنوات القليلة الماضية استخدام هذا المصطلح وتوسع الحديث عنه وساهم عدد غير محدود من الباحثين والدارسين والمفكرين والقادة السياسيين في تداوله ولم تتوقف وسائل الإعلام عن الاحتفاء بهذا المصطلح، فهل نستطيع أن نطمئن إلي أن مفهوم المصطلح ومدلولاته موحد لدى كل هؤلاء؟ وهل وصل المهتمون بالعولمة إلي تعريف محدد ونهائي ودقيق وشامل لمعناها؟ وهل أتفق هؤلاء على تحديد انعكاساتها ونتائجها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؟ ثم هل كل ما يثار عن العولمة وحولها دقيق ومقنع ومقبول أم أننا مازلنا نواجه اضطراباً وغموضا في التعريف وضبابية في المفهوم وأن العولمة رغم عدم وضوح مقاصدها ومستهدفاتها بصورة كافية يتم الترويج لها لكسب المزيد من المؤيدين لتجلياتها سواء عن اقتناع أومن خلال إخضاع العقل لعملية فرض للفكرة بصورة قسرية باعتبارها الخيار الوحيد؟

هل العولمة قدر ليس في وسع الشعوب إلا أن تكيف واقعها مع وجوده ومتطلباته وتنصاع لقواعده وشروطه، أم أنه خيار ضمن جملة من الخيارات التي يمكن للشعوب تقييمها وهضمها والتفاعل معها ومن ثم اختيار ما يلائمها منها؟

هل العولمة وضعية أو عملية تاريخية تهم الجميع، ويتعين علي الجميع المشاركة في صنعها وتحديد شكلها وأسلوبها والتفاعل معها تأثراً وبإرادة حرة ودونما أية

ضغوط؟ أم أنها وضعية وعملية حدد البعض ماهيتها وشروطها وأركانها وأسسها، وعمد إلي تقديمها للآخرين ليس كمشروع حضاري من حق الآخرين قبوله أو تعديله أو رفضه، بل مشروع وحيد ليس أمامهم إلا الانصياع لقواعده والعمل وفق متطلباته؟

ثم هل العولمة خير شامل سينال الجميع جانبا منه وهي الوسيلة الوحيدة الممكنة لإنقاذ البشرية مما يحاصرها من المشاكل والاختناقات والتعاسات التي يشكلها ثالوث (الفقر – المرض – التخلف)، ويعززها الوضع غير المتكافئ في استفادة البشرية من ثروات العالم، وفي امتلاك الجزء لأغلب مصادر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية، وتسخيرها للمحافظة علي مصالح ذلك الجزء ونفوذه، بغض النظر عن معاناة الآخرين ممن يفتقدون لعوامل القوة المادية، وهم غير مسئولين عن الهوة السحيقة التي تفصلهم عن أولئك الأغنياء الذين وصلوا إلي مرحلة الرفاه؟

أم أن العولمة شر داهم يهدد ما تبقي لدى أولئك الفقراء، ويحول دون سعيهم الدؤوب للتحرر من تخلفهم وبؤسهم، وهي في أكثر صورها وضوحاً عودة للهيمنة والسيطرة بقواعد وأدوات جديدة؟!! أم أن العولمة تحمل من الخير مقدرا ومن الشر مثله، ويتعين علي المتعاملين معها أن يميزوا بين خيرها وشرها، ويأخذوا من خيرها ما يناسبهم ويتقوا من شرها ما يضرهم؟

أسئلة كثيرة يمكن أن تحاصر كل من يحاول الاقتراب من هذه العملية أو الظاهرة أو الفكرة التي بدأت تحاصر عقولنا وتفرض وجودها علي حياتنا.

فهل نجحنا في فهمها وإدراك مضامينها واستيعاب قواعدها وشروطها ومتطلباتها؟ وهل نملك الحق في أن نكون جزءاً منها؟ وهل يؤدي قبولنا وتعايشنا معها أو حتى فرضها علينا إلي إحداث تغييرات بنيوية في سياقات حياتنا وأنماط معيشتنا؟ وهل يكون وجودنا طرفاً فيها فاعلاً ونستطيع التأثير في معطياتها؟ أم إننا نكتفي بأن نكون طرفا سلبياً متلقيا لذلك السيل من التدفقات التي تغمرنا

فيكون مصيرنا الاختناق، ليقف الآخرون علي جماجمنا يلوحون برايات الانتصار ويؤكدون نهاية التاريخ؟ جملة من الأسئلة تفرض نفسها علينا ونحن نستقبل الألفية الثالثة، ونخطو الخطوة الأولى باتجاه الوحدة الأفريقية، الحل الوحيد الذي يمكن أن يرد لهذه القارة اعتبارها، ونحن نراقب أوضاع العالم بكل ما تعكسه هذه الأوضاع من آمال وآلام وبكل ما يكتنفها من محن وصرا عات ومؤامرات دامية، وبكل ما تشيعه هذه الأجواء من إحساس بالقهر والمرارة، وشعور في بعض الأوقات بأننا نبدأ القرن الواحد والعشرين وقد تحول بعضنا إلي وحوش كاسرة، تريد أن تبتلع الآخرين وتحول العالم إلي غابة تنقرض فيها كل اللغات ولا تبقي سوى لغة القوة، والقوة فقط لفرض الأمر الواقع بغض النظر عن غياب لغة المنطق والقانون والأخلاق في هذا الواقع؟ !!

تشير بعض الكتابات إلى أن مصطلح العولمة جاء استخدامه للمرة الأولي على لسان الرئيس الأمريكي هارى ترومان بعد إلقاء قنبلتين نوويتين فوق مدينتي هيروشيما ونجازاكي، فقد قال وفي ضميره الثقافة الأمريكية (إن العالم الآن في متناول أيدينا) ويشير شوقي جلال في مقال نشره في صحيفة الحياة اللندنية يوم 1998/12/31م «أن خير من يعبر بصدق وصراحة عن هذا التوجه الثقافي والفكري هو يور هوس فريد ريك سكينر، النجم الساطع الذي قدمته أمريكا باعتباره رسول التربية والحرية، والذي أكد في حديثه إلي الشعوب، أن الحرية والكرامة ضرب من الوهم والخداع وذلك في كتابه (ما وراء الحرية والكرامة) وصاغ صورة المجتمع الجديد المفتوح للشعوب، وهو مجتمع القطيع الداجن (...) لهذا يقرر سكينر أن حرية العبد في العمل هي الطاعة هربا من العقاب وينقل كلمات سكينر عندما يقول: الأقوى هو الغالب وصاحب الحق والقوة ويختتم بقوله إنها العولمة علي الطريقة الأمريكية التي تمثل أعلي مراحل الإمبريالية، فقد أصبحت العولمة حسب هذا الواقع حق الولايات المتحدة في مراقبة البلدان الأخرى، ومتابعة مجريات الأمور فيها باسم حماية الأقليات وحقوق الإنسان، وتعني العولمة في التطبيق العملي

شيوع سلوكيات الوجبات السريعة والأغاني الخليعة وامتلاك الاتصالات الأمريكية الفضائية للبث الإعلامي والثقافي أو للمراقبة والتجسس، ولكنها لا تعني طبقا للقناع المزعوم حق الأمم في تقرير مصيرها واختيار طريقة للتنمية والتطور، ولا حق لشعوب المستعمرات السابقة في تعويض المنهوب من خيراتها، وبناء البشرية فيها على أساس اجتماعي عادل وعلمي ومتقدم، للحاق بركب الحضارة، ولا تضمن حق التنوع والاختلاف وتوفير شروط الإبداع والتعاون على أساس من الندية والأخوة الإنسانية والحرية والاستقلال».[1]

بينما يرى بعض الباحثين أن العولمة «نطاق من التفاعل الثقافي المتواصل وأنها عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية أولا وثانيا بإفراز ثقافات عابرة للقوميات».[2]

وأن العولمة يمكن فهمها بأن تثير «مشكلة الشكل الذي يصبح العالم من زاويتها موحدا ولكن دون أن يندمج بصورة وظيفية ساذجة والعولمة هي مدخل فكرى لمشكلة النظام العالمي بأشمل معانيه».[3]

بينما يرى باحث آخر بأن «هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهي على التوالي: المنافسة بين الدول العظمي، والابتكار التكنولوجي، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث، وأن الوصول إلي صياغة تعريف دقيق للعولمة، تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً».[4]

بينما ترى وجهة نظر أخرى «بأنه هناك نزوعا أمريكيا جارفا لبسط استعمار ثقافي وتكنولوجي، ولا يبدو في الأفق أن الليبراليين الجدد يفكرون في شيء آخر غير تعميم قيمهم الجديدة وفرضها على الآخرين بالضغط والعنف والمساومة حسب الحالات مما حدا بالبعض إلي القول بأننا نشهد عودة البربرية».[5]

---

1 – شوقي جلال العولمة مصطلح يسعى لأمركة العالم، الحياة، لندن 13/12/1998.

2 – مايك فيدرستون، ثقافة العولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1990، ص 7 – 8.

3 – المرجع السابق، ص 2.

4 – العرب والعولمة ندوة فكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص25.

5 – كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن، 2000، ص 278.

ويـري محمد عابد الجابـري العولمة بأنها «إرادة الهيمنة أي قمع وإقصاء الخصوصي والذاتي معا وهي احتواء للعالم واختراقه وسلبه خصوصياته والهدف النهائي للعولمة، هو السيطرة على الإدراك من أجل إخضاع النفوس، أي تعطيل العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك، والهدف هو تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع، وهي معارف تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الاختراق».[1]

أما محمد حسنين هيكل، فيرى العولمة بأنها «رأسمال يتحرك بدون قيود وبشر ينتقلون بغير حدود ومعلومات تتدفق بدون سدود».[2]

بينما يـرى باحث أخـر بـأن العولمة «في معناها الجـذري ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تطور هيكل اقتصادي جديد، لا مجرد تغيير في الوضع نحو تجارة عالمية أكبر واستثمار واسع ضمن زمرة قائمة أصلا من العلاقات الاقتصادية».[3]

ويشير باحث أخر بأن العولمة تعني «إخـراج الأنشطة الاجتماعية من نطاق المعرفة المحلية وضمها في شبكات تكيفها في الأحداث العالمية أو تكيف هي فيها هذه الأحداث».[4]

ويحدد محسن الحضيرى في كتابه (العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، إن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلي آفاق أوسع وأرحب لتشمل العالم بأسره وإنها تأخذ عدة جوانب:

1 – حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.

2 – تحول العالم إلي قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية.

---

1 – محمد عابد الجابري، حوار مع مجلة الوطن العربي، السنة 21 العدد 1137 ديسمبر 1998، ص56.

2 – محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق 1996، ص 50.

3 – بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 3.

4 – جون جراي، الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية مكتبة الشروق القاهرة، 2000، ص 84.

3 – ظهور نفوذ وسطوة الشركات المتعددة الجنسيات وتلك المتعدية الجنسيات وتلك فوق القوميات كقوى عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة وليس لها ولاء ولا انتماء لدولة أو قومية بعينها.

4 – ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة علي الدول وأصبحت الآن بحكم العولمة بعيدة عنها.

5 – ظهور فكرة حقوق الإنسان.

وإن العولمة استطاعت أن تقلص حدود الزمان وأن تختزل الجغرافيا وأن تفرض نهاية للتاريخ، تاريخ مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية ولتبدأ مرحلة جديدة تماما لم يعرفها العالم من قبل.[1]

ويحاول أن يقسم ظهور مصطلح العولمة إلي مجموعة من المراحل:

- مرحلة التكوين أو المرحلة الجنينية: والتي تعود جذورها إلي فتوحات الفراعنة القدماء ورحلاتهم إلي بلاد الصومال أو رحلاتهم إلي الشام وقد تمثل ذلك في ظهور عدد من الإمبراطوريات التي هدفت إلي تكوين إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف كما برزت قضية العولمة في هذه المرحلة ضمن قضايا إنسانية أخرى وبدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم كالألعاب الأولمبية وجوائز نوبل للسلام، والزمن العالمي وإنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وفي هذه المرحلة تعاملت وتداخلت العديد من العوامل المتشابكة ذات التأثير التفاعلي والتبادلي ومنها:

أ – الغزو والاجتياح العسكري من أجل استلاب الآخرين والحصول على ما لديهم عنوة وبالقوة وفرض شريعة القوى على الضعيف.

ب – التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض وبين الشعوب وبين

---

1 – محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد للإدارة اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000 ، ص 17-16.

الدول تنتقل من خلاله فائض السلع وينتقل معها وبها الفكر.

ت – الحوار والفكر وما ينتجه من وسائل للإقناع ومن وسائل تدمير أي مقاومة العولمة وإيجاد الروابط المصلحية من أجل إنتاج مزيد من قوى الدفع نحو التقدم.

ث – الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد وذلك العالم الذي تسعي العولمة نحو إيجاده وتحقيقه والقائم علي تغيير طبائع البشر وتحرير الفرد وتعديل نظام الدولة وتذويب الهوية القومية تدريجياً والعمل علي تلاشيها للانخراط في تيار العولمة.

ج – الإعلام الجائر الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه فعليا ولحظيا وأن يؤثر فينا وأن يدفعنا إلى القيام بعمل معين والامتناع عن عمل آخر وأن يسلب بذلك إرادتنا وحريتنا علي التفكير المنظم وعلى التعامل مع الحدث وفقاً لبعد الزمان الفاصل.

ح – السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها التي تفرض علي الآخر الانبهار ومن ثم تسلب إرادته الذاتية وتحوله من قادر علي العمل إلي مجرد متلق يستجيب لما يملي عليه.

خ – إملاء إرادة الخضوع وبدون توقف وجعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر وبدون توقف بل عليهم ملاحظة ومتابعة دول المركز ونسيان ذاتهم والتشوق إلي الجديد الذي يقدمه المركز.

■ المرحلة الثانية: مرحلة ميلاد المصطلح: وترجع الإرهاصات الأولي لميلاد المصطلح إلي فترة الوفاق التي سادت فترة السبعينيات بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين القطبين الرئيسيين في العالم وانتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وكانت بدايتها انهيار سور برلين.

■ المرحلة الثالثة: مرحلة النمو والتمدد: وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك

الواضح في الأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وأن تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية.[1]

«لكنه رغم ما يورده من تقسيمات وتفاصيل يعترف في نهاية المطاف بأن معالم العولمة لم تتضح بعد وأنها مازالت في طور التشكيل.[2]

وتذهب دراسة أخري إلي تقسيم المراحل التي مرت بها العولمة علي نحو مشابه للتقسيم السابق حيث ترى أن العولمة مرت بسلسلة من المراحل هي:

1 - المرحلة الأولي: المرحلة الجنينية: والتي استمرت في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر وقد شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الشمسي.

2 - المرحلة الثانية: وهي مرحلة النشوء: وقد دامت في أوربا بشكل أساسي من منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة الوحدوية المتجانسة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية وزادت إلي حد كبير الاتفاقيات الدولية وظهرت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت عملية قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

3 - المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانطلاق: والتي استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح للمجتمع القومي المقبول ومفاهيم أخري متعلقة بالهويتين القومية والفردية وتم

1 - المرجع السابق، ص 47-40.
2 - المرجع نفسه، ص 191.

إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وعولمة قيود الهجرة وتزايدت أشكال الاتصال الكونية بشدة وتعاظمت سرعتها، كذلك تمت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي والتبني شبه الكوني للتقويم الميلادي كما وقعت في هذه المرحلة أول حرب عالمية ونشأت عصبة الأمم.

4 – المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: واستمرت من منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى أواخر الستينيات وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة التي وضعت بحلول مرحلة الانطلاق وإنشاء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، وقد جرت محاولات لإرساء مبدأ الاستقلال القومي ومفاهيم الحداثة المتضاربة (الحلفاء ضد المحور) التي تبعتها الحرب الباردة (الصراع داخل المشروع الحديث) وقد تركزت طبيعة الإنسانية والأمل في الوصول إليها تركيزا حادا بسبب استخدام القنبلة الذرية كما تبلور العالم الثالث.

5 – المرحلة الخامسة: وهي مرحلة عدم اليقين: وبدأت في أواخر الستينيات من القرن العشرين حيث تصاعد الوعي الكوني وحدث هبوط علي القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلي حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه وأضحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات ذات الصلة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة الحقوق المدنية وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع أنواع.[1]

ويتفق مع هذه التقسيمات مايك فيدرسون حيث يشير في كتابه (ثقافة العولمة)

1 – رونالدروبرتسون، العولمة الاجتماعية والثقافة الكونية المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، (مترجم)، ص 132 134.

ويزكي تقسيم المراحل التي مرت بها علي هذا النحو، ويري أن هذه المراحل أدت إلي دمج العالم في عصرنا.[1]

بينما يري أنتوني جيدنز في مؤلفه (تجليات الحداثة) بأن العولمة أكثر من مجرد نشر المؤسسات الغربية عبر العالم بأسلوب يتم خلاله دهس حضارات أخري.[2]

وتعمد دراسة حديثة حول العولمة إلي تفسير الوجه الآخر للطريقة التي تفهم بها العولمة في الغرب باعتبار أنها تمثل الانتصار النهائي الحاسم والتاريخي للرأسمالية الليبرالية حيث تشير إلي أن ردة الفعل علي سقوط حائط برلين ثم انهيار الاتحاد السوفييتي وإعلان الولايات المتحدة لنظام عالمي جديد أدت إلي طرح أفكار حول بلوغ الأنظمة غير الليبرالية حدودها القصوى بالنظر إلي عدم وجود خيار في هذه الظروف سوى تأكيد الانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (التعددية)، وكان (فوكوياما) وهو اقتصادي أمريكي من أصل ياباني ممن التقطوا هذا الخيط فنشر مقالا في بداية صيف 1989م، كبيان أول تعلنه الليبرالية وهي تجدد نفسها وتزمع استئناف مشروعها وحيده هذه المرة بلا منازع ثم طور هذا المقال بعد ذلك بعامين علي شكل كتاب لم يعتمد قوة المحاجة الفكرية ولا الحقيقة التاريخية بقدر ما أستند إلي ما حدث من أمر واقع وتنطلق أفكار فوكوياما من فرضية مؤداها أن المنطق الاقتصادي للعلم الحديث والنضال من أجل المكانة وانهيار النظم الاستبدادية وإقامة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية باعتبارها نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.[3]

لكن مقولة نهاية التاريخ لا تروق للكثيرين ويعارضها أولئك الذين لم يجدوا فيها سوى دعاية ساذجة للمشروع الليبرالي وقراءة سطحية للتاريخ الإنساني ورؤية متعصبة لدور الثقافات والأديان وتجاهل متعمد لدور الإنسان كصانع للتاريخ، باعتباره حلقات متجددة ليس لأحد ادعاء جمودها وتوقفها لأن رحلة الإنسان

1 – مايك فيدرسون ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000 ، (مترجم)، ص 27،26.
2 – أنتوني روبرتسون جيدتز، تجليات الحداثة جامعة سناتفورد، 1990، (مترجم)، ص 64.
3 – رونالد وبرتسون العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، مرجع سابق، ص236.

ورحلة التاريخ متلازمتان بغض النظر عن طبيعة الأحداث والمواقف التي يصنعها هذا الإنسان وطبيعة الأحكام التي يصدرها ويسجلها التاريخ علي تلك الأحداث والمواقف.

(فالتاريخ لم ينته بعد كما أكد أحد الباحثين) (فوكوياما) كما أننا لم نصل بعد إلي الأرض العجيبة التي وعد بها علماء المستقبليات، ولم يؤد انهيار الشيوعية الدولية لوصول الناس إلي ملاذ ديمقراطي آمن (...) وقد انقسم الناس إلي فريقين: بعضهم ينظر إلي الوراء ويرون كل أعمال الرعب التي ترتبط بالمجازر القديمة وقد أعيدت من جديد في بلاد ممزقة كالبوسنة وسيريلانكا وروانـدا أما هؤلاء الذين يتطلعون إلي الأمام فيتنبؤون بحدوث اعتماد تجاري وتكنولوجي متبادل وجنة حقيقية جعلها انتشار الأسواق والتكنولوجيا العالمية أمرا ممكنا، وهم يزعمون أن كل شيء الآن أو سيكون عما قريب.[1]

وإذا كان البعض يتعامل مع العولمة باعتبارها خلقاً لثقافة موحدة وسوق موحدة ورؤية موحدة للاقتصاد والسياسة والاجتماع وسيادة النمط الواحد، فإن هذا الرأي يجد معارضة من كثيرين ممن لا يزالون يؤمنون بأن «العالم جد متنوع وقد يكون بلد ما يقدس البقر مجاورا لبلد يعد فيه لحم البقر هو الوجبة المفضلة وليس هناك ضمان بأن فرض نفس المعايير علي البلدان التي تختلف فيها الظروف والقواعد المرعية سيحقق نتائج مثلي ويرون أن العولمة لا تضفي منافع متساوية علي الجميع، فالواقع أن بعض العمال قد يصبحون أسوأ حالا نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع والخدمات والتحدي الذي يوجهه صانعوا السياسة يتمثل في إيجاد طرق فعالة لتخفيف وقع اللطمة التي يتلقاها هؤلاء العمال، فمن الإنصاف الإنساني القيام بهذا، وبالإضافة إلي ذلك فإنه من الناحية العملية إذا لم تعالج المخاوف المشروعة لمن يفقدون شيئا من جراء التجارة الحرة أو بتهددهم خطر ذلك فإن صانعي السياسة سيواجهون ضغطا سياسيا متزايدا لعكس مسار

1 – بنجامين بارنر، المواجهة بين التأقلم والعولمة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995، (مترجم)، ص 155 161.

تحرير التجارة الذي حقق حتى الآن منافع ضخمة للاقتصاد الأمريكي».[1]

وإذا كان البعض قد ذهب في تفاؤله إلي الحد الذي اعتقد فيه أن حركة التاريخ قد توقفت ليصل التاريخ الإنساني إلي نهايته بإعلان الليبرالية الغربية انتصارها المزعوم وتطوعها بقيادة العالم وسيادته وفرض أسلوبها وعقيدتها ونمط حياتها علي الآخرين بغض النظر عن رفضهم أو قبولهم أو تحفظهم إزاء هذه العملية وبغض النظر عن الفروق الهائلة في مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني وبغض النظر عن الإمكانيات المتاحة لكل طرف وسهولة حصوله علي هذه الإمكانيات وسهولة استخدامها بيسر فإن لهذا الرأي معارضين «أن التاريخ لم يصل إلي نهايته (....) وما يقوله فوكوياما هو موقف فكري أيديولوجي يسعى لإعطاء مشروعية كلية ومطلقة للنمط الليبرالي الرأسمالي، والنظام الذي يسمي بجديد لم تتحدد معالمه النهائية بعد، فالعالم يمر بمرحلة انتقال معقدة تعاد فيها صياغة أشكال العلاقات والهيمنة الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ويتداخل فيها مفهوم الهيمنة بمفهوم المشروعية الدولية».[2]

وهذا الرأي يبدو مفهوما عندما يكون صناع العولمة والداعون لها هم ذلك العدد القليل من القوي الدولية التي تسعي إلي فرض أنماطها دون أن يكون للآخرين الذين يفترض أنهم شركاء وأطراف في هذه العملية دون أن يكون لهم الحق في الاختيار بينما ينبري طرف واحد في العالم لتقديم نفسه راعياً للعولمة وقائداً لها، ومحدداً لشروطها وقواعدها ومتكفلاً أيضاً بردع وإخضاع أولئك الذين ربما يفكرون في إبداء تحفظ أو مقاومة لهذا التصور لعولمة تقوم علي الهيمنة والإكراه، ففي كتابه نصر بلا حرب يشير الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون «إن الولايات المتحدة هي التي سوف تتحمل المسئولية في تحديد أي المواريث سيستمر

1 – جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999م، (مترجم)، ص 161.155.

2 – عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضارة، سطور، القاهرة 1999، ص129.

وذلك لأنها أقوي دولة في العالم الحر (....) لكن إذا فشلنا في قيادة العالم الحر فلن يكون هناك عالم حر لنقوده، وسواء أحببنا أم كرهنا فإن مهمة القيادة تقع علي عائق الولايات المتحدة (....) وإذا فشلت الولايات المتحدة في تحمل مسئولياتها العالمية فإن الغرب سوف يكون الخاسر الوحيد وسيصبح العالم حتماً أكثر قسوة وأكثر تعرضاً للخطر في القرن القادم عما كان عليه في القرن الحالي».[1]

وفي الوقت الذي يبشر منظرو العولمة بانتهاء دور الدولة القطرية وبأن الحدود الدولية قد تم محوها نجد أن «قدرة الدول الغربية قد توسعت بصورة مدهشة ففي يومنا هذا تحتل القوة العسكرية لهذه الدول معظم أقطار يوغسلافيا السابقة ومنطقة الخليج ومصر وتركيا (الحلف الأطلسي) وهاييتي وبنما وكوريا الجنوبية ولها قواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم وحاملات طائرات في كافة البحار، أنها تنصح كمبوديا بترتيب بنيتها وتوبخ كوريا الشمالية لإطلاقها قمراً صناعياً وتهدد أوغندا لتدخلها في شئون الكونغو وتقصف ليبيا وأفغانستان والسودان والعراق وصربيا دون العودة إلي مجلس الأمن».[2]

ويمكن أن نضيف إلي ذلك أنها تقصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان وتتحرش بالطائرات الليبية علي مقربة من المياه الإقليمية الليبية وتفرض مناطق للحظر الجوي في العراق وتعتبر أي نشاط عراقي فيها تهديداً للأمن القومي الأمريكي ويفاجأ العالم بإسقاط إحدى طائرات التجسس التابعة لها علي مقربة من الحدود الصينية وتعتبر أطفال فلسطين الذين يقاومون الصواريخ والدبابات بالحجارة هم مصدر العنف الذي يجب أن يتوقف دون أن تقول كلمة واحدة عن مجازر الإسرائيليين منذ زرعها ككيان غريب سنة 1948م حتى الآن وما أكثر الشواهد التي تدين صناع العولمة حيث تشير إحدى الدراسات إلي أن البلدان الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم أكبر المصدرين للسلاح حسب الترتيب (أمريكا – بريطانيا – فرنسا – روسيا – الصين وقد بلغت مبيعات السلاح

1 – ريتشارد نيسكسون، نصر بلا حرب، ط 4، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996، (مترجم) ص28 ـ31.
2 – كمال مجيد العولمة والديمقراطية، مرجع سابق، ص43.

إلي العالم 36 بليون دولار سنة 1991م فقط).[1]

وقد أكد جورج كينان مخطط الحرب الباردة للولايات المتحدة سنة 1998م قائلاً: (إننا نملك 50 ٪ من ثروة العالم ولكننا نكون 3،6 ٪ من سكانه ففي هذه الحالة تكون وظيفتنا الحقيقية في الفترة المقبلة تدبير نموذج من العلاقات التي تتيح لنا الفرصة لصيانة هذا الوضع المتباين ولتنفيذ ذلك علينا أن نستغني عن كل النزعات العاطفية.. علينا أن نتوقف عن التفكير حول حقوق الإنسان، حول رفع مستوى المعيشة وحول إنعاش الديمقراطية).[2]

وهذا التوجه ليس جديداً في المخططات الأمريكية بغض النظر عن كل ما نقراه ونسمعه عن ادعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتدخل لدواعي إنسانية ومكافحة الإرهاب وغيرها من التبريرات التي تخفي وراءها أهدافها الحقيقية التي تجند لتمريرها طوفانا من وسائل الإعلام يغمر العالم وتستخدم قوتها ونفوذها في مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية ومن خلال الذراع العسكرية التي يمثلها الحلف الأطلسي وغيره من الأحلاف التي تتزعمها أمريكا هذه المخططات التي تقوم علي أساس حق الجنس الأبيض في سيادة الأجناس الملونة وحق الولايات المتحدة في تزعم بقية الأجناس البيضاء وهذا ما جعل الضمير الأمريكي المعاصر يعاني من محنة شديدة وقد عبر عن مظاهر هذه المحنة خير تعبير (أدلاى ستيفنسون) المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1952م إذ قال في حيث له نشرته وكالة رويتر في 13ديسمبر 1953م باكياً علي مصير الحريات في بلاده «إن الحريات الأربعة حرية الكلام والتعبير وحرية العبادة والتحرر من العوز والتحرر من الخوف قد تحوت إلي مخاوف أربع هي: (الخوف من الكساد والخوف من الشيوعية والخوف من أنفسنا والخوف من الحرية ذاتها».[3]

وقد عبر عن حالة الهمجية التي يمكن أن تسلكها الرأسمالية المتوحشة دفاعاً

1 – كمال مجيد العولمة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 92.
2 – جون بيلجر، المذكرات السرية قيناج، 1998، ص 59.
3 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 243.

عن وجودها وتحللها من كل القيم والضوابط هارولد لاسكي في كتابه (الحرية في الدولة الحديثة) عندما قال: (إن كل من يطلع علي سجل جواسيس العمل الأمريكيين وأعمال الجيوش المؤجرة من السفاكين وعلى الأساليب المتعددة التي ينتهجها زعماء المال اللامعون لتجنب دفع الضرائب وعلي معارضة بعض عمداء الكليات وكرادلة الكنيسة لبعض الإصلاحات الأولية مثل تحريم عمل الأطفال، إن من يطلع علي هذا كله لا بد وأن يعجب عندما يتصور إلي أي حد يمكن أن تذهب الرأسمالية الأمريكية عندما وإذا تحدي نفوذها أي خطر).[1]

وفي ذات السياق يؤكد باحث آخر «أن الرأسمالية فقدت روح المغامرة فصارت تخشي المستقبل أكثر مما تطمح إليه».[2]

ولم يتوقف الإحساس بوحشية الرأسمالية علي ضحاياها بل وصل إلي حد أن بعض صناع هذا النظام صاروا يوجهون إليه انتقادات لاذعة وقاسية، فقد علق الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان علي ما يجرى في بلاده مُبدئا أسفه علي ما وصل إليه مصير الحريات في الولايات المتحدة الأمريكية: (إنها لإحدى مآسي هذا العصر أن يستغل المهرجون والصحف المطبوعة علي الإثارة، برنامج الأمن الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية عن تعمد حقير لإخافة الشعب الأمريكي وتضليله).[3]

وهذا التوجه نحو بسط النفوذ والهيمنة الأمريكية علي العالم ليس جديداً في طريقة التفكير الأمريكية الرسمية فمنذ أكثر من نصف قرن كتب دلاس وزير الخارجية الأمريكي المتعجرف في كتابه (حرب أم سلام) الصادر سنة 1950 (الحياد قد أنتهي فكراً وتطبيقاً وأن الزعامة الأمريكية أصبحت أمراً مسلماً به في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية باستثناء حفنة ضئيلة من الدول الشيوعية التي لابد وأن سيأتي دورها في المخطط الأمريكي إن عاجلاً أم آجلاً).[4]

1 – هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة بنجوين، 1938، ص 27.
2 – رجب أبو دبوس، مواقف الجز 7 الدار الجماهيرية للنشر، مصراته، 1997، ص 97.
3 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي مرجع سابق ص 239ـ 240 .
4 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، مرجع سابق، ص 152 .

لذلك كله، أقترن الحديث عن العولمة بالحديث عن الدور الأمريكي في صنعها وتصديرها أو فرضها وصار الكثيرون يميلون إلي الاعتقاد بأن كل حديث عن العولمة إنماء يختصر رسم صورة لمحاولة فرض الهيمنة الأمريكية علي العالم بعد أن أزاحت من طريقها خصمها التقليدي وفي ظل غياب توازن حقيقي للقوة، الذي ترتب علي تفكك الاتحاد السوفييتي وانشغال القوي الإقليمية الأخرى المؤهلة لهذا الدور بمشاكلها المختلفة.

حتى أن البعض يذهب إلي أن (الولايات المتحدة قد أصبحت في الوقت الراهن تشكل أكبر تهديد للسلام العالمي نتيجة لسلوكها الدولي غير المسئول واستخدامها القوة العسكرية الفائقة بدون شرعية دولية وأصبح المجتمع الدولي اليوم بكل أعضائه من الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة مطالبا بوقفة ضد الولايات المتحدة الأمريكية لوضعها في حدودها وإخضاعها لضوابط الشرعية الدولية).[1]

ولذلك كله وجدنا تبايناً واختلافاً في تقييم المهتمين بالعولمة فبينما يراها البعض بأنها: «(تبشر بوعود مشرقة للجميع)، يرى آخرون بأنها: (الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية علي العالم تحت الزعامة المفردة)، ويراها آخرون بأنها: (حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ) بينما يذهب البعض إلي اعتبار العولمة مجرد صياغة جديدة لمنظومة القوة القديمة، لأن الفكر الاستراتيجي لا يخترع، فهو محكوم بالجغرافية والتاريخ والقوة والموارد وغيرها من الثوابت، والعولمة إحدى محطات الاستعباد والاستغلال، وهي مرحلة جديدة يجرى تسويقها بثوب جديد وجميل من نفس قماش المراحل السابقة».[2]

والعولمة وفق هذا السياق (إرادة للهيمنة وبالتالي فهي نفي لخصوصيات الآخرين وهي احتواء للعالم في حين أن العالمية هي طموح للارتفاع بالخصوصي إلي مستوى عالمي، العالمية تلاقح بين الخصوصيات للارتفاع بها إلي ما هو عالمي وكوني).[3]

1 – السيد يس، العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة، 2000 ، ص 330.
2 – حميد السعدون، العولمة وقضايانا، مرجع سابق، ص 12 13 .
3 – المرجع السابق، ص 42.

«وإن الدول الصغيرة ستواجه في ظل العولمة الكثير من المتاعب والحصارات لأن التيار الذي يواجهها أكبر من حجمها ومن إمكانياتها ومن يوجه هذا التيار ويقوده لا يملك من نوازع الخلق أو الشرف أو الإنسانية شيئاً قليلاً قد يدفعه لمراجعة ما يحدث وما يسبب من خسائر كبيرة قد تتغير فيها خرائط دول أو مناطق إقليمية واسعة».[1]

ويميز بعض الكتاب بين العولمة كعملية تساهم كل الأطراف في صياغة قواعدها وشروطها وتحديد آلياتها وبين العولمة التي يراد تصديرها وفرضها وإخضاع الآخرين لقواعدها (فالفرق كبير بين ركوب القطار كقطيع من غنم وبين ركوبه كبشر يتمتعون بإنسانيتهم وهو يتهم القومية وكرامتهم) ويقيم البعض العولمة علي النحو الذي تطرح به الآن بأنها ستار تكمن الرأسمالية الهمجية من ورائه كما يصنفها سمير أمين، أما المفكر المغربي عبد الوهاب بلقزيز فيري أن الجانب الثقافي للعولمة (إنما هو فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي علي سائر الثقافات، إنها رديف للاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقنية فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة (...) وأنها تقوم على الإنكار والإقصاء لثقافة الغير وعلى الاستغلال والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته(...) وهي السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم في ميدان الاتصالات وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون وحققت نجاحاً كبيراً في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة وخاصة في إفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطي والجنوبية).[2]

ويربط أحد الباحثين بين الليبرالية الجديدة والعولمة فيقول: (إن الليبرالية الجديدة التي تعمل في ظل العولمة ستقود حتما إلى الفوضى والاضطراب العالميين وأن ما يبدو الآن من بوادر تلك الفوضى نشهده في الحروب الإقليمية الواسعة وفي تهديدات سلاح الدمار الشامل وفي الاضطرابات الاجتماعية وانتشار الفقر

1 – نفس المرجع السابق، ص 37 .

2 – منير الحمص، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي، دمشق، 1998، ص 39 42.

والبطالة حتى في البلدان الغنية وأن العولمة تهدد أسس الحياة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم شمالاً وجنوباً وأن الحاجة ملحة الآن لمزيد من الدراسات والبحث من أجل كبح جماح الأوهام التي يطلقها مروجو الفكر الليبرالي الجديد، وهو ما يدعي بالقرية الكونية الموحدة بقواعد السوق والمنظمة آلياً، ويستعير الباحث ما كتبه أيناسور أمونيه في (لوموند دبلوماتيك) حيث يقول: (مرة جديدة إذن تبرز الحاجة إلي حالمين من أصحاب الفكر وإلي مفكرين من دعاة الحلم لا يتقدمون بمشروع معلب جاهز بل برؤية وتحليل للمجتمع يسمحان بعد حين ببروز (أيديولوجية جديدة) يمكن بواسطتها تحطيم أيديولوجية الفوضوية الليبرالية).[1]

وهو في ذلك يتفق مع رأي سمير أمين الذي أكد فيه (أن محاولة إخضاع النظام الاجتماعي – محلياً وعالمياً – لمقتضيات قوانين السوق كما يقال، إنما هي مشروع وهمي لن يخلق نظاماً عالمياً جديداً بل فوضى متفاقمة، بيد أن السلطات الحاكمة لا تنشغل إلا بهموم إدارة هذه الأزمة لا بالبحث عن حل لها).[2]

بينما يرى باحث أخر بأن: (تواتر عمليات العولمة أصبح ربما يسبق القدرة على استخلاص نتائجها (....) لكنه يؤكد على أنها تقوم على السيادة من طرف الأقوى والتبعية من طرف الأضعف (....) ويضيف، أن العمليات الشاملة الخاصة بالعولمة وأحياناً نقض العولمة تعد قديمة على الأقل قدم ظهور الديانات العالمية قبل ألفي عام أو يزيد وأن ذيوع المجتمع القومي في القرن العشرين هو بمثابة جانب من جوانب العولمة).[3]

ورغم أننا لا نستطيع أن نحدد بدقة الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على أقطار العالم الثالث، وأن نتنبأ بحجم المخاطر التي تنتظرها، إذا ما قبلت أو أجبرت أن تكون طرفاً في العولمة التي تطرح بصيغتها الأمريكية، لكننا نستطيع أن نقدر حجم تلك المخاطر من خلال استعراض بعض البيانات التي يمكن الاستدلال بها

1 – العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سابق، ص 53 54 .
2 – سمير أمين، في مواجهة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة، 1997، ص 8.
3 – كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 65.

كمؤشرات تؤكد أن العولمة (أسهمت في كثير من بلدان العالم في زيادة الفقر وعدم المساواة وعدم الأمان في العمل، كما أسهمت في إضعاف المؤسسات وأنظمة العون الاجتماعي، وأضعفت الانتماء للقيم الراسخة الموروثة).[1]

إن التكييف الهيكلي يؤدي إلي نوع من الإبادة الاقتصادية يجرى بالتلاعب الواعي والعمدي بقوي السوق وأثرها الاجتماعي مدمر إذ ما قورنت بالإبادة في مختلف فترات التاريخ (مثل العمل الإجباري والعبودية) وتؤثر برامج التكييف الهيكلي تأثيرا مباشراً على معيشة أكثر من أربعة مليار شخص (...)

مع نهاية القرن العشرين سيزيد سكان العالم ستة مليارات منهم خمسة مليارات يعيشون في البلدان الفقيرة وفي حين أن البلدان الغنية التي يعيش فيها نحو 15 ٪ من سكان العالم تسيطر علي ما يقرب من 80 ٪ من إجمالي الدخل العالمي فإن نحو 50 ٪ من سكان العالم يمثلون مجموعة البلدان المنخفضة الدخل «ومن بينها الهند والصين» ويبلغ تعدادهم أكثر من ثلاثة مليارات نسمة قد تلقوا في عام 1993ما يقرب من 5 ٪ من اجمالي الدخل العالمي أي أقل من اجمالي الناتج المحلي لفرنسا، ويبلغ إجمالي ناتج كل أفريقيا جنوب الصحراء والتي يزيد تعداد سكانها عن 600 مليون نسمة ما يقرب من نصف إجمالي ناتج ولاية تكساس وتحصل البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل وهي معاً بما فيها البلدان الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتي السابق والتي تمثل 85 ٪ من سكان العالم علي ما يقرب من 20 ٪ من إجمالي الدخل العالمي.[2]

إن الأرقام السابقة ذات دلالات تلقي بضلالها علي مستقبل العالم بأسره وتجعله ينقسم بصورة حادة إلى أغنياء وفقراء فهل تعني العولمة علي الطريقة الأمريكية أن يتخلى الأغنياء عن جزء من دخولهم الفاحشة إلي أولئك الجياع الذين يشكلون الأغلبية الساحقة لسكان المعمورة، أم أنهم سوف يواصلون استخدام

1 – معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص6.

2 – ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر سطور، القاهرة، 1998، (مترجم)، ص31 ـ32.

غناهم الفاحش لتحقيق المزيد من السيطرة والنفوذ؟!!

لتحديد ملامح الإجابة علي هذا السؤال، يتعين علينا أن نشير إلي أن تقرير الأمم المتحدة حول برامج التنمية البشرية لسنة 1992، قد أكد (علي أن أغني بليون نسمة من سكان العالم يستولي علي 83 ٪ من الثروات العالمية كلها، في حين ينال أفقر بليون من السكان 1،4 ٪ من هذه الثروة.[1]

ويتسأل أحد الباحثين: كيف يمكن العيش بسلام يا ترى في عالم مكتظ بستة مليارات من السكان ويتألف من أقلية من الأغنياء «ذوى دخل يتراوح بين ثمانية آلاف وأثني عشر ألف دولار أمريكي» ومن أغلبية الفقراء، كيف سيتم القبول بألا يشارك ثمانية من أصل عشرة من البشر في الحركة الكبرى للتقدم المادي والاجتماعي والبشري؟!![2]

ويضيف كيف يمكن الكلام عن تحقيق تقدم ضخم في حين أن الحالة هي كالتالي:

■ هناك مليار وثمانمائة مليون كائن حي من أصل مليارين في العالم الثالث يعيشون في حالة من الفقر المدقع، ويشكو 800 مليون منهم من الفقر بكل مقاييسه وسوء التغذية الخطير وفي العام 2000 سيظل 600 مليون في حالة من الفقر المدقع، وأن نسبة نمو الإنتاج لكل نسمة خلال هذه الفترة تدنت عن 2 ٪ في نصف بلدان العالم الثالث الاثنين والتسعين، ويعني ذلك أن النمو كان عمليا معدوما (ثلاثة دولارات كل سنة) وتعاني أكثرية بلدان العالم الثالث من نقص في التغذية وتجبر علي استيراد غذائها من بلدان أخرى بأسعار مرتفعة وهذا ما يثقل ميزان المدفوعات لديها (..) وقد اعترفت منظمة الصحة العالمية في سنة 1978 أنه لم تتوفر لثلثي البشر العناية المناسبة أي عملياً 90 ٪ من سكان العالم الثالث، ومن أصل 125 مليون طفل ولدوا سنة 1978 سيموت اثنتا عشر مليونا خلال سنة ولن يتمتع عدد

1 – كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، مرجع سابق ص 65.
2 – موريس غورينة، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص12.

كبير من الباقين بصحة جيدة ولن يتوصلوا إلي امتلاك الطاقات البشرية الكاملة (...) ويهرب ملايين الكائنات البشرية من الحياة الريفية بسبب الضغط السكاني ويزدحمون دون عمل ولا أمل في ضواحي المدن الكبرى وهناك تخوف من أن يصبح عدد هؤلاء العاطلين عن العمل ملياراً عام 2000، ولم يباشر أي عمل لكبح جماح هذا النمط الجديد من الهروب من الريف الذي أنشا منذ الآن مراكز متعددة وضخمة للانحلال البشري.[1]

ورغم أن الغرب الأوربي لا يستطيع أن ينفي مسئوليته عما وصلت إليه الأوضاع بالنسبة لثلاثة أرباع العالم تقريباً، من خلال عمليات النهب والسطو التي مورست علي مدي قرون، لكن الفاعل الحقيقي لم يتحرك لإيقاف هذه المأساة الإنسانية أو علي الأقل المساهمة في التخفيف من حدتها؛ بل إنه عمد إلي تأجيج جحيمها وتشجيع التناقضات التي كان هو صانعها الحقيقي، وتطويرها وإدخال الفقراء في المزيد من دوامات الفقر المتجدد بإغراقهم في الديون والقروض ثقيلة الأعباء وبدعم حالات التمرد والانفصال والعصيان والانشقاق وإثارة وتحريك النعرات العرقية وتغذية الصراعات المحلية والإقليمية، والزج بالمعدمين في طاحونة الحروب التي لم تتوقف عن التهام كل أمل في تغيير هذا الواقع الشاذ، ولعل ذلك ما حدي بأحد الباحثين إلى القول: (ربما أدرك الغرب أن تطور العالم الثالث ليس في صالحة، عندئذ الغرب لم يكتف بنهب خيرات الشعوب ليصنع ازدهاره لكنه يريد أيضاً قتل روح العالم الثالث وإحباطه عندما يروج اليوم أن التطور أسطورة.. خرافة).[2]

■ فإذا كان مجمل إنفاق العالم على شراء الأسلحة التقليدية فقط قد بلغت حوالي 265 مليار دولار خلال عام 1997 فقط، ولم تحسب في هذا الرقم الصفقات السرية التي تعقد بعيدا عن المراكز الإحصائية الدولية (فإن حصة الدول النامية في الإنفاق العسكري لعام 1997 بلغت 83 ٪ بالرغم

1 – موريس غورينه، العالم الثالث، مرجع سابق، ص 20 23.
2 – رجب أبو بوس، مواقف الجزء 7، مرجع سابق، ص 98.

من عدم وجود تهديدات جدية او ما يشكل خطرا على أمنها وسيادتها (...) وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة تجار السلاح الدوليين، فقد باعت سنة 1997 فقط بأكثر من 21 مليار دولار من الأسلحة للعالم، وتليها بريطانيا بنحو 9 مليارات (...) بالإضافة إلى احتفالية الناتو الخمسينية والتي عقدت في واشنطن في ابريل 1999، قد أوجدت لأعضائه مهام جديدة غير تلك التي تأسس بموجبها الحلف، كرد فعل لقيام حلف وارسو حيث أصبح الحلف معنيا بمكافحة الإرهاب والمخدرات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (بطريقة انتقائية واضحة)، كما أن نشاطه لا يتحدد جغرافيا بمساحة أعضائه فقط، وبهذا فإنه يطرح نفسه بديلاً عن منظمة الأمم المتحدة، لكي يمارس الاستبداد والهيمنة على الجميع، مع إشعارهم أن أي خروج عن سكة الخضوع والطاعة ستكون ردوده متشابهة لما حصل عليه العراق ويوغسلافيا[1]، ولإدراك حجم المخاطر التي تحيط بالعالم خاصة بالنسبة لأولئك الذين يميلون إلى تمجيد العولمة والتشبث بأوهامها في ظل حالة الرعب التي تولدها حالة التسلح المفرط والجنوني التي تتبناها القوى الصانعة للعولمة، حيث (تملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً، كمية من القنابل النووية القادرة على تدمير البشرية ثلاثين مرة، فنحن إذن في مجال الجنون، إذ تنفق 480 مليار من الدولارات للتسلح كل سنة) (...) والمأساة ربما تكمن في أن جياع العالم الثالث رغم كل ما يحيط بهم من المخاطر والمشاكل والاختناقات فإن (اثنان وثلاثون بلدا من أصل التسعين في العالم الثالث تكرس أكثر من 20 ٪ من موازناتها للتسلح بينما تكرس أثنتا عشر بلد أكثر من 30 ٪ وهناك أكثر من 50 ٪ من مشتريات العالم الثالث للتجهيزات الصناعية مخصصة للأسلحة).[2]

- أنه من بين أكبر 100 شركة في العالم، هناك 38 أوربية و29 أمريكية، 16

1 – حميد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، الاردن، 1999، ص 68 – 71.
2 – موريس غورينه، العالم الثالث، مرجع سابق، ص 69.

يابانية، ولهذا نجد أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد في هذه البلدان، هو أكثر من 20 ضعف معدل دخل الفرد في البلدان المنهوكة، حيث هناك 800 مليون من السكان في 40 بلدٌ فقيراً هم الآن أكثر فقراً مما كانوا عليه قبل عشر سنوات، فهناك الآن 1،2 بليون إنسان في العالم ينال كل واحد منهم أقل من دولار واحد في اليوم، ويؤكد تقرير لهيئة الأمم المتحدة، بأن تجهيز الكرة الأرضية كلها بالماء الصالح للشرب، وبمجاري المياه القذرة يحتاج إلي تسعة بلايين دولار فقط، في وقت يتم صرف 40 بليون كل سنة علي هواية الجولف، وأن أكبر 100 شركة في العالم لها 3،4 تريليون دولار من الثروة....، ولغرض رفع مستوى الربح للشركات العملاقة فإنها تلجأ إلي فصل العمال والمستخدمين بين فترة وأخري، ففي سنة 1994 بلغت نسبة العاطلين عن العمل 30 ٪ في العالم كله، وكان 33 مليون منهم في البلدان الغربية نفسها.[1]

- «في 1998/8/20 أعلنت الأمم المتحدة في تقرير لها عن جنوب شرق آسيا، بأن الجوع عند الأطفال في اندونيسيا بلغ حالة الطوارئ، لأن هناك أربعة ملايين طفل دون الثانية من العمر ولا ينالون ما يحتاجونه من الطعام، وحالتهم دخلت مرحلة الخطر، كما أنه هناك ملايين أخرى من الأطفال الذين ينقصهم الطعام».(...)
- وفي 1998/10/3 أعلن التلفزيون البريطاني أن الإحصائيات الموجودة، تشير إلي أنه هناك في جنوب شرق آسيا، مائة مليون نسمة يعيشون حياة المجاعة حسب التعريف الرسمي للكلمة، وأن الأزمة الأخيرة أدت إلي زيادة البطالة بعشرين مليون شخص.[2]

ويعتقد البنك الدولي المؤسسة المالية الواسعة الانتشار بأن «العولمة هي القوة الرئيسة خلف التطورات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العالمي وقد شدد المصرف سنة 1995 علي ضرورة تكييف السياسة الاقتصادية الوطنية في كل البلدان في

1 – كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 64 84.
2 – المرجع السابق، ص 54 55.

العالم الثالث لتأثيرات العولمة لكي تتجنب الكارثة».[1]

وهكذا يؤكد هـذا المصـرف، علي ضـرورة خضوع الشعوب المنكوبة بديونه وإغراءاته وشروطه، لأوامر الدول التي تملك حق الفيتو عند أخذ قراراته. ولعلنا نستطيع أن نقترب من حجم الهوة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء، في عالم يراد له أن يكون واحداً، وحجم القوة التي تمتلكها دول محدودة وبعض من شركاتها، وهي ذاتها الدول التي تبشر بالعولمة، وتسعي جاهدة لفرض قيمها، إذ علمنا أن:

● الناتج المحلي ببلايين الدولارات لسنة 1998، وهي السنة التي شهدت انهيارات اقتصادية بالغة في دول جنوب شرق آسيا التي كانوا يسمونها النمور الآسيوية، فإذا بإجراءات العولمة تحولها إلي نمور من ورق، في تلك السنة بلغ الناتج المحلي في عدد من الدول التي لم تتوقف عن الإشادة بالعولمة والإسراف في تمجيد مزاياها كالتالي:[2]

أمريكا	7100 بليون دولار
اليابان	4964 بليون دولار
ألمانيا	2256 بليون دولار
فرنسا	1451 بليون دولار
إيطاليا	1095 بليون دولار
كندا	574 بليون دولار

ولعل هذه الأرقام تبدو لنا ذات دلالات عميقة، إذا ما القينا نظرة علي قيمة أسهم الشركات الغربية العملاقة ببلايين الدولارات عن يوم 1998/8/12.[3]

جنرال الكتريك	ومقرها نيويورك	287 بليون دولار
مايكروسوفت	ومقرها نيويورك	257 بليون دولار
كوكاكولا	ومقرها نيويورك	198 بليون دولار

1 – المرجع نفسه، ص 25.
2 – (2-1)، المرجع نفسه، ص 15.
3 – المرجع نفسه، ص17.

أيكسو للنفط	ومقرها نيويورك	165 بليون دولار
روبال دج شيل	ومقرها لندن	163 بليون دولار
بي. بي. اموكو	ومقرها لندن	110 بليون دولار

ولعل السؤال الذي يثور في أذهاننا جميعاً، كم تبلغ النواتج المحلية لبلدان العالم الثالث؟ وكم نسبة دخل هذه البلدان منفردة قياساً بقيمة أسهم الشركات العملاقة، التي تريد لها العولمة أن تكون عالمية عابرة للأوطان والقارات؟

ولمحاولة الاقتراب من الإجابة عن هذا السؤال يمكننا أن نستعرض الإحصائية التالية حول الإنتاج المحلي الإجمالي لمناطق العالم عن العام 1995 حيث تشير إلي أن الدخل الكلي لعموم أفريقيا يعادل 1،4 ٪ من الدخل العالمي بينما يبلغ الدخل الكلي لأمريكا اللاتينية 3.7 ٪ .[1]

المنطقة	الدخل المحلي الإجمالي ببلايين الدولارات	النسبة المئوية
العالم كله	27656	٪ 100
أفريقيا	389	٪ 1،4
الشرق الأوسط وتركيا	699	٪ 2،5
أوربا الشرقية	756	٪ 2،7
أمريكا اللاتينية	997	٪ 3،7
آسيا عد الشرق الأوسط	2424	٪ 8،8
الوحدة الأوربية (12 بلداً)	7980	٪ 29
السبعة الأغنياء	18524	٪ 67
البلدان الصناعية	21605	٪ 80

ويشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1995 لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة بأنه قد حدث توسع هائل في عدد الشركات في خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عددها من 7000 شركة سنة 1970 إلي 37000 شركة عام 1995 تعمل من

1 – المرجع السابق، ص 41 – 42.

خلال 000بم200 فرع في مختلف أنحاء العالم وقد تضاعفت مبيعاتها أكثر من مرتين ما بين العامين 1980 – 1992 فزادت من 2،4 تريليون دولار إلي 5،5 تريليون وتجاوزت القوة المالية للعديد من هذه الشركات قوة الاقتصادات الوطنية.

فمبيعات جنرال موتور السنوية تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي لأندونيسي كما تساوي مبيعات شركة سوني السنوية الناتج المحلي لمصر فيما تتجاوز المبيعات السنوية لشركة I-B-M مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل من تشيلي وكوستريكا وهذه الشركات هي المسئولة حالياً عن أكثر من 60 ٪ من التجارة العالمية وفي بناية واحدة في نيويورك يقوم نظام حاسوبي في مقدوره أن يحرك تريليون دولار أمريكي حول العالم كل يوم عمل أي أكثر من النقد الذي يمكن للولايات المتحدة أن توفره.[1]

ويلخص أحد الباحثين العلاقة بين الفقر والعولمة وما عكسه من تأثيرات سلبية حيث يؤكد بأنه: (مما يزيد الموقف تعقيداً هو التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية التي تتم حالياً ففي حين ساعدت العولمة علي الحد من الفقر في عدد من أكبر الاقتصاديات وأقواها مثل ما حدث في الهند فقد شهد العالم النامي اتساع الفجوة بين الفائزين والخاسرين وتشير تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة في عام 1997 إلي أنه قد تقلص نصيب أفقر نسبة 20 ٪ من سكان العالم من نسبة 2،3 ٪ من الدخل العالمي في عام 1960 إلي 1،1 ٪ اليوم، وتضيف نفس التقارير إلي أن هذا النصيب الذي تناله أفقر البلدان النامية لا يزال أخذاً في الانخفاض والتدني وأن هؤلاء من سكان البلاد النامية يسيرون نحو مزيد من الفقر).[2]

والأمر لا يقتصر علي هذه الوضعية الاحتكارية في مجال المال والتجارة بل إن العولمة أصبحت تلقي بضلالها علي مجالات وحقول كان لابد لها أن تتأثر بهذا الواقع.

«حيث تشير احدي الدراسات إلي أن المتاجرة بالمخدرات تصل إلي نحو 500

1 – العولمة والجات التحديات والفرص، عبد الواحد العصورى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 15،14.
2 – علي الهادي الحوات، الجريمة من منظور عالمي، مجلة الجديد، العدد الخامس، 2000، طرابلس، ص 154 – 155.

بليون دولار في العام الواحد وأن جميع البلدان الصناعية هي المستهلك الرئيس للمخدرات وإن تكن الولايات المتحدة وكندا هما أكبر بلدين مستهلكين للمخدرات بالنسبة لما يستهلكه الفرد الواحد، وأن ما يقرب من 100 بليون دولار من أموال تجارة المخدرات كان يتم غسلا كل عام في أوربا وأمريكا الشمالية طوال العقد الماضي وأن العولمة جعلت الجريمة ذات صفة عالمية، فالمجرمون هم أول من يستفيد من تخفيف قيود الانتقال عبر الحدود والتقدم في وسائل النقل والمواصلات».[1]

- فإذا علمنا أن نصف بليون إنسان في إفريقيا يبلغ مجموع إنتاجهم المحلي إجمالي ما تنتجه بلجيكا الصغيرة والتي يبغ نفوسها 11 مليون نسمة، وأن هناك ربع بليون من الهنود ولدوا علي أرصفة الطرقات، فأن صورة انعدام التوازن والتكافؤ تبدو أمامنا واضحة، ومفهوم العولمة في ضل هذه الوضعية لم يعد مظمونا تفهمه كل الأطراف بمعني واحد، لا أن يفهمه الأغنياء باعتباره عولمة الرفاهية والتقدم، ويفهمه الفقراء بأنه عولمة الفقر ونشر التعاسة والقهر وتوسيع الهوة بين النقيضين.

ولعلنا نستطيع أن نعي أبعاد التناقض الحاد القائم بين عالمين من الأغنياء والفقراء إذا علمنا بأنه:

- يعيش ثلث السكان في الأقطار النامية تقريباً في حالة من الفقر المطلق.
- يعيق سؤ التغذية النمو البدني والعقلي لطفل واحد من كل ثلاثة أطفال في الأقطار النامية.
- أن ما يقارب من 1،3 بليون إنسان من الأقطار النامية محرومون حتى من الحد الأدنى المناسب من مياه الشرب.
- أنه في سنة 1992 مات 6 ملايين طفل دون الخمس السنوات من العمر من مرض ذات الرئة والإسهال.
- وأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قتل نحو 23 مليون شخص من الأقطار

1 – حالات فوضي، الآثار الاجتماعية للعولمة، مرجع سابق، ص 19 ،20.

النامية نتيجة الحروب فيها.

■ وأنه هناك حوالي 100 مليون شاب بلا مأوي أو من الأطفال المشردين، وأن عدد السنوات التي تقضيها الفتيات في الأقطار النامية في المدرسة يبلغ نصف عدد السنوات التي يقضيها الفتيان.

■ وأنه هناك نحو 23 مليون شخص يصنفون كلاجئين أو يعيشون في ظروف أشبه بظروف اللاجئين.[1]

■ فإذا أضفنا إلي ذلك (أنه ما بين سنة 1972 1981 ارتفعت ديون البلدان النامية من أقل من 100 بليون دولار إلي 600 بليون دولار وأن العولمة أضعفت الإصلاحات الاقتصادية).[2]

وعندما بشر الغرب هذه المناطق بالعولمة وبدأت مؤسساتها تباشر دورها في توجيه اقتصادياتها من خلال توجيهات وشروط البنك الدولي، فإن النتيجة التي بدأت ملامحها تتضح بصورة مبكرة، أن الإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها مؤسسات العولمة والقائمة علي أساس السوق، قد أضعفت كثيرا من المؤسسات التي تحملت في السابق مسئولية خدمة الرفاه الإنساني، فيما نقلت إلي غيرها أعباء لا يتوقع أن تكون قادرة عليها.

■ وتشير إحدى الدراسات إلي أن الدين القائم طويل الأمد للبلدان النامية كان 62 مليار دولار عام 1970 وزاد إلي سبعة أمثاله في مجرى السبعينات، ليصل إلي 481 مليار دولار في عام 1980، ويبلغ إجمالي دين البلدان النامية بما فيها الديون قصيرة الأجل أكثر من تريليون دولار سنة 1996، أي ما يمثل 32 ضعفاً لعام 1970.[3]

■ في الصومال وطبقاً لأرقام البنك الدولي علي سبيل المثال انخفضت المصروفات علي الصحة بنسبة 78 ٪ عن مستواها في عام 1978، ووصلت المصروفات المتكررة علي التعليم سنة 1989 نحو 4 دولارات سنويا لتلميذ المدرسة

1 – المرجع السابق، ص 39.
2 – المرجع نفسه، ص 50 .
3 – ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 41.

الابتدائية، بدلا من 82 دولاراً عام 1982، وفيما بين سنة 1981 – 1989 هبط الالتحاق بالمدارس بنسبة 41 ٪ رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان في سن التلمذة واختفت الكتب والمواد المدرسية والفصول، وتدهورت المباني المدرسية، وأغلق نحو ربع المدارس أبوابه، وهبطت رواتب المدرسين إلي مستويات سحيقة، وكل ذلك نتيجة برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي وضعه صندوق النقد الدولي (...)

■ وفي رواندة علي سبيل المثال أيضاً، تدهور وضع ميزان المدفوعات تدهوراً شديداً، وزاد الدين الخارجي القائم، الذي كان قد تضاعف عام 1985 بنسبة 34 ٪ فيما بين عامي 89، 1992 دبت الفوضى في جهاز الدولة الإداري ودفعت منشآت الدولة إلي الإفلاس، وانهارت الخدمات العامة وتحللت الصحة والتعليم تحت وطأة تدابير التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي.[1]

■ وقد نشرت إحدى الصحف المعروفة، أن 358 مليار ديرا تزيد ثروتهم عن دخل 42 ٪ من سكان الكرة الأرضية، بينما ينظم إلي جيش الفقراء في العالم 67 ألف شخص جديد يومياً.

وأن أكثر من 800 مليون شخص لا يأكلون عند جوعهم، وإن أكثر من 500 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، وفي ذات الوقت تصرف نحو 10 مليارات دولار سنويا في الولايات المتحدة، علي وصفات الريجيم، في الوقت ذاته أيضا، فإن وضع 1،6 مليار شخص اليوم أسوا مما كان عليه قبل 15 سنة.[2]

■ ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم لسنة 1996، إلي أن (الديون تمثل حجر طاحون ملتف حول عنق الدول النامية وأفريقيا خاصة)، بينما تشير دراسة أخري إلي أن (البلدان الصناعية نظمت المجاعة في العالم

1 – المرجع السابق، ص 102، 116.
2 – السفير عدد 17/10/1996 جوزيف سماحة.

الثالث بالدرجة نفسها من المنهجية والروح العلمية اللتين وضعتها في إنتاج القنبلة النووية).[1]

وفي الوقت الذي تشير بعض الأرقام ذات الدلالة الهامة، إلي أن ما نهبه الاستعمار الأوربي من مناجم الذهب في إفريقيا بلغ حوالي 800 مليون مارك ذهبي، أما ما نهب من مناجم أمريكا اللاتينية فيقدر بحوالي 6000 مليون مارك ذهبي، في حين بلغ حجم الذهب الذي نهب من قارة آسيا حوالي 700 مليون مارك ذهبي، وأن هذه الفترة امتدت في بعض الدول إلي ما يقارب 400 سنة، عاشت خلالها شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قهراً واستعباداً لم يشهد تاريخ الإنسانية مثله من قبل[2]، وإذا كانت هذه الأرقام تشير فقط إلي بعض ما نهب من مناجم الذهب، فكم يكون حجم ما تم نهبه من بقية المعادن والثروات المعدنية الأخرى، والمحاصيل الزراعية، والبترول، والطاقات البشرية، ومن حرية وكرامة شعوب هذه المناطق؟

وبالإضافة إلي هذه الحالة من النهب والسلب والسطو الرسمي، التي اقترنت بعمليات الإبادة الجماعية والقتل والترويع والتهجير، وإهدار أبسط حقوق الإنسان في هذه المناطق من العالم، ومصادرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، والعيش بالحد الأدنى من الكرامة ونشر حالة الإرهاب في صفوف أصحاب الأرض الحقيقيين، وتحويل الإنسان إلي سلعة تباع وتشترى وتنظم لها الصفقات، ولعل الرحلات المنظمة التي كانت تستهدف الأطفال الأفارقة، واستخدامهم كسلعة يتم تجميعها ونقلها وبيعها في أسواق الغرب، أكبر إدانة للضمير الإنساني الذي ضل صامتاً إزاء ما ارتكب من تجاوزات، اتسمت بالبشاعة في حق الإنسانية، فقد قام الأوروبيون علي سبيل المثال (بنقل 24 مليون أفريقي طيلة أربعة قرون ماضية ومات تسعة ملايين منهم، ورمي بجثثهم في المحيط الأطلسي)[3]، ورغم ذلك ما زال هؤلاء

---

1 – محمود إبراهيم، حروب القرون القادمة تقودها الأمم المتحدة مجلة الشاهد نيقوسيا عدد يناير 2000، ص12.

2 – عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة دار المعرفة العدد 13، الكويت، 1989، ص175.

3 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الاجنبية للدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من ابريل 2001 ، ص22.

يتحدثون عن الحرية والكرامة الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان ويتبجحون بصناعة المدنية وقيادة الحضارة الإنسانية المعاصرة!!

إن حالة البؤس والفقر التي تعاني منها شعوب الدول النامية، وحالة عدم التكافؤ بينها وبين الدول الصناعية، التي صنعت مجدها الاقتصادي علي حساب بؤس هذه الشعوب وفقرها وتخلفها، تعبر بصورة مفزعة عن المسافة التي تفصل بين عالمين من البشر، يعيشان علي امتداد جغرافي واحد ومتداخل، يطيب للبعض أن يدعي إمكانية وجود نظام عالمي يهدف إلي مزجهما معاً في إطار من الاعتماد المتبادل، دون أن يفكر المتخمون فيما يمكن أن يمكن الجياع من الحفاظ علي حياتهم، فهل نستطيع أن نتخيل ذلك في عالم يعيش فيه (نصف مليار من البشر يعانون الجوع وسوء التغذية، وما بين 25،20 ٪ من أطفالهم يموتون جوعاً قبل بلوغ سن الخامسة، وهناك 800 مليون من البشر أميون، وخاصة بين الأطفال، وكذلك متوسط العمر فيها أقل بكثير من الدول الصناعية، وهناك ثلث سكان العالم في البلدان المصنعة يتمتع ب 8/7 من الدخل العالمي وبقية الدخل 8/1 نصيب ثلثي سكان العالم).[1]

ولعل التقرير العالمي حول التنمية الذي أعده البنك الدولي سنة 1978، قد نجح في رسم حالة عالمنا وهو يقاد نحو العولمة، التي يسير باتجاهها كسيحاً لا تستطيع إحدى ساقيه المشلولة أن تواكب حركة وسرعة ساقه الغربية المعاقة، وعلي الرغم من الصورة القاتمة التي يبدو عليها، دون أن يتحرك صناع العولمة لإيقاف حالة التدهور التي يعاني منها الشريك المفترض للعولمة، الذي يراد له أن يكون طرفاً منها وليس مجرد طرفاً فيها، متلقيا وليس فاعلاً ومؤثرا، حيث يشير التقرير إلي أن (ربع القرن الأخير كان مرحلة من التغيير والتقدم منقطعة النظير في العالم (المتطور) ولكن علي الرغم من هذه التجلية الباهرة، فثمة نحو 800 مليون إنسان ما زالوا عالقين في فخ ما يمكن تسميته بالفقر المطلق لشروط الحياة الموسومة بسوء التغذية والأمية والمرض، وبوسط موبوء، وبنسبة عالية من وفيات

1 – محمود عبد المولي، العالم الثالث نمو وتخلف، مرجع سابق، ص52.

الأطفال، وبمعدل حياة قصيرة، وهذا ما يضعهم دون مستوى أي تعريف معقول لحياة إنسانية لائقة).[1]

فإذا أضفنا إلي ذلك أن عالمنا الذي يراد له أن يكون قرية كونية صغيرة، يقوم التفاعل فيه علي جملة من القوى، تأتي في مقدمتها قوة المعرفة ونفوذها التي تتحكم فيها وتسيطر عليها قوة وانتشار وسائل الإعلام، التي حققت دون شك تقدماً فاق كل حدود التصور، مطالبة بتشكيل رأى عام عالمي، وبناء أنساق ثقافية تضمن مصالح وثقافة صناع العولمة وقواها الفاعلة.

فإذا وضعنا في اعتبارنا أن عالمنا اليوم (يستخدم ما يقرب من 2900 لغة بالإضافة إلي اللهجات المحلية المنبثقة من تلك اللغات).[2]

وإن العالم يستقبل نحو 32850000 كلمة يومياً تبثها خمس وكالات رئيسية للأنباء، تسيطر علي تدفق الإعلام الدولي وتحدد ما يمكن للعالم أن يقرأه ويشاهده ويسمعه، وأنه في سنة 1981 علي سبيل المثال كانت الولايات المتحدة وحدها، مسئولة عن نقل وتوزيع 80 ٪ من البيانات والمعلومات في العالم[3]، وإذا حاولنا متابعة الطريقة التي تقدم بها أحداث العالم، والأسلوب الذي تتعمد من خلاله وسائل الإعلام الغربية تشكيل فهم الناس لما يجري حولها من أحداث، وأسلوب الانحياز والتشويه المتعمد للحقائق، وعمليات الدس والتزييف وإخفاء الحقائق، لأدركنا عندئذ وجها آخر من وجوه العولمة التي يراد لنا أن نكون طرفاً فيها.

والغرب لم يخف إدراكه ومعرفته بحقيقة الوضع الذي تعاني منه الدول النامية، والتي تأتي دول القارة الأفريقية في مقدمتها، ففي مارس 1998 لم تتردد سوزان رايت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية أن تقول: إنه (هناك إجماع علي أن أفريقيا تنتقل الآن من قارة مقسمة بين القوى العظمى، إلي قارة مقسمة بين (البزنس) الضخم).[4]

1 – رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، مرجع سابق، ص15.
2 – صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي دار علاء الدين، دمشق، 1999، ص59.
3 – المرجع السابق، ص90.
4 – حميد السعدون، العولمة وقضايانا، مرجع سابق ص47.

وهذا الواقع لم يعد خافيا علي الكثيرين، بل إن الإحساس بوطأة هذا الواقع، وصل إلي الكثير من المفكرين والمثقفين الذين يملكون قدراً من الحياد والإنصاف في الغرب، الذين أدركوا حقيقة الدور الذي تمارسه بلد أنهم من أجل المحافظة علي مكاسبها ونفوذها، بغض النظر عن الوسائل والأساليب التي تتبعها وتستخدمها لتحقيق هذه الغاية، حيث يشير الباحث الأمريكي المعروف (هربرت شيللر) إلي ذلك بقوله: (إنه جهد منظم وواع تقوم به الولايات المتحدة، من خلال تنظيماتها الاقتصادية والعسكرية والإعلامية، من أجل الحفاظ علي تفوقها الاقتصادي والسياسي والعسكري)[1]، إن الليبراليين يقترحون تعميم نموذج اقتصاد الأغنياء القابل للنقاش، نموذج المجتمع الاستهلاكي علي المستوى العالمي، ولو تمكنوا من ذلك لتضاءلت للغاية فرص البشرية في البقاء، كما يؤكد (رينيه ديمون) في كتابه نقد العالم المعاصر وذلك عندما يكون دخل كل نسمة من 700 مليون نسمة في الجنوب أدني ثلاثين مرة من دخل كل نسمة من ال 300 مليون نسمة في الشمال).[2]

وهذا وضع لا يمكن علي ضوئه تصور قيام ونجاح ذلك النموذج الذي تطرحه العولمة، والذي يقوم علي الاعتماد المتبادل والتكامل وانفتاح الكل علي الكل، واعتماد الجميع علي الجميع.

أفريقيا جزء من هذه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحيط بالعالم الثالث وتحدد ملامحه، وأفريقيا هي أكثر قارات العالم معاناة من قهر سنوات الجمر الاستعماري، فقد نهبت ثرواتها ودمر اقتصادها، وكبلت أرادتها وفرض عليها واقع قاس، جعلها قارة ممزقة الأوصال منهكة القوى، يحاصرها ذلك الثالوث المروع، الجوع والمرض والجهل، وترتفع فيها نسبة الأمية بمعدلات قياسية، ونسبة البطالة ويتدنى فيها دخل الفرد إلي مستويات سحيقة، وأفريقيا التي غادرها الاستعمار تحت وطأة المقاومة، التي قدمت فيها الشعوب تضحيات أسطورية وصلت في ليبيا إلي ثلاثة أرباع المليون، وفي الجزائر إلي مليون ونصف

1 – عبد العزيز قباني، العصبية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997، ص214.
2 – موريس غورينيه، العالم الثالث، مرجع سابق، ص 129 .

شهيد، مما يؤكد أن حصول الأفارقة علي استقلالهم لم يكن منحه، وأن خروج المستعمر لم يكن اختياراً لكنه كان فراراً من هزيمة صار وقوعها مؤكداً، لكن المستعمر ترك وراءه إفرازا ته المتعددة التي تمثلت في سيادة ثقافته ولغته وطريقة تفكيره في بعض الأقطار، وفي ظلال الهيمنة التي ما زالت قابعة في أذهان الكثيرين، والتي تشكل الدول الناطقة بالفرنسية نموذجاً فجا لها، وفي بؤس البنية الأساسية المجهدة والاعتماد علي مصدر واحد للدخل في أغلب الأقطار، وعلي نشاط زراعي بدائي وقاعدة صناعية منعدمة، ومستوي متدن من التعليم، وحالة من الفساد والفوضى تعم الإدارة وتحول الطاقات البشرية إلي جيوش من الموظفين، تبتلع نواتج الدخل العام، دون أن تضيف إلي برامج التنمية ما ينشطها ويمكنها من تجاوز كبواتها واختناقاتها، فإذا أضفنا لكل ذلك حالات الصراعات المحلية والإقليمية التي عانت منها الأقطار الأفريقية بعد الاستقلال، والتي جعلت الكثير منها لم تنعم بالأمن والاستقرار إلا لفترات متقطعة، بينما أهدرت إمكانياتها المادية والبشرية في الإنفاق علي حروب وصراعات، تسبب في وجودها وتحريكها وتغذيتها المستعمر القديم، بما ورثه من تناقضات وخلافات بين أبناء الوطن الواحد، حيث نشأت عقلية إقليمية متعصبة وسادت ثقافة لن تستطيع أن تحقق لأفريقيا مستقبلها.

وإرادة الشر الكامنة في ثقافة المستعمر القديم، لم تتوقف عن إحاكة الدسائس والمؤامرات لتحويل أفريقيا إلي قارة ملتهبة بصورة مستمرة، تمزقها الحروب والصراعات وتشل قواها الانقلابات العسكرية التي يأتي الإعداد لها وتنظيمها وتدريبها وتمويلها من قبل أجهزة المخابرات العالمية، هذه الأجهزة التي لم تتوقف عن محاولة إجهاد القوى التقدمية والثورية في أفريقيا، والتي حاولت أن تشق طريقها نحو الغد بأمل وثقة، وأن تعمل علي إعادة صياغة حياة شعوبها لتحريرها من قيود التخلف التي تكبلها، ففي كل عاصمة من عواصم أفريقيا، عشرات الشواهد التي تدين بربرية العصر الحديث وتثبت أنه لا حلف لإفريقيا إلا مع نفسها.

فإذا أضفنا إلي ذلك، العملية المدروسة التي يراد منها إغراق الدول الأفريقية

في مستنقع الديون، وتحميلها أعباءها وخدماتها وفوائدها التي وصلت في بعض الأقطار إلي أكثر من ضعف ناتجها القومي، والتي لا تذهب إلي أفواه الجياع وجيوب العاطلين عن العمل، بل يتم إنفاقها علي تكديس الأسلحة، وعلي حروب تنظمها وتثير أسبابها تلك القوى التي تريد لدول هذه القارة أن تضل بين دوامة الحروب والديون وعدم الاستقرار، حتى يسهل ترويضها وإحكام السيطرة عليها، مما جعل مواقف وسياسات دول كثيرة، رهينة لشروط وضغوط قاسية ومجحفة، حالت بينها وبين أي محاولة لخلق تنمية حقيقية وجادة، حيث تشير إحدى الدراسات الحديثة إلي أن (الديون وصلت في بعض الدول النامية إلى التهام الناتج المحلي، ففي عام 1997 بلغ مجموع ديون البلدان النامية أكثر من 2،2 تريليون دولار، وكانت للبلدان الأشد فقراً، والبالغ عددها 41 بلداً حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ويوجد 33 بلداً من هذه البلدان شديدة المديونية في أفريقيا، حيث أن عبء ديونها بلغ 245 بليون دولار عام 1996، والذي استنزف الميزانيات العامة والتهم الموارد اللازمة للتنمية البشرية، وحال دون النمو الاقتصادي، حيث نجد أن عبء الديون قد تطور في موريتانيا وضل ينمو بوتيرة منتظمة حتى بلغ 215 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996، وفي زامبيا وصل نصيب الفرد من الدين الخارجي في عام 1997 إلي 700 دولار تقريباً، مقارنة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الذي يقل 200 دولاراً عن نسبة الدين الخارجي (...) وتمضي هذه الدراسة في الإشارة إلي أن مدفوعات خدمة الدين لتسعة بلدان من البلدان 41 الأشد فقراً، تتجاوز نسبة الإنفاق السنوي علي الصحة والتعليم، وتتجاوز خدمة الدين الإنفاق علي الصحة في 23 بلداً في أفريقيا، فخدمات ديون تنزانيا تزيد تسع مرات عما تنفقه علي الرعاية الصحية الأساسية، وتزيد أربع مرات علي ما تنفقه علي التعليم الابتدائي).[1]

ولاشك أن الصراعات والفوضى والاضطرابات السياسية والحروب والانقلابات،

1 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الأجنبية للدول النامية، رسالة ماجستير غير مشورة، مرجع سابق، ص 96،95.

تنعكس بصورة سلبية حادة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الأقطار، حيث تشير إحدى المؤلفات إلي أنه: (بين عام 1957 عندما أصبحت غانا مستقلة والتي تعتبر أول دولة أفريقية استقلت من دول ما وراء الصحراء، إلي سنة 1985، وقع في أفريقيا اثنان وسبعون انقلاباً، وثلاثة عشر اغتيالا لرؤساء الدول، وعشرات الحروب، وقد قتلت الحروب الأهلية وعمليات الإبادة في نيجيريا ورواندا وبر وندى وأوغندا ما يزيد علي ثلاثة ملايين نسمة).[1]

فكيف لأفريقيا هذه القارة التي يعبر واقعها عن حالة من التناقض الصارخ، فهي رغم اتساع مساحتها ووفرة إمكانياتها، واحتوائها علي العديد من الموارد والطاقات المادية والبشرية وغناها بالثروات المعدنية، ومازالت ترزح تحت أعباء الديون وخدماتها، وما زالت أسيرة ضغوط المؤسسات المالية الدولية، التي أضافت إليها شروطها وسياساتها ونصائحها وضغوطها المزيد من التشوهات.

كيف يمكن لها أن تكون جزءاً من العولمة، التي يفترض أنها تقوم علي الإنتاج والتبادل والتكامل وإلغاء الحواجز وفتح الأبواب لتدفق السلع والمعلومات؟!!

كيف يمكن لأفريقيا أن تواجه التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية الضخمة، بكل ما تمثله من ثقل اقتصادي وسياسي وعسكري وبكل ما يجمعها من مصالح وأهداف؟!!

هل يمكن لأفريقيا المشتتة إلي دول صغيرة وفقيرة ومتخلفة، أن تواجه مثل هذه التكتلات العملاقة؟

وهل يكون التعامل فيما بينهما حينئذ عادلا متكافئاً؟! ثم هل تقبل هذه الكيانات القوية بكل ما تتمتع به من الثراء، أشكالاً من الشراكة النزيهة مع كيانات تعتمد في كل شيء تقريباً علي ما يرد من وراء حدودها، وأساساً ما يرد من هذه الكيانات القوية؟!!

هل نستطيع أن نتصور شكلاً من أشكال التبادل النافع بين أي دولة أفريقية

1 – ريتشار نكسون، نصر بلا حرب، مرجع سابق، ص295.

بوضعها الحالي وبين السوق الأوروبية المشتركة، كتجمع يضم مجموعة من الدول الصناعية الغنية مادياً والقوية عسكرياً، وهل يكون هذا التبادل دافعاً لعمليات التنمية في هذا القطر أو ذاك، أم أنه سيكون شكلاً من أشكال الاحتواء والتبعية، التي يطيب للبعض أن يطلق عليها وبدهاء تسميات دبلوماسية لن تستطيع إخفاء حقيقتها؟!

إن حل مشاكل أفريقيا يكمن في وحدتها، لكي تواجه العالم كقوة موحدة، فهي حينئذ وحينئذ فقط تستطيع أن تقرع أبواب العولمة كقارة قوية ومهابة، تستطيع أن تمارس قوانين اللعبة وتفرض شروطها، أفريقيا الموحدة هي التي تستطيع أن تقف مستندة إلي ثراءها الحضاري وتنوعها الثقافي وعمقها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي، وإلي إمكانياتها الكثيرة والمتنوعة التي يخفيها انقسامها إلي دولاً ودويلات، وعندما تدرك حقيقة ما تملكه من إمكانيات خلاقة، وتعي أهمية ما تحوزه من ثروات هائلة، وعندما تنظم صفوفها وتعبي طاقاتها، حينئذ يكون الحديث عن هذا الكيان العملاق القوي كجزء مؤثر في العولمة ممكنا.

وأما أفريقيا المشتتة الممزقة الجائعة التي تثقل كاهلها الديون والهموم، فلن يكون لها مكان في عالم الأغنياء عالم الأقوياء، وإذا لم تدرك حقيقة وضعها، ستظل قابعة يطحن شعوبها الفقر والمرض والبؤس بينما يمضي العالم.

ورغم كل ما يقال عن أوهام العولمة أو همومها أو إغراءاها، فإن الواقع يؤكد لنا أن العالم فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، قد بدأ يتشكل في فضاءات مختلفة، فرغم أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانفراط عقد منظومة حلف وأرسو، وانحسار تأثير بعض التجمعات الإقليمية أو مرورها بحالة من الركود، كمنظومة دول عدم الانحياز، قد أفسح المجال مؤقتاً أمام ظهور وتصاعد الدور الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، مستخدمة في ذلك ذراعها العسكرية القوية الممثلة في قوات حلف شمال الأطلسي؛ إلا أن سياسة التخويف والإرهاب الدولي، وفرض العقوبات واحتواء الأمم المتحدة وأجهزتها، واستخدام مجلس الأمن كوسيلة لإضفاء الشرعية

علي الأهداف الحقيقية لهذه القوى، لا يمكن لها أن تستمر وتصبح قاعدة في إدارة الأزمات الدولية، ورغم حالة الوفرة التي وصلت إليها بعض القوى الصناعية، والتي مكنتها من تكبيل فقراء العالم بأغلال الديون والقروض المشروطة، واستخدام المؤسسات المالية الدولية وسيلة لإحكام الطوق علي مواقف وسياسات العديد من الدول، إلا أن القراءة الحقيقية والواعية لمعطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا، سوف تكشف أمامنا أن عالمنا لن يطول انتظاره وهو يكتوي بجحيم القوة الدولية الواحدة، خصوصاً إذا كانت هذه القوة تتصرف وفي اعتبارها أن العالم كله مجال حيوي لمصالحها ولأمنها القومي، وأن العالم في طريقة للتشكل علي نحو جديد، محكوماً بحقائق الجغرافيا والاقتصاد ومتطلبات الأمن الإقليمي، لتظهر مجموعة من الكيانات الموحدة أو المتحدة، التي تدفعها غريزة الدفاع عن النفس ورفض واقع الهيمنة، الذي يراد له أن يفرض عليها، وللحيلولة دون وقوعها في مصيدة الاحتواء، التي تنصب حولها لإرغامها علي الخضوع لعولمة الأغنياء، التي لا تؤدي إلا إلي تشويه ثقافتها والإضرار باقتصادها، والحكم عليها بأن تكون مجرد تابع ومجرد سوق لتصريف منتجات الأقوياء ومصدراً للمواد الخام التي لا تستطيع مصانعهم الاستغناء عنها.

فإذا كانت الولايات المتحدة بكل ما تحوزه من الثروة والقوة والمجال الجغرافي والأمني والتقدم التقني، لا تتوقف عن التطلع إلي ما وراء حدودها والبحث عن مواقع جديدة لأقدامها وأساطيلها وجيوشها واستثماراتها ومؤامراتها، وتسعي إلي مد يدها باتجاه أمريكا الجنوبية، وإذا كانت أوربا بكل ثرائها وإمكانياتها وإنتاجها ومعدلات الرخاء في اقتصادها، لا تتوقف عن البحث عن تحالف خارج حدودها، وتعمل علي استقطاب المزيد من الشركاء خصوصاً من دول أوربا الشرقية التي تشكل سوقاً يستوعب الكثير من إنتاجها، ومصدرا لليد العاملة الرخيصة.

فإن ذلك يشكل دليلاً لا يقبل الشك، علي إدراك هذه القوى الدولية المبكر لأهمية وقيمة البحث عن المزيد من الشركاء والحلفاء، لتعزيز موقعها ونفوذها علي الساحة

الدولية، وهذا ما حدي بقوى دولية أخري للخروج من عزلتها، والبحث عن الوسيلة التي تمكنها من الوقوف في وجه سرطان القوة المتنامي، الذي يريد الالتفاف علي مقدرات الشعوب في محاولة لإعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء.... عندما كان العالم المتمدن هو الغرب، والغرب فقط، أما الآخرون فليسو سوى أدوات ومجالات يجب أن تكرس لخدمة صناع الحضارة والديمقراطية وحقوق الإنسان!!!!

هذه الشعارات الجوفاء التي أدركت الشعوب زيفها والتي سقطت عند أول اختبار لها في فلسطين والعراق والصومال ويوغسلافيا وبنما وليبيا، وغيرها من المواقع التي مازالت تعاني بربرية القرن العشرين التي تقودها الرأسمالية المتوحشة.

وأمام حالة الوعي التاريخي التي غمرت شعوب العالم لم يعد أمام أفريقيا إلا أن تعي الدرس جيدا وتتطلع إلى واقع عالمنا المعاصر وتحاول اللحاق بركب المدنية وتثار لامسها من أجل أن تصنع غدها وتدخل الألفية الثالثة بعقلية وإرادة تمحو جراحات الألفية الثانية بكل ما فيها من وحشية وإبادة وإذلال وترد لكرامتها اعتبارها.

وأفريقيا عندما تدرك طريق خلاصها وانعتاقها السعيد من قيود التخلف، لن تكون ضحية الفخاخ التي يراد لها أن تقع فيها ليواصل الآخرون صناعة مجدهم المزعوم على حساب ملايين الجياع وحلمهم في أن يكونوا بشرا.

فأفريقيا اليوم ليست أفريقيا بالأمس، والآخرين يدركون ذلك جيدا بل أنهم أكثر إدراكا لما يمكن لهذا المارد الأسمر العملاق أن يفعله إذا ما حانت لحظة الاختيار التاريخي، وهذه اللحظة قد حانت عبر مشروع حقيقي لنهضة هده القارة.

■ وهذا المشروع الحضاري يبرز «الحاجة إلى حالمين من أصحاب الفكر وإلى مفكرين من دعاة الحلم لا يتقدمون بمشروع معلب جاهز، بل برؤية وتحليل للمجتمع سيسمحان بعد حين ببروز أيديولوجيا جديدة يمكن بواسطتها تحطيم أيديولوجيا الفوضوية الليبرالية كما كتب انيا سورامونيه».[1]

1 – منير الحمش العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سابق، ص 54.

فالرأسمالية التي عاشت وازدهرت على امتصاص دماء الجياع والفقراء ليس لها أن تواصل توحشها وعبثها، ولم تعد صيحات الرفض تنطلق من حناجر المعذبين في العالم الثالث فقط، لكنها بدأت تصدر عن أولئك الذين صاروا على اقتناع بأن هذه الحضارة التي قامت على جماجم الأطفال وضحايا حملات الإبادة الجماعية، ليس لها أن تستمر وتواصل توحشها * وقد تنبأ (رومان رولان) في عمله الصادر سنة 1989 بنهاية مفجعة لهذا الغرب المتوحش عندما قال: (إن ما نشهده اليوم هو التخمر والغليان الهائل للعالم، إنه عبارة عن انتفاضة كل الحضارات المضطهدة وثورتها ضد الحضارة البيضاء وسوف يكون الصراع بينها طويلا ومرعبا وأعتقد أن الحضارة البيضاء سوف تقضي نحبها في نهاية الصراع).[1]

1 – سيروج لاتوش، تغريب العالم، المدينة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، 1993، ص 15 .

الخاتمة:

في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للضعفاء والخاملين، والذي صار قانونه محكوما بعوامل القوة الاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية، هل نكتفي بأن نلعن العولمة ونرفضها ونواصل غرس رؤوسنا في الرمال، لكي لا نرى أقدام الآخرين وهي تدق بقوة فوق صخور القمر لكي توقظنا من نومنا الذي طال؛ هل نكتفي بأن نقاوم أعاصير العولمة التي تحاول اقتلاعنا من جذورنا لنفرض علينا رؤية وثقافة صناعها أم يتعين علينا أن نعي قواعد المواجهة ونستعد لها ونعبئ طاقاتنا ونصحو ونقف قارة زاخرة بالإمكانيات والطاقات والبشر، لكي يدرك الآخرون أننا نملك ما يؤهلنا لأن نكون طرفا فاعلا في العولمة، مؤثرا في قوانينها صانعا لشروطها مغذيا لثقافتها.

فأفريقيا بوحدتها فقط، تستطيع أن تكون وأن تجد لنفسها مكانا على خارطة هذا العالم الذي ظلت أفريقيا تحيا على هامشه قرونا طويلة وآن لها أن تتبوأ مكانها الحقيقي، وذلك لن يتأتى إلا عندما تدرك هذه القارة قيمة وأهمية طاقاتها غير المحدودة، وعندما تؤمن أن تقدمها لا تصنعه الديون والقروض والهبات والمساعدات، وأن مشاكلها لا تحلها القوات المتعددة الجنسيات ولا قوات التدخل السريع، ولا المناورات المشتركة بين من يصنع أكثر منظومات التسليح تعقيدا، ومن تصنع هذه المنظومات لإبادته، ولا صفقات السلاح التي يكون القاتل والمقتول بها ضحية المؤامرة الكبرى التي تريد لإفريقيا أن تظل خارج دائرة الزمن، ليرسم لها الآخرون ملامح مستقبلها ويحددوا لها شروط حياتها وأسلوب موتها.

وعندما تحقق أفريقيا حلم جماهيرها في الوحدة، عندئذ تكون هي القارة المؤهلة لصناعة العولمة والتبشير بها لكنها ليست العولمة التي يريد الغرب تعليبها وتصديرها لأفريقيا، لأنها عولمة الجوع والفقر والديون والتخلف، بكل ما تحمله هذه الأوضاع من موت بطئ ومؤكد لحاضر أفريقيا ومستقبلها وحلمها في أن تولد من جديد.

المراجع

1 – أنتوني جيدنز، تجليات الحداثة جامعة ستانفورد، 1990(مترجم).

2 – علي الهادي الحوات، الجريمة من منظور عالمي، مجلة الجديد، العدد الخامس، 2000، طرابلس.

3 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الأجنبية للدول النامية (رسالة ماجستير غير مشورة).

4 – بنجامين باربر، المواجهة بين التأقلم والعولمة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995، (مترجم).

5 – بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

6 – جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، (مترجم).

7 – جون بيلجر، (المذكرات السرية فينتاج)، 1998.

8 – جون جراي، الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000.

9 – حميد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، الاردن، 1999.

10 – رجب أبو دبوس، مواقف الجزء7، الدار الجماهيرية للنشر، مصراته، 1997.

11 – رونالدروبرتسون، العولمة الاجتماعية والثقافة الكونية المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، (مترجم).

12 – ريتشارد نيسكسون، نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 4، 1996 (مترجم).

13 – السفير، عدد 1996/10/17، جوزيف سماحة مقال حول العولمة.

14 – السيد يس، العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة، 2000.

15 – سيروج لاتوش، تغريب العالم، المدينة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، 1993.

16 – صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي، دار علاء الدين، دمشق، 1999.

17 – عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة دار المعرفة العدد13، الكويت، 1989.

18 – عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، سطور، القاهرة، 1999.

19 – عبد العزيز قباني، العصبية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1997.

20 – العرب والعولمة، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

21 – شوقي جلال، العولمة مصطلح يسعى لأمركة العالم، الحياة، لندن، 1998/12/13.

22 – عبد الواحد العصورى العولمة والجات التحديات والفرص، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

23 – كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن، 2000.

24 – مايك فيدرستون، ثقافة العولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1990.

25 – مايك فيدرستون ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، (مترجم).

26 – محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

27 – محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق، 1996.

28 – محمد عابد الجابري، حوار مع مجلة الوطن العربي، السنة 21 العدد 1137 ديسمبر 1998.

29 – محمود إبراهيم، حروب القرون القادمة تقودها الأمم المتحدة، مجلة الشاهد، نيقوسيا عدد يناير 2000.

30 – محمود عمر، المعونات والمساعدات والقروض الاجنبية للدول النامية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة السابع من ابريل2001.

31 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، القاهرة، 1968.

32 – معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، حالات فوضى، الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1997.

33 – منير الحمش العولمة ليست الخيار الوحيد، الاهالي، دمشق، 1998.

34 – موريس غورنييه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.

35 – سمير أمين، في مواجهة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة، 1997.

36 – ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر سطور، القاهرة 1998، (مترجم).

37 – هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة بنجوين، 1938.

التنمية في إفريقيا في مواجهة تحديات العولمة

إشكاليات الحاضر وآفاق المستقبل

مدخل

التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وأنها تسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للإفراد.[1]

وهي مفهوم يشير إلى عمليات مخططة وموجهة يتم عن طريقها أحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع ووظائفه وفي اتجاهات الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع.[2]

والتنمية كما تؤكد كل تعريفاتها عملية اقتصادية واجتماعية ترتبط بالإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية.

ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة التنمية الاجتماعية بأنها تظافر للجهود الحكومية والأهلية للعمل على تحسين وتطوير السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثالثة حيث لم يستعمل هذا المصطلح منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الإنجليزي البارز أدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية الا على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدماً للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم إعادة التقدم الاقتصادي وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.[3]

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث أستخدم للدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك

1 – عبد الباسط حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص 106.
2 – عدلي سليمان، عبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973، ص54.
3 – www.slam online net pg 7. 21. 2004

المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعدد من الحقول المعرفية التي تسعى إلى أحداث تنمية ثقافية ترقي بالإنسان وتنمية اجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات بين إطراف المجتمع بالإضافة إلى استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب السياسي والاقتصادي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات كما لعب البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة وتقريره السنوي عن التنمية البشرية دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

أن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان وما التنمية البشرية الا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

كما أن مفهوم التنمية البشرية مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والعمليات وهي عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال.

ويتكون دليل التنمية البشرية كما يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاث مكونات أساسية وهي:

طول العمر مقاساً بتوقع العمر عند الولادة والمعرفة مقاسة بنسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ومتوسط سنوات الدراسة ومستوى المعيشة مقاساً بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.[1]

وقد افرز الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية والتخلف العديد من الرؤى الفكرية

1 – التنمية البشرية ودورها في التربية، www. Almualew.net 2004. 10. 7.

والتصورات النظرية حول تفسير ظاهرة التخلف والسبل التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية، ويمكن أن نميز بين اتجاهين فكريين عند تناول قضايا التخلف والتنمية الاتجاه الأول هو الاتجاه المثالي والذي أسسه ماكس فيبر وهو يعكس الفكر الرأسمالي في التنمية والذي يغالي في التأكيد على تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية ومن أبرز النظريات التي ترتبط بهذا الاتجاه نظريات التحديث.

أما الاتجاه الثاني فقد أسسه كارل ماركس ويعكس الفكر الاشتراكي في التنمية والذي يغالي في التأكيد على تأثير الجوانب المادية والتاريخية وضرورة فهمها من أجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظرية التبعية.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذين الاتجاهين وإلى النظريات التي ارتبطت بهما، فلم يكن أمام دول القارة الإفريقية عيشة استقلالها الا أن تأخذ بأحد هذين الاتجاهين وتربط عمليات التنمية فيها بأحدي النظريات التي استمدت منه مما جعلها تفتقد إلى إطاراً نظرياً يحلل ظاهرة التخلف فيها ويحدد أسبابها الحقيقية ويرسم سبل الخلاص ويحدد للتنمية اتجاهاتها وأهدافها.

فقد أخذت أغلب الأقطار الأفريقية التي خرجت من حالة الاستعمار منهكة القوى يحاصرها الفقر والمرض والأمية وهي تقف أمام قائمة طويلة من الاستحقاقات التي يجب التعامل معها في السير في أحد هذين الاتجاهين رغم ما يعتريهما من قصور في تحليل الواقع الإفريقي وفهمه واستيعاب مشاكله الحقيقية، الأمر الذي جعل أغلب المعالجات التي ظهرت تتجاهل الظروف الموضوعية التاريخية لهذه الدول والدور الذي لعبه الاستعمار في استنزاف واستغلال تلك الدول ودعم تخلفها وإجهاض محاولات التنمية فيها وتعمل على تأكيد وتعميق حالة التبعية لدول المركز سوى كانت هذه التبعية ثقافية أو اقتصادية أو تكنولوجية وتم التعامل مع التقدم باعتباره محاكاة للغرب وذلك يعنى تخلي شعوب هذه القارة عن تراثها الحضاري

وقدراتها الإبداعية بالإضافة إلى البعد النفسي الذي حاول البعض إثراءه من خلال الادعاء بأن التخلف حالة متأصلة في الدول الفقيرة في محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومن ثم دفعها نحو المزيد من التبعية كما أن الأخذ بهذه الاتجاهات ساهم على نحو ملحوظ في تزييف وعي المجتمعات الأفريقية بتاريخها وبقدرة جماهيرها على التغير كما أن الاكتفاء بربط التخلف بالماضي الاستعماري واعتباره مسئولاً عن كل أسباب التخلف أدخل هذه القارة في دوامة التشخيص المشوه لأزمة تخلفها وجعلها تنطلق في تحليلها لواقعها من رؤى فكرية تهدف

تبرير أزمة هذه المجتمعات وإدخالها في لعبة المحاكاة التكنولوجية والثقافية مما جعل أغلب دول القارة تغرق في حوارات فكرية بعيدة عن واقعها وساهم في تأخير هذه الدول عن تحقيق التقدم المنشود رغم مضي أكثر من نصف قرن على خروجها من دائرة الاستعمار المباشر.

رغم أن أفريقيا لم تتحرر من ذلك الوضع الذي كان مفروضاً عليها لقرون طويلة إلا نحو قبل نصف قرن ورغم أنها وجدت نفسها عيشة حصول أقطارها على الاستقلال محاصرة بأشكال متنوعة من المشاكل لكنها حاولت أن تسابق الزمن في معركة رد الاعتبار وتعويض السنوات الطويلة التي عاش فيها الإنسان الإفريقي معذباً ومهاناً ومقهوراً.

معاناة الإنسان الإفريقي لم يفرضها عليه تخلفه لأسباب ذاتية تكمن في كونه أرضية خصبة للتخلف لكن الذين تبادلوا المواقع في رحلة استعباده الطويلة القاسية هم الذين يتحملون المسئولية الأخلاقية والقانونية فيما أصاب هذه القارة من كوارث وما لحق بمواطنيها من تعاسات متلاحقة.

ومع ذلك مازلنا نرى المجرم الحقيقي في حق هذه القارة العذراء يواصل المحاولة لتحميل الأفارقة مسئولية تخلفهم ونرى الجناة يواصلون تفصيل النعوت والتسميات المهيمنة في حق كل أفريقي وأفريقية فهم دول العالم الثالث وهم المتخلفون وهم الدول النامية قياساً بالفاعل الحقيقي الذي يقف وراء كل هذه الأوضاع فهم العالم

الأول وهم العالم الصناعي المتقدم وهم من بهم ومن أجلهم ينتهي التاريخ !!

ورغم أن المجتمع الإنساني لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الأخلاقي والوعي الذاتي الذي يشجع الجاني على الاعتراف بجرائمه ويجبره ليس فقط على الاعتذار لأولئك الذين دفعوا ثمن غطرسة الغزاة وجبروتهم وإرهابهم ولكن على الإقرار والاعتراف بحق ضحاياهم في الحصول على التعويض المناسب الذي يحولهم من خانة التخلف إلى وضع التقدم ويلغي ذلك التقسيم الجائز لبني البشر إلى إنسان عادي وأخر ممتاز، فمنذ نزول الأمير «هنري الملاح» أبن الملك يوحنا الأول إلى مدينة سبته المغربية سنة 1415 ومن هذا المركز الاستعماري الأول في الساحل الأفريقي وخلال القرن السادس عشر انشأ البرتغاليون عدة مستعمرات ومحطات عسكرية على السواحل الغربية والشرقية للقارة الأفريقية مثل جزر «ماديرا» وجزر «أزورا» والرأس الأخضر وانجولا وغينيا وموزمبيق إلى جانب المراكز التي انشأوها على الشاطئ الغربي لأفريقيا من مراكش حتى الكامرون وعلى الشاطئ الشرقي في كلوه وممباسا وسفالا ومالندي وغيرها.[1]

وعند نهاية القرن السادس عشر بدأ البرتغاليون يفقدون معظم مستعمراتهم في أفريقيا بسبب المنافسة الأوربية القوية لهم كالأسبانية والفرنسية والهولندية والإنجليزية والألمانية.

فقد نزل الهولنديون في رأس الرجاء الصالح في عام 1652 بينما أستولي الأسبان على بعض الأقطار العربية بشمال أفريقيا في النصف الأول من القرن السادس عشر ثم فقدوها بمجيء الأتراك وقد انتهى الصراع بين البرتغال والأوربيين في القرن السابع عشر ببقاء انجولا وغينيا فقط مستعمرات برتغالية.[2]

ورغم أن أفريقيا ظلت بعيدة عن التبعية الأوربية الكاملة حتى سنة 1870 لكن خلال الأربعين عام التالية وحتى سنة 1910 أصبحت القارة بأكملها مقسمة بين القوى الأوربية الكبرى أنذال وأهمها بريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا وقد

1 – أحمد الجبير، العلاقات العربية الأفريقية، الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1992، ص 29 – 30.

2 – المرجع السابق، ص 30.

أنظمت إليها بعد ذلك دول أخرى مثل ألمانيا وبلجيكا وايطاليا.

وكان صراع هذه الدول لبسط نفوذها على القارة نتاجاً لعدة عوامل أبرزها:

- التسابق في السيطرة على موارد القارة مثل زيت النخيل والمطاط والأخشاب من غرب أفريقيا.

- أما عن القيام بإنتاج زراعي لبعض المحاصيل مثل: "القطن، البن، الكاكاو، قصب السكر" إذا أرتبط ذلك بتطور الثورة الصناعية في أوربا والتي جعلت الطلب ملحاً على هذه المنتجات.

ومن هنا بدأ التسابق المحموم بين الدول الأوربية بغية السيطرة على القارة والتحكم في مناطق إنتاجها[1]، وقد جاء افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية العالمية سنة 1869 ليزيد المنافسة الدولية حول أفريقيا تلك المنافسة التي كادت أن تؤدي إلى الصدام مما حدا بألمانيا إلى أن تدعوا إلى عقد مؤتمر يكون مقره برلين لتقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في أفريقيا دون الحاجة إلى الصدام المسلح.

وقد خطر مؤتمر برلين وألمانيا وفرنسا وانجلترا والنمسا والمجر وبلجيكا والدنمارك والسويد والنرويج وأسبانيا وتركيا وهولندا وايطاليا والبرتغال بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية».[2]

وقد جاءت قرارات مؤتمر برلين الذي انعقد في نوفمبر 1884 وأصدر قراراته في فبراير 1885 لتعطي الضوء الأخضر للدول الأوربية لكي تنطلق في السباق لاحتلال أراضي القارة الأفريقية.[3]

وبالرغم من أن مؤتمر برلين قد الغي تجارة الرقيق فأنه فتح الباب على مصراعيه أمام تزايد الوجود الاستعماري في القارة وسرعة تمزيقها واقتسامها.[4]

1 – المرجع السابق، ص 36 – 38.
2 – رأفت الشيخ، أفريقيا التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1982، ص 35.
3 – أحمد الجبير، العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق، ص 39.
4 – عبد السلام عبد الله سويسى، التغلغل الأسرائيلي في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل الزاوية، 2002، ص 5.

فقد اختلطت أهداف هذا المؤتمر السياسية سوى في البحث عن الأسواق أو تأمين حاجة الدول الأوربية من المواد الخام والضغوط السياسية مثل حماية طرق النقل البحرية البريطانية إلى الهند والبحث عن الهيمنة السياسية لأوروبا نفسها إضافة إلى الأغراض التبشيرية.[1]

ولعل أخطر قرارات المؤتمر كان ذلك القرار الذي يدعو الدول الراغبة في امتلاك أراضي أفريقية أن يكون احتلالها لهذه الأرض ثابتاً ومعلناً وأن اية دولة أوربية ترغب في امتلاك أراضي أفريقية أو تفرض حمايتها على أراضي أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلي أو حماية واقعية وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة.[2]

ومن ثم فأن قرارات مؤتمر برلين أعطت الحركة الاستعمارية في أفريقيا وقعة قوية فخلال ربع قرن من السنين التي تلت ذلك المؤتمر تم أقسام القارة حتى أنه لم يأت عام 1910 حتى باتت أفريقيا عبارة عن مستعمرة أوربية.[3]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 لم يكن بأفريقيا أكثر من أربع دول مستقلة وهي ليبيريا 1847 وجنوب أفريقيا 1910 ومصر 1922 وإثيوبيا 1941.

وقد شهد العقد الخامس ومطلع العقد السادس من القرن العشرين انحسار موجة الاستعمار الأوربي في القارة وتنامي حركة التحرير والاستقلال الأفريقية، فقد استطاعت سبع عشرة دولة أفريقية الحصول على استقلالها في عام 1960 ثم حصلت بقية الدول الأفريقية على استقلالها وتعتبر اريثريا آخر دولة أفريقية تحصلت على الاستقلال سنة 1993 علماً بأن ذلك الاستقلال قد تم انتزاعه من جارتها إثيوبيا التي فرضت عليها سيادتها في مرحلة سابقه[4]، وقد توالى استقلال الدول الأفريقية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

1 – خظير الجنابي، طه الحديثي، قارة أفريقيا، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 337.
2 – رأفت الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، مرجع سابق ص 36.
3 . عبد السلام عبد الله سويس، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، مرجع سابق، ص 6.
4 – المرجع السابق، ص 6 – 7.

فقد التحقت ليبيا إلى صفوف الدول التي أعلن استقلالها سنة 1951 ونالت السودان والمغرب وتونس الاستقلال سنة 1956 كما استقلت غانا سنة 1957 وانفردت غينيا بالاستقلال عام 1958 من باقي المستعمرات الفرنسية.

وتعد سنة 1960 سنة التحرير بحق فقد نالت سبعة عشر دولة استقلالها وهي:(الكمرون – التوجو – مالي – السنغال – مدغشقر – زائير – أفريقيا الوسطى – الغابون – موريتانيا – الصومال – بنين – النيجر – بوركينافاسو – « فولتا العليا » – ساحل العاج – تشاد – الكونغو الشعبية – نيجيريا).

أما في سنة 1961 فقد تمتعت سيراليون وتنجانيقا بالاستقلال كما استقلت رواندا وبروندي والجزائر وأوغندا سنة 1962، وأصبحت زنجبار دولة مستقلة سنة 1963 واتحدت مع تنجانيقا باسم تنزانيا واستقلت كينيا سنة 1963 وبحلول سنة 1964 أصبح أربعة أخماس مساحة القارة وتسعة أعشار مجموع سكانها قد نال الاستقلال.

واستمرت مسيرة التحرير في أفريقيا فاستقلت ملاوي وزامبيا سنة 1964 ثم غامبيا سنة 1965 وحصلت كلاً من بتسوانا وليسونوا على الاستقلال سنة 1966 واستقلت مورشيوس وسوازيلاند وغينيا الاستوائية سنة 1968 وأعقبتها غينيا بيساو وسنة 1974 حتى إذا ما حلت سنة 1975 كان نهاية الاستعمار البرتغالي البغيض واحتفلت موزمبيق والرأس الأخضر وساونومي وبرنسيب وانغولا باستقلالها، كذلك استقلت جزر القمر من الاستعمار الفرنسي في السنة نفسها وتلتها سيشل سنة 1976.

ونالت جيبوتي استقلالها سنة 1977 وأعلن استقلال زيمبابوي سنة 1980 وووضعت بذلك نهاية سياسة التمييز العنصري في روديسيا الجنوبية وأقرت الأمم المتحدة استقلال ناميبيا سنة 1990.[1]

وتعد أفريقيا أحدى قارات العالم القديم وهي تتوسط عالمنا اليوم تقريباً وتشرف

1 – أحمد الجبير، العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق، ص 45 – 46.

على عدة بحار ومحطات لها أهميتها في طرق المواصلات القديمة والحديثة على حد سواء إذ أنها تتشرف على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوربا ويمثل مضيق جبل طارق أقرب نقطة وصل بين القارتين حيث لا يتجاوز عرضه 14 كم[1]، وتطل من الغرب على المحيط الأطلسي الذي يفصل بينها وبين قارة أمريكا الجنوبية ومن الشرق يفصلها المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس عن قارة أسيا.[2]

وتعد أفريقيا ثاني قارات العالم من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها 30.3 مليون كم$_2$ تقريباً وهي تعادل مساحة أوربا ثلاثة مرات وتشكل خمس مساحة اليابس تقريباً.[3]

وقد جاء افتتاح قناة السويس سنة 1869 أمام الملاحة البحرية العالمية ليزيد المنافسة حدة بين الدول الاستعمارية[4]، ومازال هذا المنفذ يشكل أهمية بالغة في التواصل بين قارات العالم وتثير السيطرة عليه أو الاقتراب منه أطماع القوى الأجنبية وقد كانت معركة استرداده للسيادة العربية من أشراف وأشرس المعارك في العصر الحديث حيث كان تأميم قناة السويس أحد أهم دوافع الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956 هذه المعركة التي انتهت بهزيمة المستعمرين وانتصار إرادة ثورة يوليو بقيادة البطل التاريخي جمال عبد الناصر في تحرير هذه القناة من سيطرة الدخلاء.

وتظم أفريقيا حوالي 27 ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم وهي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية حيث تنتج 70 ٪ من الإنتاج العالمي من زيت النخيل و60 ٪ من الكاكاو 20 ٪ من الفول السوداني 17 ٪ من البن بالإضافة إلى ما تنتجه من المطاط الطبيعي والقطن كما تغطي الغابات الطبيعية حوالي سدس 6/1 مساحة القارة وتوجد بها أنواع مختلفة من الأخشاب خصوصاً أخشاب الأثاث الثمينة وفيما يخص الثروة الحيوانية تعد القارة غنية بها إذ يوجد ما

1 – محمد رياض، كوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 70.
2 – محمد موسى الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996، ص 4-6.
3 – عبد السلام عبد الله سويس، التغلغل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 3.
4 – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعى، التاريخ المعاصر، أوربا، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 317.

نسبه 71 ٪ من مجموع الإبل في العالم إضافة إلى ما تملكه من الأغنام والأبقار والحيوانات الصحراوية وتتميز القارة بتعدد أنواع المعادن.

فهي تساهم بحوالي 7/1 من الإنتاج العالمي من المعادن رغم أن أجزاء كثيرة منها لم يتم اكتشافها ومع ذلك فهي تساهم بحوالي 5/1 الإنتاج العالمي من النحاس كما أنها من أغنى القارات بالحديد من حيث الاحتياطي حيث يقدر مخزونها منه بخمسين مليار طن وأكثر من 50 ٪ من المخزون العالمي من البوكسيد والفوسفات والمنجنيز وتساهم القارة بنسبة حوالي 98 ٪ من الماس، و40 ٪ من الذهب، و87 ٪ الكويلت، و25 ٪ من القصدير بالإضافة إلى احتواءها على 23 ٪ من الطاقة الكهرومائية في العالم وهي من القارات الغنية بالنفط الذي ينتشر في أجزاء كثيرة منها.[1]

وقد ساهمت هذه الثروات في إغراء القوى الأجنبية لتواصل حملاتها من أجل السيطرة على هذه الموارد وسرقتها وإعاقة أي مشروع يهدف إلى تحويل هذه القارة إلى دائرة الاكتفاء الذاتي وتحقيق التكامل بين أقطارها لتواصل رحلة انعتاقها من التخلف الذي فرض عليها خلال مراحل الاحتلال الأجنبي.

ورغم هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها أفريقيا فقد ظلت تعاني ومازالت الكثير من أوجه التخلف والتي ساهمت في تكريسها عدة عوامل متداخلة يأتي في مقدمتها تعثر وفشل أغلب المحاولات التي جرت لتحرير دول القارة من الهيمنة الأجنبية والوصاية على شئونها وعدم وجود مشروع جدي لتوحيد إمكانيات وموارد وجهود القارة لخدمة شعوبها.

ورغم أن منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست سنة 1963 قد بذلت جهوداً واضحة في الدفاع عن حقوق القارة وزيادة وعي شعوبها ومناهضة سياسة التمييز العنصري وتصفية الاستعمار ودعم حركات التحرير بالإضافة إلى جهودها في توثيق التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول القارة والسعي لحل المشكلات القائمة ومحاولة اتخاذ مواقف موحدة في المحافل الدولية، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى الحد الذي

---

1 – عبد السلام عبد الله سويس، التغلغل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 8 – 9.

يحقق لشعوب القارة طموحهم في الاستقلال الحقيقي والتحرر من الهيمنة والتبعية والاعتماد على الآخرين وتحرير العقل الأفريقي والإرادة السياسية لشعوب القارة واستثمار التجانس الثقافي والحضاري والتاريخي والترابط الجغرافي لبناء أفريقيا المعاصرة وقد وجد العرب والأفارقة أنفسهم ملزمين بالتضامن والتحالف لمواجهة التحديات الخارجية من أجل تحقيق التحرر والاستقلال وظهرت قيادات أفريقية قامت بدور بارز في المزج بين الحركة الوطنية والقومية ومفاهيم حركة التحرر الأفريقية والعمل على تصفية الاستعمار والدعوة إلى التضامن العربي الأفريقي أمثال جمال عبد الناصر ونكروما ولومومبا وموديبوكيتا وغيرهم من القادة العظام الذين سطرو برؤيتهم الحالمة بأفريقيا الحرة أول سطور تحريرها وانعتاقها.[1]

وقد عبر عن ذلك الامتزاج الزعيم الخالد جمال عبد الناصر عندما أكد «أننا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومئتي مليون من الإفريقيين ولسوف تضل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء، إن أفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذي يجري في أفريقيا وتتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا».[2]

ورغم الجهود التي تواصلت على مدى ما يزيد عن نصف قرن من أجل تحرير القارة تحريراً حقيقياً لكنها ما زالت واحدة من أفقر قارات العالم التي تؤكد كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الجهود التي بذلت فيها ومن أجلها مازالت دون الحد الذي يكفل لشعوب هذه القارة حياة كريمة تليق بهم.

---

1 – محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية، مطابع الثورة العربية، طرابلس، 1986، ص 37.

2 – جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، المطبعة العالمية، القاهرة، ب/ ت، ص 77 – 78.

حيث أن مثلث الرعب الذي يشكله المرض والجوع والأمية مازال يلقي بضلاله الثقيلة القاتمة على حياة شعوب القارة ومازال التخلف بكل مقوماته يعبث بمصير الملايين من أبنائها الذين مازال بعضهم يعيش حالة من الفقر وتدني مستوى المعيشة وعدم الاستقرار وارتفاع معدلات البطالة والجريمة كما تعاني العديد من دول القارة أوضاعاً بالغة الصعوبة لوقوعها في مصيدة الديون والمساعدات المذلة والمشروطة وعدم الاستخدام السليم للموارد المتاحة والاعتماد على الغير في إشباع الحاجات الأساسية للمواطن مما يجعل استقلال وكرامة هذه الدول مرهوناً لأطراف خارجية ومما يعصف بكل معاني السيادة والتحرر التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها.

ففي ما بين عامي 65 – 1984 قدمت الدول الغربية وأمريكا وبعض البلدان الغنية الأخرى ما يزيد عن 200 بليون دولار كمعونة واستثمارات في أفريقيا لكن هذه المعونات لم توضع في أفواه الجياع لأن الشعب مازال يتضور جوعاً وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في 1983 بنسبة 4 ٪ عما كان عليه منذ ثلاثة عشرة عاماً مضت ورغم المعونات فأن الأفريقي العادي أفقر حالياً عما كان عليه سنة 1960. [1]

وتشير أحدى الدراسات إلى أن إجمالي دين البلدان النامية(واغلبها من الدول الأفريقية) بما فيه الديون قصيرة الأجل بلغت أكثر من 2000 مليار دولار سنة 1996 أي ما يمثل 32 ضعف ديونها عام 1970.[2]

كما تشير دراسة أخري إلى أن» 23 من البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون البالغة مجموعها 32 دولة إلى جانب أربعة من البلدان المديونة على نفس النحو ستضل عليها أعباء الديون ولا يمكن أن تتخلص منها حيث أن نسبة صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات تتجاوز 200 – 220 ٪ وهذه العينة تمثل

1 – محمود عمر، المعونات والمساعدات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل الزاوية، 2001، ص 96.

2 – ميشيل تشودوفسكي، عولمة الفقر، سطور القاهرة، 2000، ص 91.

بلدان مثل – انغولا وبروندي واثيوبيا وغينيا بيساو وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وقد اقترحت حلولاً ممكنة لمشكلة الديون لكن التنفيذ يتأخر حتى بالنسبة للبلدان شديدة المديونية والأشد فقراً والتي بذلت جهوداً كبيرة في تنفيذ وصفات وسياسات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فوفقاً لأخر إحصاء لم يتم التنازل سوى عن 7 بليون دولار من ديون أفريقيا جنوب الصحراء وبقي 180 بليون يجب إيجاد حل لها وبذلك أصبحت الديون تمثل حجر طاحونة ملتف حول عنق الدول النامية عامة وأفريقيا خاصة حسبما أكد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة وحسبما يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم لسنة 1996.[1]

ورغم الإسراف في الاستدانة الذي تمارسه بعض الدول الأفريقية فأن مشاكلها لم تجد طريقاً للحل ومازالت شعوب هذه الدول تعاني الآثار الصعبة الناجمة عن سؤ التخطيط وسؤ الإدارة وفسادها وعدم الجدية في خلق مشاريع فعالة للتنمية لمواجهة هذا الوضع المأساوي.

ففي إثيوبيا مثلاً « مات 3 ملايين نسمة بسبب المجاعة في العام 84 – 1985 بينما أنفقت الحكومة 100 مليون دولار على احتفال باذخ بالعيد العاشر لثورة مانحستو، وتمكن الرئيس الزائيري السابق موبوتومن تكوين ثروة شخصية بلغت خمسة بليون دولار في بلد يموت نصف الأطفال فيه الذين يولدون قبل أن يصلوا سن الخامسة.

وفي هذا البلد تقام مشاريع بتكلفة باهضه لا تساهم في رفع أي مستوى للتنمية فقد أقيم جسر موبوتو المعلق سنة 1984 وهو أطول جسر في أفريقيا وبه طريقان أحداهما للسيارات والأخرى للقطارات في حين أنه ليست هناك سكة حديد قريبة منه وخلال الشهور الأولى من تشغيله كانت تمر عليه في المتوسط ثلاثة وخمسة سيارات فقط وفي السودان تم بناء مصنع سكر تكلف عدة ملايين من الدولارات

1 – محمود عمر، المعونات والمساعدات، مرجع سابق، ص 104.

في أراضي «سبخة» وتعاني من الهبوط في حين أن مصنع تعبئة الألبان في زجاجات والذي يبلغ عمره عشرين عام لم يستخدم أبداً في تعبئة الألبان لأنه ليس هناك وسيلة لحفظ الألبان في ثلاجة ونقله للأسواق.

وفي زامبيا يدفع المزارعون ما يزيد عن الدولار لشراء الأسمدة اللازمة لإنتاج ما يساوي دولاراً من الأغذية ومن ثم يصبح عدم إنتاج الأغذية أكثر ربحاً من إنتاجها، وفيما بين عام 1979 - 1984 عندما أفتتح في التوجو مصنع الصلب الذي تكلف42 مليون دولار جري تشغيله بنسبة 22 ٪ فقط من طاقته الإنتاجية لأن التوجو ليس لديها القدر الكافي من المواد اللازمة لصناعة الصلب.

وفيما بين 1957 عندما أصبحت غانا مستقلة وهي أول دولة استقلت من دول ما وراء الصحراء وسنة 1985 وقع في أفريقيا 172 انقلاباً وثلاثة عشر عملية اغتيال لرؤساء الدول وعشرات الحروب وقد قتلت الحرب الأهلية وعمليات الإبادة في نيجيريا ورواندوبروندي واوغندا ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة[1]، ويؤكد أحد الباحثين بأن أفريقيا من بين سائر القارات هي التي تتخبط اليوم في الموقف الأصعب فهي أشدها فقراً وسوء تغذية وتبعية للخارج في غذائها وأنها من بين سائر مناطق العالم الثالث هي التي عانت أشد المعاناة من تدهور أسعار المنتجات الأساسية وأنها رزحت تحث وطأة ديون رهيبة.

ففي عام 1980 كان الدين الخارجي يعادل 90 ٪ من صادرات أفريقيا السنوية وفي عام 1987 بات يمثل 228 ٪ وفي عام 1986 تلقت المصارف الخاصة في أفريقيا 400 مليون دولار زيادة عما أقرضتها وقد تلقي صندوق النقد الدولي الذي مول قروض التصحيح الهيكلي 900 مليون دولار كفوائد وبذلك يكون الفقراء هم الذين أمسوا يمولون الأغنياء.[2]

أن القارة الأفريقية التي لم تنعم عليها الطبيعة وأساء التاريخ معاملتها وتعدي الانفجار السكاني الرهيب طاقاتها ما زالت تغوص أكثر فأكثر في حمأة البؤس

1 - محمود عمر، المعونات والمساعدات، مرجع سابق، ص 47.

2 - رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، 1993، ص 92 - 106 - 129.

والتبعية لاسيما منذ عام 1973 ونتيجة لفشل المشاريع التي فرضت عليها ولانهيار أسعار المواد الأولية ولتعاظم الديون كما تؤكد أحدى الدراسات الهامة.(1)

حيث تمثل القارة الأفريقية المرتبة الأولى في عدد الأشخاص المصابين بمرض فقدان المناعة وبها نحو 22.5 مليون إصابة منها مليون طفل ويشكل المصابون في زيمبابوي وحدها 28 ٪ من عدد سكانها.

وقد زاد الدين الإجمالي للدول النامية وأفريقيا في مقدمة هذه الدول بدرجة كبيرة وسريعة على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث أرتفع من 603.3 بليون دولار عام 1980 إلى 2172 بليون دولار عام 1997 وقد وصلت خدمة الدين في بعض الدول إلى 100 ٪ .(2)

وتبدأ هذه الوضعية أكثر وضوحاً وأكثر دلالة إذا علمنا أن النسبة بين دخل الفرد في البلدان الأكثر غنى إلى دخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً قد ارتفعت من 32 ضعف عام 1990 إلى 70 ضعف سنة 1998.(3)

وفي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي بين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات 48 دولة من دول العالم الفقيرة وأن 225 ثرياً في العالم يملكون إلف مليار دولار الآن الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة وأوضح التقرير الذي كان تعليقاً على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن 48 شخصاً أمريكياً تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يزيد عدد سكانه إلى 1.2 بليون نسمة ويبلغ الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنوياً وأن 40 مليار دولار فقط أي ما يوازي 4 ٪ من ثروات الـ225 شخصاً كافية لكي تؤمن لكل سكان المعمورة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يحتاجون إليها أي الغذاء والصحة والمياه والتعليم.(4)

1 – رينيه ديمون،، المرجع السابق، ص 133.
2 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الاسكندرية، 2001، ص 80.
3 – فرانسوا اوتار، في مواجهة دانوس، ميريت للنشر، القاهرة،2001، ص 93 – 97.
4 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل الزاوية، 2001، ص 268

أن القطه العادية في الدول الغنية تستهلك ما قيمته 500 دولار من الطعام في العام أي أكبر من أجمالي الناتج السنوي للفرد في أفقر سبع دول على الأرض وهي تشاد – بنجلاديش – إثيوبيا – نيبال – مالي – ويورما وزائير.[1]

وقد زاد عدد الشركات متعددة الجنسيات من 7000 شركة عام 1970 إلى 37000 شركة كما بلغ عدد فروعها 200000 فرع في مختلف أنحاء العالم ولكن أهمها الشركات الخمسمائة الكبرى التي بلغت إجمالي إيراداتها في عام 1996 – 11 تريليون وأربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار إي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم كله أما مقار هذه الشركات الخمسمائة على خريطة العالم فهي – 162 في أمريكا، 158 في الاتحاد الأوربي، 126 في اليابان والكثير من هذه الشركات الآن أقوى مادياً من الاقتصاديات الوطنية فقد تجاوزت مبيعات شركة جنرال موتوزر السنوية إجمالي الناتج المحلي لإندونيسيا كما أن المبيعات السنوية لشركة أي ب أم تزيد عن الناتج المحلي لكل من تشيلي وكوستريكا والاكوادور مجتمعة.[2]

وفي الولايات المتحدة 6 ٪ من سكان الكرة الأرضية يستهلكون 35 ٪ من موارد العالم الطبيعية».[3]

وهكذا نجحت الرأسمالية المتوحشة في أن تحافظ على تقدمها وتطورها ونموها الذي جاء على حساب الفقراء وبالطاقات والموارد التي تتم سرقتها من تحت أقدامهم ليعاد تصديرها إليهم بأبهض الأسعار ولتجري برمجة عقول مواطني الدول الفقيرة لتأسيس نمطاً من الثقافة الاستهلاكية وجعلهم أسرى اقتناء ما يصنعه الغرب وبما يدفع دول المنطقة للانغماس في المزيد من الديون والمشاكل التي صارت أكبر من قدرة هذه الدول منفردة على حلها ووضع حداً لأثارها الفادحة.

---

1 – غالب أحمد، العرب والعولمة، المستقبل العربي، العدد 256 لسنة 23 الصيف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 64.
2 – مايك فيندارستون، نماذج من النسق العالمي الحديث في ثقافة العولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص 92.
3 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، 1988، ص 130.

فبينما تعيش شعوب أفريقيا الجوع والمرض والبطالة والتخلف تفيض الثروة في أجزاء أخرى من العالم لتصبح دائرة المجتمع الإنساني صورتين متناقضتين لنموذجين من البشر أحداهما يعيش حالة من الترف والرفاهية بينما يعاني الأخر حالة من البؤس والحاجة والتخلف والجهل.

فإذا كان المستوى الاقتصادي ومستوى التعليم وظروف البحث العلمي هي المفاتيح التي تحدد ازدهار المعرفة أو ذبولها فأن المشكلة بالنسبة لثلاثة أرباع العالم تصبح أكبر من مجرد وجود فجوات تتسع يوماً بعد يوم بين من يملكون هذه الثروة ومن يفتقدونها لترتبط بشبكة متداخلة ومعقدة من الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترسم ملامح البلدان المتخلفة.[1]

فبينما تتوزع ثروة العالم على عدد محدود وضئيل من القوى العالمية تتبعثر في الجنوب 114 دولة صغرى أكبرها الهند ولا تتجاوز الواحدة منها الإنتاج الوطني لأسبانيا وهو حوالي 100 مليار دولار وفي السباق إلى النمو بقدر ما يكون البلد متطوراً بقدر ما يتجاوز البلدان الأخرى ويستبعد الضعفاء والصغار والمغلوبين على أمرهم دون شفقة لأن التبادل الحر الذي انشئي غداة الحرب وصارت الدعوة إليه تتصاعد وترتفع من أفواه صناع العولمة تحت ضغط أمريكي يستلهم العقيد الريكارديه في القرن التاسع عشر صار نظاماً لتقنين السيطرة وليس وسيلة لتنظيم التعاون الدولي.[2]

إن أفريقيا لا تواجه فقط مخاطر التخلف والتبعية وأعباء الديون وضغوط الدول الغنية لكنها إضافة إلى ذلك تواجه سلسلة من المشاكل التي تعيق التنمية وتطيل عمر التخلف ويأتي عدم الاستقرار السياسي في مقدمة هذه المشاكل الحروب والنزاعات والانقلابات والصراعات المدمرة على السلطة وتحول بعض دول القارة إلى ساحات للصراع بين الدول الكبرى وصارت هذه الدول جزء من

---

1 – على عطية، المعرفة والنفوذ والهيمنة، دراسات، المركز العالمي لدراسات، العدد 16، طرابلس، 2005، ص 11

2 □1982، ص 117 – 118.

التوازنات الدولية وطرفاً في لعبة الأمم تمارس حروباً بالوكالة عن غيرها دون أن يكون لها أية مصلحة في مثل هذه الحروب الدامية.

ورغم تنامي حركة التحرر العالمي من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية فأن طاقتها ما لثبت أن تهافتت في مجملها وامتصت القوى الكبرى نسبة مؤثره من شحنتها وذلك بما استقطبته من هذه الدول حديثة العهد بالتحرر وبما تعودته من أساليب اختراقها من نقاط ضعفها بتدبير الانقلابات العسكرية وإبرام الحروب الأهلية «نقطة ضعفها السياسي» أو بشدها إليها بالمعونات والقروض وإبقائها على تبعيتها المالية «نقطة الضعف الاقتصادية» أو بغزوها إعلاميا وتعليمياً «نقطة الضعف الثقافية» أو بإغرائها بالأجهزة والأدوات المتطورة وإحباط قدرتها على الابتكار «نقطة الضعف التكنولوجية» وكونت هذه وغيرها عروقاً في تربتها وجلط الدماء في شرايينها وأعاقت للغاية من قوة اندفاعها ومن قدرتها الذاتية على النمو.[1]

ورغم أن الفكر الإنساني صار يؤمن بأن التنمية الحقيقية يجب أن تهدف إلى تطوير الإنسان لا مجرد تطوير الأشياء فأن أفريقيا بكل إمكانياتها وقدراتها دفعت إلى انتهاج أساليب يمكن أن تساهم في تطوير لأشياء وتحقيق نماذج من التنمية الاقتصادية لكنها تهمل وتتجاهل الإنسان وهو أداة التنمية الفعالة وهدفها، وما يعانيه مواطن العالم الثالث من نظرة دونية تتسم بالاتهام المتواصل البعيد عما نادت به أدبيات حقوق الإنسان وقيام مجتمع بشري يتسم التعامل فيه بالتعاون والاحترام «لقد تعودوا أن يقولوا أننا غير منتجين لأننا كسالى وتلك أكاذيب لأننا لم نكن كسالي عبر مختلف مراحل حياتنا بل مستغلين».[2]

وقد أثبتت التجارب أن «المقهورين لا يحصلون على نفحة من عطف قاهريهم ألاحين يواجهونهم بالعنف وأنه من أصعب الأمور التي تواجه العمل النضالي من أجل الحرية هو أن حقيقة القهر تفرض سطوتها على قلوب الناس وتجعلهم

1 – عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 46 – 47.
2 – باولو فرايري، تعليم المقهورين، دار القلم، بيروت، 1980، ص 43.

مستغرقين فيها وحتى لا يصبح الإنسان فريسة للقهر فأن واجبه يحتم عليه أن يتحرر منه ويتغلب عليه ولن يتم هذا إلا بالنضال ووضوح الرؤية وإرادة التصميم التي تستهدف تغيير العالم.[1]

وهذا ما جعل أحد الباحثين يؤكد «أن ما نشهده اليوم هو التخمر والغليان الهائل للعالم، إنه عبارة عن انتفاضة كل الحضارات المضطهدة وثورتها ضد الحضارة البيضاء وسوف يكون الصراع فيها طويلاً ومرعباً واعتقد أن الحضارة البيضاء سوف تقضي نحبها في نهاية الصراع[2]، ولعل ما يعمق الأوضاع السلبية للدول النامية التي تشكل أفريقيا جزءً منها أنها لم تنجح حتى الآن في التحرر من سيطرة وهيمنة القوة الكبرى التي تريد أن تستأثر بكل شي وأن تضل الدول الصغرى أسواقاً لمنتجاتها ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وميداناً لتجريب إبداعاتها في صناعة الموت وترويج أسلحة القتل والدمار ومثلما هو الصراع بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة صراع أرادات فأنه صراعاً مازال يتسم بتناقض المصالح لأنه» بالنسبة للتناقضات بين القوى الكبرى والدول الصغيرة فأن الأولى تواجهها سياسات تتراوح ما بين الاستقطاب والسيطرة المباشرة بما تعمد إليه من ظم أكبر عدد من الدول الصغيرة إلى معسكرها مستغلة نقاط ضعفها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وعلى مدى التاريخ من النادر العثور على مثل لقوة متفوقة أعطت غيرها دون أن تحقق من وراء ذلك فأئده بمقدار الفرق بين قوتها وقوته، ومهما تسترت دعاوى القوة المتفوقة وراء شعارات براقة عن التعاون المشروط فلن يطول الوقت حتى تفصح هذه الشعارات عما وراءها فالندية شرط من شروط العلاقات المتوازنة وليس من مصلحة القوى المتفوقة أن يتكاثر أندادها وإنما من مصلحتها أن تستمر سيطرتها على الأضعف بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن تخترقه من نقاط ضعفه وأن تشده بصفة دائمة « .[3]

---

1 – المرجع السابق، ص 33 – 37.

2 – سيرج لاتوش، تغريب العالم، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، المغرب، 1993، 15.

3 – عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، مرجع سابق، ص 51.

وتؤكد أحدى الدراسات المعاصرة على أن العناصر الرئيسية المكونة للقوة بأنها عوامل جغرافية واجتماعية وسكانية وسياسية وعسكرية مضافاً إليها توفر إرادة قوية.

وتشير هذه الدراسة إلى الولايات المتحدة كنموذج للقوة المعاصرة حيث « تأتي في المرتبة الخامسة بين دول العالم من حيث المساحة 2.977 مليون ميل مربع أي أنها تشغل نحو 7 ٪ من مساحة اليابس العالمي تهيئ لها من وجهة النظر الجيو ستراتيجية عمقاً برياً دفاعياً قوياً.

وأن الوجود السياسي للولايات المتحدة كدولة مستقلة قد بدأ مع نهاية حرب الاستقلال سنة 1783 وقد تطورت منذ هذه البداية كدولة تظم 13 ولاية محصورة بين الساحل الشرقي وسلاسل الليجني الجبلية ثم هي قد حققت وجودها بالكامل تقريباً خلال القرن التاسع عشر ذلك أنها قد استغرقت طوال النصف الأول من القرن المذكور 1800 – 1850 في التوسع غرباً فوق سهل المسيسبي وحتى سفوح الروكيز الجبلية وقامت بشراء لويزانا 1803 من فرنسا، وبالاستيلاء على فلوريدا 1819 التي كانت تابعة لأسبانيا وضمت إليها تكساس 1845 على حساب المكسيك فبلغت حدودها الجنوبية الحالية تقريباً وكذلك ضمت إليها أوريجون وبلغت نهاية حدودها الشمالية الحالية أيضاً وانتزعت كاليفورنيا من المكسيك وأكلت على الباسفيكي فبلغت نهاية حدوده الغربية.

وأطلت بذلك على المحيطين الأطلسي والباسفيكي بجبهتين مائتين تحيطان مستطيلاً مندمجاً متكاملاً وقد ساهم في امتدادها هذا دون أن تنقسم إلى دول ودويلات خلال هذه الفترة القصيرة مجموعة من العوامل المكانية «بساطة التركيب الجغرافي – واتساع الوحدة المكانية وسهولة اجتياز العقبات الطبيعية وعوامل أخرى ومجموعة العوامل الحضارية – تيارات الهجرة من أوربا وأبادتها للقبائل الهندية الأصلية، وهكذا تكونت الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق خلال نصف القرن المذكور، ثم بدأت بعد ذلك في التوجه نحو الباسفيكى باعتبارها واسعة وقد

وسعت من هذه الجبهة بشراء الإسكا من روسيا القيصرية آنذاك ومدت نفوذها إلى جزر هذا المحيط تباعاً حتى بلغت جزر ميداوي سنة 1867 وضمت إليها جزر هاواي مع نهاية هذا القرن وواصلت بسط نفوذها حتى جزر الفلبين ثم استغرقت العقدين الأولين من القرن العشرين يما يمكن تسميته بحقبة الكاريبي وذلك بأستيلائها على بورتريكو ومد نفوذها إلى كوبا وقامت سنة 1903 بشق قناة بنما بمزاياها المكانية والاستراتيجية العديدة وأمنت كل ذلك بالسيطرة على عدد من جزر البحر الكاريبي.

وتهيأ لها بذلك الدخول إلى المرحلة المعروفة بالمرحلة العلمية هذه التي أنهت قرن العزلة 1824 – 1919 أي منذ إعلان مونر وعزلة الولايات المتحدة عن العالم القديم وحتى إعلان ويلسون عن مبادئ حقوق الإنسان وبداية الدور العالمي للولايات المتحدة».[1]

وإذا كانت أوربا قد حققت خلال القرنين الراهنين أوضاعاً سمحت لها بأن تكون قوة دولية مؤثرة وفاعلة وذلك من خلال بناء قواها الذاتية، من خلال تحالفاتها مع الولايات المتحدة إلا أن العقود الأخيرة بدأت تشهد حالة من الاتجاه نحو إبراز الهوية الأوربية لتبدو أكثر وضوحاً وأكثر إصراراً على الانفصال عن القطار الأمريكي وذلك بالاتجاه نحو وحدة هذه القارة بدلاً من تلك المشاريع التي ظلت تعتمد على علاقات ثنائية فرضتها ظروف الحرب الباردة وأوضاع العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وتشير أحدى الدراسات إلى أنه «إذا كانت ترجمة حجم إمكانيات أوربا الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والحضارية إلى فعل ونفوذ مباشر عالمي يعتمد على افتراض حاسم وهو أن أوربا سوف تذهب أبعد من الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية فأنه في نظر المحللين لكي تتحد أوربا بحق فأنه عليها أن تحقق درجة ملحوظة من الإجماع وأن يظهر فيها قائد معترف به توجهه رؤية تاريخية

---

1 – عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، مرجع سابق، ص 254 – 257.

تفرض نفسها غير أنه باعتبار التنوع العميق الجذور في التربة الأوربية فأن الشرط الأول قد يتطلب سنوات فيما يبدو الشرط الثاني في الظروف الحالية من المستحيل التحقيق ويعني هذا ولفترة طويلة وعبر عملية من التكامل فأن أوربا لن تستطيع أن تتحدث وتنتصر سياسياً كوحدة واحدة وقد جاء فشل أوربا في الاستجابة للوضع العسكري في يوغسلافيا لكي يظهر بوضوح كيف أن الطريق مازال طويلاً أمام أوربا قبل أن تصبح قوة سياسية بناءه وفعالة في شئون العالم ومثلما استخلص بريجنسكي أنه حتى تصل أوربا إلى هوية سياسية ويكون مضمون وحدتها اكثر وضوحاً وأكثر جاذبية على نطاق عالمي فأنها ستصل بلا روح وبلا رأس».[1]

وهذا ما أظهره عدم الإجماع حيال جملة من القضايا الساخنة في العالم والتي أدت إلى حدوث انقسامات حادة وشروخاً عميقة في الموقف الأوربي الموحد حيث قادت فرنسا وألمانيا الجناح المعارض للموقف البريطاني والمتضامن مع الموقف الأمريكي في الحرب على العراق وما يسمى الحرب على الإرهاب وفي مواقف وقضايا كثيرة بدأت فيها أوربا مجموعة من الأصوات والكيانات السياسية بدلاً من أن تبدو صوتاً واحداً وكياناً واحداً معبر عن رؤية واحدة.

بل أن أصواتاً كثيرة بدأت ترتفع لتوجه انتقادات لاذعة للأداء السياسي والاقتصادي الأوربي والغربي عموماً والذي فشل في أن يؤمن لنفسه قاعدة من الإجماع والاتفاق ليس على نطاق الدول الغربية بل في إطار كل دولة على حدة كما ارتفعت أصواتاً كثيرة في نقدها القاسي لتلك العلاقات الجائزة ين دول الشمال ودول الجنوب والفشل في إقامة اقتصاد عالمي قادر على حل مشاكل الفقر والمديونية وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي ففي الولايات المتحدة التي أعطت لنفسها الحق في قيادة العالم دون أن تستشير أحد « يتقاسم خمس العائلات الأشد فقراً 6 ٪ فقط من مجموع المداخيل العائلية للبلاد في حين أن خمس العائلات الأغنى يتقاسم من هذه المداخيل 40 ٪ (...) وأن

1 – السيد شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، 1998، ص192.

المساعدات المزعومة للعالم الثالث بدلاً من أن تقيم حواراً حقيقياً بين الحضارات.

لتحديد توجهات المستقبل فأنها تهدف إلى دمج المستعمرات السابقة في الطراز الغربي للنمو الأعمى الذي يحافظ بل يفاقم ألوان اللامساواة بين الطبقات كما يفاقمها بين الأمم ولم يؤدي امتلاك النفط ومواد أولية أخرى من قبل بلدان غير غربية إلى أعادة توزيع للأوراق تضع حداً لجميع أثار الاستعمار والعنصرية وتتيح نهضة وازدهاراً لثقافات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بل أدى ذلك إلى دمج أوثق لبعض البلدان في السوق العالمية وإلى مبادلة المواد الأولية والأسلحة التي تعمل لتعميق التمييز العنصري والاستغلال الطبقي ولتسهيل الانقلابات العسكرية.

ويشير أحد المفكرين البارزين إلي أن « السوق قد خلقت الغاب الحيواني من جديد وفي هذه الغابة يفترس الأقوياء الضعفاء فالمنشآت الكبرى تسحق الصغرى والمعدمون تحت رحمة المالكين والعمالقة والطواري في المجتمعات المتعددة الجنسيات يستولون على العالم ويفلتون من كل رقابة للشعوب وفي مثل هذا العالم ثلاثة مليارات من البشر مستغلون ومليارات منهم جائعون والاقتصاد أفسده تجمع السلطة على حساب غني الوجود وتفتح الحياة، والغاب نفسه يسود على المستوى السياسي والدعاية نفسها للقوى الكبرى المهيمنة لحساب مرشحين أو برامج جاهزة الصنع والمصادرة نفسها لمبادرات القاعدة بتفويض للسلطة مستمر وكلي ومهين والتصدع نفسه بين المتلاعبين والمتلاعب بهم بين القادة والمقودين وليس ثمة في القاعدة من يملك إمكانية المشاركة في وضع خطط المستقبل ومراقبة توجيهها أو آلياتها والقرارات التي يتوقف عليها مصير الجميع من بناء المولدات النووية حتى تجارة الأسلحة أنما تؤخذ خارج كل رقابة من المعنيين.

أما الثقافة والتعليم فوظيفتهما الجوهرية أعادة إنتاج هذه الغاب بمراتبه ومنافساته ومقلصاً إلى أبعد حد التأمل في الغايات ومستخدماً العلوم والتقنيات لصنع سلع والتلاعب بالبشر.

أن القضاء على الرأسمالية يعني محاربة اقتصاد السوق أي اقتصاد قائم على

ربح بعض الأفراد واستغلال الجماعات وذبح الطبيعة المعتبرة مستودعاً ومزيلة وحط الإنسان المستغل كعامل والمتلاعب به كمستهلك والقضاء على جميع مخلفات الاستعمار هو إقامة حوار حقيقي للحضارات مع اللاغربيين لنتعلم من ثقافتهم علاقات أخرى مع الطبيعة لا تكون علاقات تقنية فحسب بل حيوية.

وخلق نزعة إنسانية متفتحة هي وضع ثقافة لا تكون موضوعة فحسب من أجوبة الماضي بل من أسئلة يطرحها اختراع المستقبل ثقافة لا تكون بعد امتياز بعض الأفراد وزينتهم بل تكون أمكانية تفتح أنساني للجميع وأن المهمة الأولى هي أعادة صنع النسيج الاجتماعي الذي فتته الرأسمالية الكاسرة والاستعمار المدمر للثقافات والفردية الخالية من المحبة.

«وأنه من الضروري أن يشارك كل فرد في القرارات الرئيسية التي يتوقف عليها مصيره بغير اقتراع وهي كل أربع أو سبع سنوات».[1]

وأمام التحديات التي تفرضها العولمة واتجاه الكيانات السياسية والاقتصادية العالمية الكبرى لتكون جزءً من كيانات أكبر توفر لها امتداداً جغرافياً أوسع وثقل سياسي واقتصادي أكبر وقدرة أكثر على التأثير وكسب المزيد من المصالح والنفوذ في عالم بداء يتجه نحو الكونية التي صار الاقتصاد أداتها الرئيسية وحيازة المعرفة ووسائل الاتصال المعلومات وسيلة لتحقيقها.

لم يعد أمام شعوب القارة إلا الاتجاه نحو الإطار الذي يكفل لهم الحماية ويؤمن لهم سبل البقاء والنمو والتطور ويضمن لهم مقومات مواجهة ما يمكن أن يهدد مصالحهم ووجودهم من أخطار وتأتي التجمعات الإقليمية خطوات على ذلك الطريق الذي كان يتعين على أفريقيا السير فيه منذ سنوات لأنها شكلت بدايات الوعي بحقيقة ومفاتيح التحولات الحقيقية.

فأفريقيا المجزرة لن تكون قادرة على التنمية والتطور وهي لن تكون قادرة على مواجهة ما يمكن أن يهدد مصالحها ووجودها من أخطار وأفريقيا التي جربت

1 – روجيه جاردوى، مشروع الأمل، مرجع سابق، ص 129 – 142.

محنة التمزق ودفعت ثمن ذلك باهظاً وما زالت أجيالاً من أبنائها تدفع الثمن ليس أمامها الا أن تتجه نحو استكمال مشروعها التاريخي بناء فضاءها الغني بالثروات والموارد الزاخر بالإمكانيات والمتميز بتنوعه الثقافي وثراءه وبإرادة الملايين من أبناءها الذين أدركوا أن مستقبلهم في وحدتهم وأن الحل لكل مشاكلهم يمكن في أعادة تأسيس ثقافتهم على نحو يعزز وحدتهم ويقضي إلى الأبد على عوامل التمزق والتعصب.

ويأتي مولد الاتحاد الأفريقي الذي جاء استجابة لحلم راود العديد من القادة الذين ادركو مبكراً أن قوة أفريقيا في وحدتها وأنها بما تملكه من موارد مادية وبشرية قادرة على التأثير بفاعلية وكفاءة في أوضاع العالم ورسم مستقبله، يأتي مولد هذا الاتحاد ليشكل خطوة تاريخية هامة على طريق رد الاعتبار لهذه القارة المعذبة والمنهكة والسبيل الوحيد لتمكين أبناءها من دخول الألفية الثالثة وهم على ثقة عالية من تحقيق حلمهم في التحرر والانعتاق وبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتينة والتحرر من قيود التخلف والفقر والمرض والبطالة والإفلات من مصائد الديون وضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية وشروطها الجائرة.

وتأسيس قاعدة ثقافية وعلمية وتربوية تمكن القارة من دخول العصر بآلياته ومتطلباته والسعي للحاق بركب الأمم التي نجحت في حرق المراحل نحو تطورها وتحولت في غضون عقود قليلة من دول مهزومة ومحطمة إلى دول تنافس الآخرين على مواقع قيادة العالم تقنياً وعلمياً.

لقد آن لأفريقيا أن تعي الدرس وتستوعبه وأن تدرك أنها لن تستطيع الصمود أمام ضغوط العولمة إلا بامتلاك أدواتها ووسائلها لتكون قارة قادرة على الخلق والعطاء والإبداع والتألق بعد سنوات طويلة فرض عليها أن تكتفي بدور المتفرج بينما يواصل الآخرين صناعة مستقبلهم وهي إذا لم تفعل ذلك وتتمسك برؤية واضحة وجادة لمستقبلها سوف يكون مصيرها في هذا القرن الذي لا يعترف الا بالأقوياء المزيد من الادلال والإهانة والابادة والإخضاع لتتحول شعوبها إلى جماعات

بائسة ويائسة ومحبطة وأجزاء لأمم دفعها خضوعها للانقراض وهي لم تصل إلى هذه المرحلة التعيسة من التخلف الا لأنها أمم سقطت ولم تحاول النهوض وتخلفت ولم تحاول اللحاق لأن أعداءها نجحوا في إغراقها بمشاعر الإحباط والعجز لكي تضل هذه القارة العذراء سوقاً لمنتجاتهم ومصدراً للمواد الأولية والموارد البشرية الرخيصة وميداناً لتجاربهم في كل شيء بداء من الأسلحة البيولوجية الفتاكة إلى فيروسات الأمراض والأوبية إلى السعي لتحويل هذه القارة من مخزن للغذاء والطبيعة الساحرة إلى جماعات من المتسولين على مكاتب المؤسسات الدولية ومصارف الدول الغنية ليكون الثمن حرية هذه القارة ومستقبلها وكرامة أبناءها.

وقد كان ميلاد الاتحاد الأفريقي الرد التاريخي والحاسم على أولئك الذين مازالت أحلام الماضي تراودهم في أن تضل أفريقيا في موقعها المتخلف محاطة بذلك الإخطبوط الرهيب من المشاكل والصعوبات حتى يسهل ابتلاعها واحتواء أحلامها وعلى كل الذين مازالوا يحلمون بأفريقيا المجزأة التي يسهل قيادتها والسيطرة عليها وكبح جماح تطلعها للحياة الحرة الكريمة أن يثقوا ولو كارهين.

أن مولد هذا الاتحاد أعلاناً عن مولد قارة سوف تنجح بما حباها الله في أن تخوض معارك رد الاعتبار وتبني مستقبلها وتواجه الآخرين بكل ما تتطلبه المواجهة من مظاهر التلاحم والقوة واثبات الذات والتحدي شعارها أن مستقبل أفريقيا لا يضعه سوى الأفارقة أنفسهم وأنه لا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها.

وهي لكي تحقق ذلك معنية بأن تخوض ثورة ثقافية جادة وحقيقية وأن تنفض عن جسدها الواهن غبار التخلف وأن تبني ذاتها من خلال برنامج عمل يحقق لها تنمية حقيقية وامتلاكاً لأسباب العلم والمعرفة واستخداماً هادفاً لما تحوزه من الإمكانيات والطاقات والوقوف على مستوي المسؤولية في الدفاع عن مصالحها وحماية حريتها وامتلاك أسباب القوة المادية التي لا تعترف إلا بالأقوياء المنتجين القادرين على الإبداع والعطاء والتألق.

المراجع

1 – أحمد الجبير، العلاقات العربية الأفريقية، الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1992.

2 – باولو فرايري، تعليم المقهورين، دار القلم، بيروت، 1980.

3 – التنمية البشرية ودورها في التربية، www. Almualew.net 2004.10.7

4 – جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، المطبعة العالمية، القاهرة، ب/ ت.

5 – خظير الجنابي، طه الحديثي، قارة أفريقيا، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

6 – رأفت الشيخ، أفريقيا التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1982.

7 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، 1988.

8 – رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، 1993.

9 – السيد شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، 1998.

10 – سيرج لاتوش، تغريب العالم، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، المغرب.

11 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الاسكندرية، 2001.

12 – عبد الباسط حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

13 – عبد السلام عبد الله سويسى، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل الزاوية 2002.

14 – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعى، التاريخ المعاصر، أوربا، دار النهضة العربية، بيروت.

15 – عدلي سليمان، عبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973.

16 – على عطية، المعرفة والنفوذ والهيمنة، دراسات، العدد 16، طرابلس، 2005.

17 – عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

18 – غالب أحمد، العرب والعولمة، المستقبل العربي، العدد 256 لسنة 23 الصيف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

19 – فرانسوا اوتار، في مواجهة دانوس، ميريت للنشر، القاهرة،2001.

20 – مايك فيندارستون، نماذج من النسق العالمي الحديث في ثقافة العولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

21 – محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية، مطابع الثورة العربية، طرابلس، 1986.

22 – محمد رياض، كوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

23 – محمد موسى الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

24 – محمود عمر، المعونات والمساعدات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل الزاوية، 2001.

25 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل الزاوية، 2001.

26 – موريس غورينه، العالم الثالث أرباع العالم، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، بيروت، 1982.

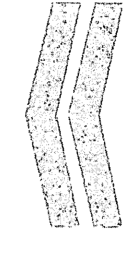
27 – ميشيل تشو سودو فسكي، عولمة الفقر، سطور القاهرة، 2000.

28 – www.islam online net p2 7.11. 2004

العلاقة العميقة والمتينة بين المعرفة والنفوذ ليست جديدة لكنها كانت ومازالت وسنظل عبر مختلف العصور، لكن أبعاد وآثار هذه العلاقة أصبحت أكثر وضوحاً في وقتنا الحاضر عندما صارت مجالات المعرفة متعددة ومصادرها متنوعة ووسائل توصيلها صارت أوسع من قدرة الإنسان على متابعتها، بل أنها أصبحت أكثرا تعدداً وتنوعاً من أي وقت مضى خاصة عندما صار «حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهراً»[1]، وصارت وسائل توصيلها تصل إلى بيوتنا وتتنافس من اجل كسب المعركة الدائرة من أجل الوصول إلى عقل الإنسان، وإذا كانت عوامل القوة لأي مجتمع تحددها قدراته الاقتصادية والبشرية وآفاق ومجالات استثمار وتوظيف هذه القدرات فأن المعرفة كانت من العوامل التي يتم استبعادها وربما تجاهلها عند احتساب المصادر الأساسية والثانوية التي تشكل ثروة المجتمع ومصدر قوته، فإنه لم يعد هناك مجالاً لاستبعاد وتجاهل هذا العامل لأنه صار يشكل جوهرة القوة ومحركها بل أن بعض المفكرين أصبح يميل إلى الاعتقاد بأن العصر الذي نعيشه أصبح يشهد انحسار دور العوامل التقليدية للقوة، كالمال والسلاح أمام دور المعرفة وتأثيرها.

وإذا تعاملنا مع المعرفة باعتبارها النتيجة النهائية لما توفر لدينا من معلومات «متكاملة ومنظمة بعد استخدام منطقي ومنظم للبيانات التي تمثل المادة الخام[2]، فإن المعلومات هي القاعدة الأساسية العريضة والواسعة التي تستند إليها المعرفة فإن هناك من الباحثين من صار يجد علاقة وثيقة ليس فقط بين المعرفة والقوة بل بين المعرفة والنفوذ والسلطة ويرى «أن السلطة أصبحت تتحول إلى حائزي المعلومات بعد أن كانت في الموجة الأولى – المرحلة الأولى من عمر البشرية – في يد من يملك السلاح ثم آلت إلى من يملك المال الموجة الثانية»[3]، كما يؤكد ذلك الفن

1 – حسن كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية (تحديات العولمة)، دار المعارف، القاهرة، 2000، ص 13 .
2 – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 234.
3 – ألفن تفلر، تحول السلطة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1992، ص 119 .



المعرفة والنفوذ والهيمنة

محاولة لتحليل العلاقة بين امتلاك المعرفة وتحقيق النفوذ والهيمنة على المستوى الدولي

مدخل

تافلر في كتابه تحول السلطة.

ومن الواضح أن النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين قد شهد ثورة غير مسبوقة في عالم المعلومات والمعرفة وضعت الإنسان أمام آفاق جديدة وشاسعة يصعب تحديد مجالاتها وأبعادها وحجم تأثيرها وقد ارتبط تضاعف حجم المعرفة وازدياد المخزون الإنساني منها بالتطور الهائل في وسائل توصيلها والتسابق بين هذه الوسائل من أجل التميز في دقة وسرعة الوصول إلى مستقبلها وصارت قوة أي مجتمع تقاس على ضوء مخزونه من المعرفة وقدرته على توصيلها وعلى ضوء رسوخ شبكة متداخلة من المؤسسات التي يتصل نشاطها بالعلوم والمعرفة والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحتى الدعاية أحياناً لكسب الرأي العام أو تحييده على الأقل.

وقد انتبه الكثير من الباحثين إلى أهمية وحساسية وخطورة العلاقة بين المعرفة وتلك الوسائط التي تستخدم لنقلها وتوصيلها وبين النفوذ والهيمنة عندما أشار بعضهم إلى أن «الفترة القادمة سوف تشهد على وجه اليقين تعاظم الصراع حول الاتصالات الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي بين أولئك الذين ينشدون وضع حد للهيمنة وأولئك الذين يسعون للإبقاء عليها» «[1]».بل أن الكثير من الباحثين صار يشير إلى تلك العلاقة الوثيقة بين امتلاك المعرفة واستثمارها وامتلاك وسائل توصيلها ونقلها وبين الاستعمار كظاهرة متجددة وبأنه «إذا كان النظام الاستعماري

1 – هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص 13.

أصبح يتوارى عن الأعين كجهاز شكلي للهيمنة فإنه صار يعيش ويترعرع داخل نسيج متشابك من ضروب التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية»[1]، التي يفرضها واقع امتلاك المعرفة والافتقار لها بين الشعوب والأمم.

وفي دراسة قيمة أصدرتها اليونيسكو عما يعرف بالتدفق الحر للمعلومات هذا الشعار الجذاب الذي ترفعه بعض القوى العالمية لتبرير هيمنتها ضمن مجموعة من الشعارات الأخرى التي تمجد الديمقراطية وحقوق الإنسان وتدعو إلى نبذ العنف ومكافحة الإرهاب ولكن طرح هذه الشعارات يكون دائماً وفق توصيف هذه القوى لهذه المضامين وبما يخدم أهدافها ومصالحها، في هذه الدراسة إشارات جادة وهي واضحة الدلالة على درجة العلاقة بين اتساع مخزون المعرفة وامتلاك وسائل استخدامها وتوصيلها وبين اتساع النهم للسيطرة والهيمنة، حيث تشير هذه الدراسة إلى أنه «إذا كان الشعار السائد في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما كانت بريطانيا تسيطر على البحار، هو حرية التجارة وتولت دولة التجار عملية بيع وتصدير فضائل حرية التجارة ومزاياها ونجحت في اقتحام عالم مترامي الأطراف وأرسلت القوة العسكرية في ركاب التجارة...فأن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت ولادة شعارا جديدا يقوم على مضامين حرية الإعلام الذي يتناغم مع الفلسفة الليبرالية التي تحولت قيادة آلياتها من بريطانيا إلى أمريكا... وبهذه النغمة الرصينة والسحرية تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأحكام حلقة خبيثة من الاستعمار الثقافي والاقتصادي الجديد على الدول التي لم تكد تتحرر من الاستعمار السياسي الذي كبلها في مرحلة سابقة... وبفضل سيطرة الغرب عموماً والولايات المتحدة خاصة على التكنولوجيا الحديثة وإنجازاتها المذهلة التي حققتها الثورة الالكترونية نجحت الولايات المتحدة في ظهور ما أصبح يعرف باسم صناعة المعرفة والأعلام.[2]

وإذا كان توزيع المعرفة على المستوى العالمي يرتبط بمجموعة من العوامل وتتحكم

1 – المرجع السابق، ص 83.

2 – ما نكيكار، التدفق الحر للمعلومات، اليونسكو، بنغازي، 1986، ص 61.

فيه جملة من الأوضاع والسياسات فإن بعض هذه العوامل يرتبط باحتكار امتلاك المعرفة وانتشارها على المستوى العالمي على مجموعة قليلة من الدول الصناعية فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها بقية أقطار العالم وهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع العالم يتوزعون عبر مجموعة من القارات التي شاءت ثقافة التمييز أن يكون اسمهم دول العالم الثالث ممن ينتشرون في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

هذه الأوضاع التي فرضت على شعوب هذه المناطق هي ذاتها التي تفرض عليهم المزيد من القيود القاسية وتحول بينهم وبين امتلاك المعرفة واستثمارها.

وإذا كان المستوى الاقتصادي ومستوى التعليم وظروف البحث العلمي هي المناخ الذي يحدد ازدهار المعرفة أو ذبولها فإن المشكلة بالنسبة لثلاثة أرباع العالم تصبح أكبر من مجرد احتكار أطراف معينة لأسباب المعرفة ومتطلباتها وأكبر من مجرد وجود فجوات تتسع يوماً بعد يوم بين من يملكون هذه الثروة ومن يفتقدونها لترتبط بشبكة متداخلة ومعقدة من الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترسم ملامح البلدان المتخلفة التي تحاول النهوض والانطلاق لكن أطرافاً عالمية لا تريد لهذه الانطلاقة أن تكون فاعلة وتضع أمامها من العراقيل ما يجعل عالمنا الذي توحده الإنسانية يتحول إلى عوالم متباينة تعصف بوحدتها وتكاملها التفاوت في نصيب ما تحوزه من المعرفة والنفوذ.

ففي مجال التعليم الذي يشكل مفتاح التقدم ويعطي ازدهاره مؤشراً على اتجاه المجتمعات نحو امتلاك أدوات المعرفة واستثمارها نلاحظ أن «عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية والثانوية قد ارتفع في دول العالم الثالث من 135 مليون سنة 1960 إلى 247 مليون سنة 1970، إلا أن الأوضاع الاقتصادية وضغط الديون قد أعاق بصورة واضحة نسبة القيد في الدراسة حتى وصلت سنة 1975 إلى 62 ٪ فقط في سن المرحلة الابتدائية، و35 ٪ في سن التعليم الثانوي، وأصبح متوقعاً أن يرتفع عدد الأطفال خارج المدرسة من 300 مليون سنة 1975 إلى 400 مليون

سنة 1985 كما ارتفع عدد الأميين في العالم حتى وصل سنة 1980 إلى 800 مليون أو 29.1 ٪ من جملة البالغين».[1]

ومن المؤكد أن امتلاك المعرفة يعد النتيجة التي توج بها عالمنا المعاصر قرونا من الاستغلال كانت نتيجتها انقسام هذا العالم بصورة حادة إلى أغنياء وفقراء يملك الأغنياء كل وسائل النفوذ والهيمنة ويعيش الفقراء محاصرين في وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي لا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين الذي يتواجدون على خارطته الزمنية.

فبينما تتوزع ثروة العالم على عدد محدود وضئيل من القوى العالمية «تتبعثر في الجنوب 114 دولة صغرى أكبرها البرازيل والهند ولا تتجاوز أية واحدة منها الإنتاج الوطني العام لأسبانيا وهو حوالي 100 مليار دولار... وفي السباق إلى النمو بقدر ما يكون البلد متطورا بقدر ما يتجاوز البلدان الأخرى ويستبعد الضعفاء والصغار والمغلوبين على أمرهم دون شفقة لان التبادل الحر الذي أنشئ غداة الحرب تحت ضغط أمريكي يستلهم العقيدة الريكاردية في القرن التاسع عشر صار نظاما لتقنين السيطرة وليس وسيلة لتنظيم التعاون بين الدول.[2]

وقد انتبهت بعض القوى العالمية لأهمية المعرفة منذ وقت مبكر وأدركت أن امتلاك هذه المعرفة هو المفتاح الحقيق ليس فقط للتقدم بل وللسيطرة والهيمنة بل أن بعض الدول وجدت في احتكار المعرفة وبسط النفوذ الثقافي والإعلامي خيارات تفتح أمامها الأبواب لمواصلة المزيد من التفوق بل ولمباشرة قدر كبير من التهديد للقوى المنافسة لها والسعي لتخريب محاولات البناء والتنمية التي تسعى الدول النامية للقيام بها وإنجازها.

وقد عبر عن ذلك هربرت شيلر أحد أبرز خبراء الاتصال الأمريكيين عندما قال «في حين أن الامبريالية الأمريكية أضحت مقيدة في استخدام القوة العسكرية بسبب القوة المقابلة لها ولما تواجهه من تحديات عديدة في مناطق كثيرة فإنها تعمل

1 – بول هاريسون، العالم الثالث غدا، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1999، ص 225 – 226.
2 – موريس غورنييه، العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت،1982، ص 117، 118.

على تطوير استراتيجيات وأدوات تكميلية إن لم تكن بديلة بغية حماية أوضاعها العالمية غير المستقرة والتي تتعرض لتهديد متزايد.[1]

ومنذ أن اخترع يوحنا جوتنبرج آلة الطباعة سنة 1441 أخذ مخزون البشرية من المعرفة يتدفق ويتسع حتى «صار حجمها اليوم يتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهراً[2]، «مما جعل العالم يغوص ويجوب محيطات وبحار من المعلومات بينما هناك من يقف على الشاطئ يخشى على نفسه من البلل».[3]

حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن «القدر الإجمالي لكل المواد المطبوعة التي تختزنها الإنسانية تصل إلى حوالي 100 مليون موضوع تشتمل على أكثر من 30 مليون كتاب مختلفة الموضوعات وحوالي عشرة ملايين من براءات الاختراع ويتم سنوياً نشر ثلاثة ملايين مقال ويظهر في العالم كل عام حوالي 60 مليون صفحة في العلوم وهو ما يقدر بحوالي 80.000 نشرة دورية.[4]

ومن الواضح أن ثروة المعلومات التي تشكل المادة الخام للمعرفة لا تتوزع بشكل متوازن بين الدول فبينما تستأثر بعض القوى الدولية بحيازة النصيب الأعلى منها وفي مختلف المجالات نجد الغالبية من البلدان تعاني من نقص حاد في المعلومات ومصادرها واستخداماتها ورغم كل الشعارات التي ترفعها الدول الغنية حول التدفق الحر للمعلومات وديمقراطية المعرفة إلا إنها في واقع الأمر لا تسمح بالانتشار إلا لذلك النوع من المعارف التي تخدم أهدافها وتحقق مصالحها وتعزز مواقعها في الهيمنة والنفوذ، بل أن بعض هذه القوى لا تتردد في أن «تمارس نوع من العدوان الثقافي يرمي إلى إبقاء أو محاولة إبقاء الدول النامية في حالة من التبعية للدول التي تتركز فيها القوة السياسية والاقتصادية».[5]

وقد كان وزير الخارجية الأمريكي المتعجرف جون فوستر دلاس أحد كبار

1 – هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية، مرجع سابق، ص12.
2 – حسن كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، مرجع سابق، ص 13.
3 – يوسف شرار، مشاكل القرن العشرين والعلاقات الدولية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 146.
4 – مصطفى طيبة، الثورة العلمية والتكنولوجية والعالم العربي، دار المستقبل، مصر، 1983، ص 104.
5 – مسودة التقرير النهائي لسياسات الاتصال، سان خوزيه 12 – 21 يوليو 1976، ص 6.

مهندسي ومنفذي سياسة الحرب الباردة الأمريكية صريحاً في هذا الشأن عندما قال «لو منحت مجالاً واحدا من مجالات السياسة الخارجية دون غيره لخصصته لحرية تدفق المعلومات».[1]

لأنه كان يدرك أنه بخداع العالم بشعار التدفق الحر للمعلومات بما يحمله من جاذبية وإغراء وشفافية يمكن لمن يملك المعرفة ويملك وسائل تسويقها أن يجعل الآخرين يرون العالم بعيون أمريكية ويفسرون أحداثه وفق السياقات التي ترسمها الصورة التي تقدم لهم والتي يخضع تقديمها لإعداد سياسي وامنى وثقافي حتى تجد طريقها إلى تشكيل الرأي العام العالمي وإن كان أحد الباحثين يرى أن السيطرة على المعرفة ستصبح هي العنصر الحاسم في الصراع على السلطة على الصعيد العالمي وفي داخل كل المؤسسات البشرية وأنه في الدول التي تتمتع بالرخاء والتي تخضع لنمو سريع سيصبح الصراع على السلطة بشكل متزايد صراعاً من أجل تنويع المعرفة وإمكانية الوصول إليها».[2]

فإننا نستطيع أن نفهم أن تواصل عقود من التفوق الغربي واتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب واستثمار مكتسبات الثورة الصناعية هي التي جعلت توزيع المعرفة على المستوى العالمي يميل إلى التركيز وعدم التوازن ويتخذ شكل الاحتكار، هذا الاحتكار الذي خلق في أذهان من يملكون المعرفة الإحساس بالتفوق والتميز الذي كان بالنسبة لهم كافيا لتبرير كل ما قاموا به تجاه شعوبا وثقافات عانت كثيرا ودفعت ثمن هذا التفوق من كرامة أبناءها وحرياتهم.

وقد عبر عن هذا الواقع رينيه بير في كتابه (الخطر الأبيض) بقوله «عندما يكون قادر على صنع آلات بوزن مائة طن قادرة على الارتفاع عشرة كيلو مترات من العلو خلال عشر دقائق فأن له عندئذ الحق في السيطرة على أولئك الذين لم يصنعوا الدولاب بعد»[3]، وإذا كان البعض يرى أن التطور الذي تحقق في مختلف

1 – ما نكيكار، التدفق الحر للمعلومات، مرجع سابق، ص 63.
2 – الفن تافلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص 38.
3 – سيرج لاتوش، تغريب العالم، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، المغرب، 1993، ص 32.

المجالات يشكل نجاحا للمجتمع الإنساني في تطويع الأشياء وجعل حياته أكثر رخاء، وأن انتشار وسائل الاتصال وسهولة انتقال المعرفة قد قرب من قيام العالم الموحد وكاد أن يضع حدا لتعدد العوالم حتى يصبح أمامنا عالم واحد يميل إلى أن يكون نمطيا موحد يشكل جزء من الحقيقة فأن الوجه الأخر لهذه الحقيقة يشير إلى أن كل ذلك يتم لمصلحة ثقافة واحدة من بين كل ثقافات العالم ويسعى حثيثاً لتحقيق نبوءة تيودور روزفلت في أمركة العالم. مما يجعل هذا انتصار عليها، لن انتصار ثقافة واحدة وسيادتها إذا ما تم فانه يعني استئصال الثقافات الأخرى أو على الأقل تهميشها ومحاولة فصلها عن قاعدتها التاريخية والجغرافية واقتلاعها من جذورها يتم كل ذلك رغم كل الأحلام المشرقة التي يعتقد من خلالها البعض بان «الزمن الذي أصبح فيه البشر شعبا واحد أزف».[1]

وإن حضارة المعلومات ستساوي بين البشر وتعمل على تشكيل مجتمع عالمي تسوده المساواة والعدالة والإخوة بعد عولمة الإنسان وتفكيك الهويات القائمة على اللون واللغة أو العرق أو الديانة، وهذا ما يحلم به جون بيري باولو أحد منشئي مؤسسة الدولة الكونية».[2]

إن مثل هذه الأحلام تصطدم بحقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن المجتمع الذي بناه هؤلاء البشر «يسود فيه الظلم والعنف والإكراه، أنه يتمزق بذاته داخليا والتقنية التي كان يعتقد أنها سوف تولد الوفرة للجميع وتهدئ من النزاعات والصراعات راحت تقدم للظلم والعنف والإكراه إمكانيات مضاعفة وخطر الدمار الكامل أصبح الآن أقوى منه في أي وقت ممضى».[3]

وهذا ما جعل الحديث عن ثقافة كونية واحدة إضافة جديدة إلى تلك القائمة الطويلة التي راح الغرب يصدرها لتوسيع نفوذه وهيمنته والتي صار العالم يملك مقدرة فائقة على اكتشاف حقيقتها كترجمة لطموحات انتهازية تعيش على عذابات الآخرين وفجائعهم، ذلك لأن الثقافة الكونية لا يمكن لها أن تولد إلا من خلال حوار

1 – المرجع السابق، ص 179
2 – علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002، ص 108.
3 – سيرج لاتوش، تغريب العالم، مرجع سابق، ص 179.

الثقافات وتكاملها وتلاقحها.

وإذا كان عالمنا اليوم مبهورا بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة التي أجابت منجزاتها الهائلة على العديد من الأسئلة التي كانت تحاصر الإنسان وتجعله يقف حيالها عاجزاً، «والتي شملت اللامتناهي في الصغر الذرة واللامتناهي في الكبر الفضاء واللامتناهي في التعقيد والإمكانيات الكمبيوتر، بل وتتجه نحو آفاق تتحدى الخيال من بينها التحكم في جينات الوراثة للكائنات الصغيرة والكبيرة وتعاظم الاعتمادات المالية للدول الكبرى لمضاعفة الجهود الرامية إلى إنتاج نماذج بشرية حسب الطلب إلى جانب الأبحاث القديمة المتعلقة بسباق التسلح في الميادين البيولوجية والكيمائية».[1]

لكن عالمنا يقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين تعصف به المخاوف وتهدده أشباح الكوارث والحروب غير مطمئن على كل هذه الانجازات التي تحققت بل وغير مطمئن إليها.

لأن القراءة الواعية لوقائع التاريخ السياسي المعاصر ولأوضاع العالم الذي نعيش فيه توضح تمادي من يملكون المعرفة لاستغلالها إلى أبعد حد بما يحقق مصالحهم بغض النظر عن تعارض وتصادم هذه المصالح مع مصلحة مئات الملايين من البشر الآخرين الذين يقفون على هامش العصر يفتقدون ليس فقط إلى ما يمكنهم من مواجهة أولئك الأقوياء وردع تطاولهم وإيقاف تجاوزاتهم غير المقبولة وغير المبررة بل أنهم يفتقدون لما يمكنهم من الحياة في وضع يليق ببني الإنسان.

إن المعرفة التي أنتجت الكثير من وسائل الرخاء وقدمت للبشرية حلول للعديد من الإشكاليات المستعصية ونجحت في تسييد الإنسان على الطبيعة هي ذاتها التي محت مدينتي هيروشيما ونجازاكي من الوجود وخلفت من الموت والدمار والتشويه ما لم يتخيله أحد، ولم تمنع انتصارات المعرفة بكل أشكالها ووسائلها من إبادة أمة بأكملها في أمريكا الشمالية: ففي عام 1492 عندما أبحر كولمبس إلى العالم

1 – مصطفى طيبة، الثورة العلمية والتكنولوجية، مرجع سابق، ص 7.

الجديدة كان هناك أكثر من خمسة عشرة مليون مواطن أصلي في شمال القارة الأمريكية عند اكتشافها، وفي الوقت الذي رسمت فيه الحدود القارية للولايات المتحدة بقي 200.000 فقط منهم وهذا أوضح مثال على عنف الرجل الأبيض الغازي ونزعته الإجرامية العنصرية».[1]

واليوم وقد صارت أمريكا تتربع على عرش التقدم العلمي والقوة الاقتصادية في العالم فإن ذلك لم يحل دون أن يكون متوسط عمر الهندي الأمريكي 43 سنة فقط ويعيش حوالي 90 ٪ من الهنود الأمريكيين في بيوت غير ملائمة لسكن البشر وينقل 66 ٪ منهم المياه من مصادر ملوثة وبأدوات غير نظيفة ومن مسافة تبعد أكثر من ميل عن منازلهم وقد عبر عن ذلك الباحث الطبي برودر بقوله: «هذه المؤشرات عن الحالة الصحية للهنود الحمر بأنها عار علني مريع وفي بعض المناطق يعاني الأطفال الهنود من الرمد وهو مرض جرثومي قابل للوقاية والعلاج ويسبب العمى ومرض الرمد أصبحت الوقاية منه ميسورة حتى في دول العالم المتخلف وأصبح نادرا في العالم، ويعتبر من تبقي من الهنود مرضى عقليا بشهادة الأجهزة الصحية الأكثر تطورا التي تتعامل معهم».[2]

والمعرفة التي أنتجت الرخاء ونوعت السلع والخدمات وجعلت العالم يبدو قرية كونية صغيرة بفضل التقدم المذهل في وسائل الاتصال ووسائل المواصلات لم تنجح حتى الآن في انتصار العقل وتوجيه مكتسبات العلم لخدمة التطور الإنساني وتحصين الكرامة الإنسانية من الاعتداء ذلك أنه «فيما يتعلق بعالم المعدمين فإن الدول الفقيرة تقف عزلاء أمام مد تجاري غربي عنيف فهذه الدول التي حطمها الفقر لا يمكنها أن تملك مجمعات ووسائل الاتصال المعقدة الجديدة إلا بقبول صفقات شاملة تربط شبكاتها الإذاعية بالمصادر الأجنبية للبرامج والإشراف المالي».[3]

1 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة، ص 183.
2 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 184.
3 – ما نكيكار، التدفق الحر للمعلومات، مرجع سابق، ص 87.

إن الفجوة مازالت واسعة وعميقة وهي في كل وقت تزداد اتساعا وعمقا بين الشعارات التي ترفع حول الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الإنسان في التنمية وفي مجتمع نظيف خالي من التلوث والاستغلال وبين الواقع الذي يكشف زيف الشعارات التي يرفعها من يملكون المعرفة والنفوذ ويستخدمونها كواجهات براقة تخفي وراءها رغبتهم المتجددة والمتصاعدة نحو حيازة المزيد من المكاسب حتى إذا ما كان حصولهم على هذه المكاسب يتم على أشلاء وجماجم ضحاياهم من البشر الآخرين شركائهم في الإنسانية، ولعل هذا ما جعل أحد الباحثين المعاصرين يؤكد: بأن «الاتصال الجماهيري أصبح الآن عمار المجتمع الامبريالي الصاعد، فالرسائل التي يتم إنتاجها في الولايات المتحدة تبث عبر المعمورة وتمثل القاعدة الحيوية للقوة الأمريكية وتوسعها، أما التصورات العقائدية التي يحلم بها الفقراء فإنها حبيسة في سجون وسائل الإعلام الأمريكية وقد ضعفت قدرة الدول النامية على خلق الاتجاهات أو تشكيل الآراء بين شعوبها حيث نجد هذه المهمة في أيدي القوى الأجنبية القادرة، كما أن كافة إمكانيات الإعلام الدولي ومعداته أصبح يسيطر عليها مجتمع إعلامي مركزي مقره الولايات المتحدة ولا يمكن الشعب الأمريكي نفسه أن يفهم كيانه أو يحاسبه».[1]

ففي القرن العشرين فقط «نشبت حربان عالميتان» كان ضحاياها بالملايين وطرد شعب من أرضه واستئصلت فئات اجتماعية بكاملها ونظمت مجازر بشرية تفوق التصور وسوى ذلك من الأعمال الوحشية التي حدثت تحت مظلة التحرر والتقدم.

وفي هذا القرن مارست الدول الأقوى في العالم أشكالا من الاعتداء طالت دولا وشعوبا وثقافات وكانت هذه الاعتداءات تتم تحت مظلة من المبادئ التي كشفت الشعوب زيفها وصارت تسخر منها ولا تصدقها ونظمت نفسها لمقاومتها والتصدي لأخطارها، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي فاق عدد ضحاياها (38) مليون

1 - المرجع السابق، ص 72.

إنسان وبعد قيام الأمم المتحدة كمنظمة كان هدفها وضع حد للنزاعات والحروب وتعزيز التعاون الدولي وتطوير التفاهم بين الأمم والحوار بين الحضارات ونشر السلام العالمي شهد عالمنا أشكالا من التجاوزات الصارخة التي عبر عن بعضها جون مالكورين في كتابه الأمم المتحدة وسياسة القوة بقوله «سيسجل التاريخ بلا شك علامة تعجب كبيرة حيال تصرفات تلك الدولة التي لعبت دورا أساسيا في إنشاء الأمم المتحدة ثم نظمت هي نفسها بعد ذلك أعظم التنظيمات السياسية والعسكرية والاقتصادية الحديثة بين الدول خارج نطاق تلك الهيئة».[1]

وتتخذ أساليب الهيمنة التي تفرضها القوى الكبرى في العالم أشكالاً مختلفة تصب جميعها في مجال تعزيز النفوذ وقد أشارت إحدى الدراسات المعاصرة إلى عدد من الأنماط التي تستخدمها الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها وهيمنتها على العالم بأنها تتخذ عدة محاور:

1 – الاحتلال العسكر كما حدث لغرينادا وبنما.

2 – الاتفاقيات العسكرية فالولايات المتحدة ترتبط مع أثنين وأربعين دولة بمعاهدات عسكرية يحق لها التدخل فيها عند الضرورة.

3 – القواعد العسكرية وقد بلغت 429 قاعدة عسكرية رئيسية 29729 قاعدة فرعية تشغل مساحة من الأرض تقدر 4000 ميل مربع في 30 بلد أجنبي وتشكل القواعد العسكرية مواقع متقدمة غايتها فرض الهيمنة على الدول المجاورة وحماية المصالح الأمريكية في تلك الدول التي تقع على أرضها هذه القواعد.

4 – مبيعات الأسلحة إذ تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في العالم في تأمين تجارة الأسلحة ويمثل العالم النامي 70 ٪ من مجموع مشتريات السلاح في العالم.[2]

---

1 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 129.

2 – محسن الموسوي، القرن الواحد والعشرين والبحث عن الهوية، دار الهادي، بيروت 1991، ص 82.

وقد عبر جون كندي أحد الرؤساء السابقين للولايات المتحدة عن أهداف المعونات والمساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة بقوله: «أن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم وتقيم شأن بلاد كثيرة كانت ستنهار بالتأكيد أو تدخل في زمرة الكتلة الشيوعية».[1]

كما عبر على ذات المعنى الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسن عندما قال «أننا نوزع على العالم كله نسبة 0.5 ٪ من دخلنا القومي بشكل معدات عسكرية ومساعدات متنوعة، هذا التوظيف ليس كرما نبيلاً وحسب مفروض على دولة كبيرة كدولتنا وإنما هو ضرورة سنخسر بدونها مكانتنا يجب علينا أن نساعد البلدان المتخلفة لأن رفاهيتها تقتضي ذلك».[2]

فمن إنشاء الحلف الأطلسي سنة 1949 بعد مضي خمسة سنوات على ميلاد الأمم المتحدة والذي أصبح منذ ولادته جهاز عسكري ضخم لإرهاب العالم وتحقيق مصالح أقوى الدول فيه إلى التدخل في كوريا وفيتنام إلى توريط الأمم المتحدة لتبرير التدخل الأمريكي في اليونان سنة 1947 وفيما بعد لبنان والصومال والعراق ويوغسلافيا وأفغانستان وغيرها من المناطق التي استخدمت فيها الأمم المتحدة كأداة لتنفيذ أهداف الغرب بقيادة الولايات المتحدة ولتثبيت هيمنة ونفوذ القوى ذاتها التي أنشأت الأمم المتحدة لتقويض رسالتها واحتوائها والعمل من خارجها عندما يكون العمل من خلالها يتعارض مع مصلحة هذه القوى وهو الأمر الذي لم يتردد جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في المفاخرة به في كتابه «حرب أم سلام» الذي صدر سنة 1950 عندما قال «إن الحياد قد انتهى فكرا وتطبيقا وأن الزعامة الأمريكية أصبحت أمرا مسلما به في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية باستثناء حفنة ضئيلة من الدول الشيوعية التي لابد وسيأتي دورها

1 – تيريزا هايتز، امبريالية المساعدات، دار أبن رشد، 1979، ص 7.
2 – محسن الموسوي، القرن الواحد والعشرين والبحث عن الهوية، مرجع سابق، ص 86.

في المخطط الأمريكي إن عاجلا أم أجلا».[1]

بالإضافة إلى تغذية الصراعات المحلية وتدبير الانقلابات والاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية لرموز النضال الوطني وتنفيذ أشكالا من الحظر والحصار والمشاركة في تأجيج جنون سباق التسلح في العالم، فخلال عام 1999 فقط يشير التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام والذي نشر في منتصف يونيو 2000 إلى «اندلاع أكثر من 27 نزاعا مسلحا في 25 دولة أكثرها في القرن الأفريقي والبحيرات العظمى والكونغو وسيراليون وحرب البلقان وأن نفقات التسلح قفزت إلى 780 مليار دولار، 42 ٪ منها بالولايات المتحدة، وتسبب هذه النزاعات في تهجير أكثر من 35 مليون تنتشر داخل حدودها بدون مأوى وفي ظروف إنسانية مأسوية».[2]

وفي أوربا وحدها أدت غارات حلف شمال الأطلسي على كوسوفو بيوغسلافيا إلى تهجير مليون مواطن ألباني من كوسوفو وإلى سقوط عدد غير محدد من الضحايا وحذر المعهد الدولي لأبحاث السلام في استوكهولم في تقريره لعام 1999 من أن وجهات النظر حول مستقبل إقليم كوسوفو متباينة للغاية وبالتالي من الصعب التقريب بينها للتوصل إلى تسوية للنزاع في هذه المنطقة التي تعتبر المسئولة المباشرة عليها الولايات المتحدة، فما بالك بإيجاد حلول للنزاعات الأخرى، ولعنا نستطيع أن نفهم الآثار المدمرة للحروب والاعتداءات وصناعة الأسلحة وتجارتها وانعكاس ذلك على حياة الشعوب ومستقبلها وعلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تفحصنا بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من الحروب والاعتداءات عبء جديد يضاف إلى كاهل الفقراء ليس في مقدورهم النهوض به لأنهم محاصرون بأعباء ثقيلة من الفقر والتخلف تجعلهم يعيشون على هامش العصر بينما تتربع قلة من البلدان على قمة من الإنجازات والثراء والمكاسب وتواصل تعليم الآخرين دروس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

1 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، مرجع سابق، ص 152.
2 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 263.

فقد ارتفع عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم خلال الفترة من 1987 – 1993 بما يقرب من 100 مليون فرد، ويعاني أكثر من 800 مليون إنسان في العالم من الجوع، بينما يعاني حوالي 500 مليون نسمة من سوء التغذية المزمنة، ويموت كل عام ما يقرب من 17 مليون شخص بسبب أمراض معدية أو ناتجة عن الطفيليات التي يمكن شفاءها مثل إسهال الملاريا والسل .، ولا يجد ملايين الأطفال مكانا لهم في المدارس منهم 130 مليون في سن التعليم الابتدائي، 275 مليون في سن التعليم الثانوي، وأن دخل الفرد انخفض في أكثر من 100 بلد عما كان عليه منذ خمسة عشر عاما، وبعبارة أخرى يعيش ما يقرب من 1.6 مليار شخص اليوم في مستوى أقل مما كانوا عليه في أوائل الثمانينات.[1]

وأن النسبة بين دخل الفرد في البلدان الأكثر غنى إلى دخل الفرد في البلدان الأكثر فقرا ارتفعت من 32 ضعفا عام 1990 إلى 70 ضعف سنة 1998.[2]

وبينما «تزيد ثروة 358 فردا من المليارديرات بالدولار في العالم عن الثروة المجمعة لخمسة وأربعين في المائة من السكان الأكثر فقرا في العالم، يستحوذ 20 ٪ الأكثر غنى في العالم على 82.7 ٪ من الدخل العالمي، في حين يتقاسم 60 ٪ من السكان الأكثر فقرا 4.5 ٪ من الدخل حسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1992.

وفي بلدان أوربا الشرقية أدت إعادة الرأسمالية إلى زيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق والمقدر بأربعة دولارات للفرد يوميا من 4 ٪ عام 1988 إلى 32 ٪ عام 1994 أي أنها تضاعفت ثماني مرات، وقد أرتفع عدد الفقراء في هذه البلدان من 14 مليون إلى 119 مليون منهم 60 مليون في روسيا وحدها.[3]

وتشير بعض المصادر إلى أن «عدد المليارديرات في الولايات المتحدة وحدها قد زاد من 13 سنة 1982 إلى 149 عام 1996 وتتجاوز الثروة العالمية لنادي المليارديرات

---

1 – فرانسوا اوتار، فرانسوا موليه، في مواجهة دافوس، ميريت للنشر، القاهرة، 2001، ص 16.

2 – المرجع السابق، ص 93 – 97.

3 – نفس المرجع، ص 13.

العالمي الذي يضم نحو 450 عضوا كثيرا إجمالي الناتج المحلي المشترك لمجموعة البلدان المنخفضة الدخل التي يقطنها 56 ٪ من سكان العالم».[1]

وإذا حاولنا أن نقترب من المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعكسه الحروب والأزمات الدولية يمكننا أن نشير إلى «في سنة 1990 قدرت السعودية أرصدتها ومدخراتها المتراكمة سنة بعد أخرى من فائض إيرادات النفط بنحو 70 مليار دولار، لكن إجمالي النفقات التي تحملها الاقتصاد السعودي بسبب أزمة الخليج وما تلاها من أحداث قدرت حتى نهاية 1992 فقط بما يتراوح بين 60 – 80 مليار دولار أي ما يقارب إجمالي مدخرات السعودية المتراكمة، وفي العراق انخفض متوسط دخل الفرد من 4083 عام 1980 نحو ثمانية أمثال متوسط دخل الفرد في مصر إلى ما لا يزيد على 627 دولار عام 1990 أي أقل من متوسط الدخل في مصر».[2]

بينما تشير دراسة أخرى إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي للعراق كان سنة 1989 قد بلغ 114 بليون دولار، وكان ذلك قبل نشوب أزمة الخليج وفرض الحصار الاقتصادي، وفي أكتوبر 1996 استعانت اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة بالحكومات العالمية لمساعدة العراق بغية تجنب المجاعة ذلك لأن 50 ٪ من النساء والأطفال كانت تتناول أقل من نصف السعرات اللازمة للحياة ويشير تقرير اليونيسيف إلى موت أكثر من 1.4 مليون عراقي نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وفي سنة 1995 قدمت منظمة الغذاء والزراعة FAO التابعة للأمم المتحدة تقريرا صادقت عليه منظمة الصحة العالمية يبين أن الدمار العسكري بالاشتراك مع تأثير الحصار المفروض من قبل مجلس الأمن مسئول عن موت أكثر من 560 ألف طفل في العراق".[3]

وقد انعكست أوضاع التفاوت الحاد بين ثروات الأمم والشعوب والتفاوت الحاد

1 – ميشيل تشوسودوفسكي، عولمة الفقر، سطور، القاهرة، 2000، ص 30.
2 – جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 36.
3 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الإسكندرية، 2001، ص 125.

أيضا في الثروة بين أبناء المجتمع الواحد على أوضاع الملايين من بني البشر.

حيث تفصح بعض الإحصاءات عن الدول النامية عن «وجود 2.5 مليار فرد يفتقرون إلى شبكات الصرف الصحي ووجود حوالي 1.3 مليار نسمة لا تتوفر لهم مياه الشرب النقية، و800 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، و200 مليون شخص مهددون بأخطار التصحر وتشير بعض التقديرات إلى أنه في عام 1996 كان هناك 44 ٪ من البالغين ممن تجاوزا الخامسة عشر عاما أي نحو 180 مليون فرد يعانون من الأمية».[1]

إن القوة الكامنة لدى كل أمة تنبع أساساً من تراكم المعرفة واستثمارها الذي يتوج بسلسلة من الانجازات والاختراعات والحلول لمشاكل الإنسان لكننا نفاجأ بأن أولئك الذين يتغنون بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية هم أكثر الأطراف إقداما على تدمير معالم هذه القيم عندما تصطدم بمصالحهم أو تهددها أو تحاول الاقتراب من ساحات تميزهم ونفوذهم، ونجد أنه حتى في تلك المجتمعات التي حقق فيها الإنسان انتصارا طاغيا على الطبيعة يتم تأسيس النظام الاجتماعي والثقافي لخدمة النظام السياسي والاقتصادي القائم ولمصلحته أو لا رغم ما يعكسه ذلك من خدمة للقلة واستبعاد للأغلبية.

«ففي المجتمع الأمريكي هناك نسبة تبلغ 4 ٪ من المواطنين على قمة السلم الاجتماعي تمتلك أكثر مما يملكه 51 ٪ من أفراد المجتمع الأقل دخلاً».[2]

وفي مجتمع كهذا فإن أقصى ما يحلم به الفقراء والبؤساء هو أن يفكر فيهم ويتذكرهم الأغنياء.

وهذا ما يؤكد أن «الديمقراطية التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هي المسئولة عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية والمتصاعدة في مختلف أنحاء المعمورة... وأن المنافسة التي تطرحها العولمة أصبحت تطحن الناس طحنا وتدمر التماسك

1 – المرجع السابق، ص 201.
2 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000، ص 80 – 102.

الاجتماعي وتعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس».[1]

فإذا كان 358 ملياردير في العالم يملكن ثروة تضاهي ما يملكه 5.2 مليار من سكان العالم أي ما يزيد قليلا عن نصف سكان المعمورة وأنه هناك 20 ٪ من دول العالم تستحوذ على 85 ٪ من الناتج الإجمالي العالمي وعلى 84 ٪ من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85 ٪ من مجموع المدخرات العالمية.

وأنه في الولايات المتحدة مثلا يمتلك 1 ٪ من الأمريكيين ما نسبته 48 ٪ من الثروة الأمريكية بأكملها بينما يمتلك 80 ٪ من الأمريكيين ما تقل نسبته عن 8 ٪ وتقدر ثروة «بيل غيتس» وحده 50 مليار دولار وهي تعادل ما يملكه سكان مدينة أمريكية يزيد تعدادهم عن 500.000 نسمة، ومع ذلك فهناك في نيويورك والمدن الأمريكية الأخرى جيش من المشردين الذين لا مأوى لهم، وفي روسيا بني «بوتانين» أحد رموز الانفتاح وعمره 36 سنة بنى سنة 1997 إمبراطورية من الشركات الصناعية والبنوك والأعلام تعادل موجوداتها حوالي 10 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، ويسيطر خمسة من رجال الأعمال الروس الجدد إلى جانب قياصرة الطاقة على نصف الثروة الصناعية الروسية في الوقت الذي عجزت فيه الدولة عن دفع رواتب المتقاعدين وعجز الجيش الروسي عن دفع رواتب العاملين فيه.[2]

وفي أمريكا بلغت مبيعات سلاسل «دومينور» من البيتزا 4.2 مليار دولار سنة 1991 وحصلت من العائدات ما يكفي لتمويل النفقات الحكومية في السنغال وأوغندا وبولفيا وأيسلندا مجتمعين.[3]

ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1998 إلى أن «الولايات المتحدة وأوروبا أنفقت 17 مليار دولار ثمنا لأطعمة الحيوانات الأليفة، وأن أوروبا وحدها أنفقت 50 مليار دولار ثمنا للسجائر و105 مليار دولار ثمن المشروبات الكحولية، بينما بلغت قيمة المخدرات التي استهلكت في جميع أنحاء العالم 400

1 – المرجع السابق، ص 102.
2 – المرجع السابق، ص 35.
3 – بنجامين باربر، عالم ماك المواجهة بين العولمة والتأقلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 27.

مليار دولار، وبلغت قيمة النفقات العسكرية على نطاق العالم 780 مليار دولار، كما بلغ ما أنفق على الدعاية والإعلان 1000 مليار دولار...

ويشير نفس التقرير إلى أن فرض ضريبة مقدارها 4 ٪ فقط على ثروة الأفراد 225 الأكثر غنى في العالم يحقق مبلغ 40 مليار دولار وهذا المبلغ الصغير يكفي إذا أستمر كل عام لمدة عشر سنوات في المجال الاجتماعي لتحقيق حصول جميع سكان العالم على التعليم الأساسي، وهناك ألف مليون أمي حاليا، وحصول جميع سكان العالم على الخدمات الصحية الضرورية، ويموت 17 مليون طفل سنويا نتيجة لأمراض يمكن علاجها بسهولة وحصول جميع سكان العالم على تغذية كافية، إذ يعاني ألف مليون إنسان حاليا من الأنيميا، وحصول جميع سكان العالم على خدمات الصرف الصحي وحصول جميع سكان العالم على الخدمات الصحية المرتبطة بمشاكل الحمل والولادة».[1]

إن هذا الوضع العالمي الذي يعاني من اختلالات واختناقات حادة يرسم صورة مريعة لمستوى حياة الغالبية العظمى من سكان المعمورة، ولعل هذا ما جعل أحد الباحثين ينبه إلى أن «نهاية القرن العشرين ستدخل التاريخ العالمي باعتبارها فترة إفقار عالمي اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي وتصفية المؤسسات الوطنية وتحلل البرامج الصحية والتعليمية وقد بدأت عولمة الفقر هذه التي قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب في العالم الثالث في تزامن مع نشوب أزمة الديون».[2]

وإذا كانت الإحصاءات تؤكد أن عدد القتلى في الحرب العالمية الثانية التي انتهت بالهجوم الأمريكي المروع على اليابان بالقنابل الذرية قد كان في حدود 38 مليون قتيل فإن ضحايا الجوع والبطالة ونزاعات وحروب ما بعد هذه الحرب قد فاق هذا الرقم بكثير مما يجعلنا نشعر بأننا مازلنا نعيش أجواء هذه الحرب وتداعياتها.

وقد كانت القوى المهيمنة تجد دائماً الذرائع لافتعال الأزمات التي تعصف بأمن

1 – فرانسوا اوتار، فرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس، مرجع سابق، ص 92.
2 – ميشيل تشوسودوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 306.

واستقرار العالم فباسم التصدي للفاشية والنازية وفرض مبدأ حق تقرير المصير واستقلال الشعوب عانى العالم من ويلات حربين عالميتين كان ضحاياها بالملايين وباسم مكافحة الشيوعية والتصدي لتغلغلها ومقاومة أخطارها على العالم الحر «استمرت الحرب الباردة نحو نصف قرن استخدمت فيها أبشع أشكال التخريب والتشويه والتشهير وتحطيم الثقة بين الشعوب والدعوة للتمييز الديني والثقافي والتعصب، وقامت أثناء هذه الفترة عشرات الحروب بالوكالة كان ضحاياها بالملايين من أبناء الدول النامية التي استخدمت ميدانا للمواجهة بين رموز الحرب الباردة وتجريب نماذجها في الفكر والاقتصاد والسلاح وتدمير اقتصاديات هذه الدول وإعاقة برامج التنمية فيها.

وباسم مكافحة الإرهاب والدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تواصل القوى ذاتها التي كانت وراء كل الحروب السابقة إثارة المزيد من بؤر التوتر في العالم وتأجيج المزيد من الصراعات الدامية والعبث بمصائر الشعوب في مواجهات وحروب تخلو من الأهداف وتفتقد إلى الأسباب المنطقية بل وتذهب إلى تصنيف الدول والشعوب والثقافات والأديان وإصدار صكوك البرأة والإدانة وفق معايير تخلو من النزاهة والموضوعية دون أن تكون هناك محاولة جادة للاتفاق على مفهوم الإرهاب وحدوده وتحديد معناه بوضوح حتى لا يكون مجرد تهمة جاهزة يتم إلصاقها عندما تتطلب المرحلة ذلك، ودون أن يكون هناك تمييز منصف ونزيه بين الإرهاب وبين النضال المشروع الذي تخوضه بعض الجماعات البشرية من أجل تقرير مصيرها وتحرير إرادتها وإعادة حقوقها المغتصبة بالقدر الذي يكفل لأولئك المناضلين من أجل استعادة حقوقهم ممارسة هذا الحق في عالم انعدمت فيه المعايير وصار محكوما بقانون القوة وليس بقوة القانون كما يجب له أن يكون.

أن الملايين التي أفاقت مع مطلع القرن الحادي والعشرين على أحداث القنابل والصواريخ تدك منازل الأبرياء في يوغسلافيا وفلسطين وأفغانستان، وعلى أصوات التلويح بحسم الخلافات بين الدول عن طريق استخدام القوة بل واستخدامها في

أكثر من مكان صار يخامرها شك عميق ـ في جدوى كل ما بناه الإنسان عبر سنوات كفاحه ونضاله وانتصاراته على الطبيعة وعلى تجاوزات الطغاة عبر العصور، وصار يشعر بمرارة عميقة وخيبة أمل كبيرة ـ في ولادة عالم يقوم على تكامل المصالح وتبادل المنافع وحوار الحضارات وتلاقح الثقافات وسيادة القانون.

لأن الشواهد صارت تكذب كل الشعارات وتعريها وتفضح زيفها ولم تستطع عشرات القنوات الفضائية وشبكات المعلومات ووسائل الأعلام الفائقة التطور وما تقوم به من جهود دعائية بالغة الدقة والتعقيد أن تخفي الوجه البشع لأولئك الذين امتلكوا المعرفة وامتلكوا من خلالها أسباب القوة فصار مجالهم الحيوي العالم بأسره وصارت حدود مصالحهم ـ في كل المناطق التي تصلها طائراتهم وصواريخهم العابرة للقارات وأقمارهم الصناعية وجواسيسهم ورشاويهم وشركاتهم العابرة للحدود وصار أمنهم القومي يرتبط بإسكات كل الأصوات التي ترى جنون القوة وغطرسة العظمة تحطم أحلام الفقراء وتحاول أن تقول لا وتواصل مسيرة الكفاح من أجل استقلال حقيقي لا تضلله رايات المستعمر القديم ووصايته وهيمنته، وهذا ما يجعل الكثيرين وهم بالملايين قد صاروا أكثر اقتناعا أن المعرفة التي لا تصنع السلام العالمي والتفاهم المثمر بين الأمم وتعيد توزيع ثروات العالم على مستحقيها وتؤمن بالحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان كما أراد لها الله أن تكون وليس كما صاغتها تلك الإعلانات الرسمية الفضفاضة وتبشر بالانعتاق النهائي والسعيد من كل القواعد والعلاقات الظالمة، هذا المعرفة لم تولد بعد. لأنها لئن نجحت ـ في تحقيق أشياء كثيرة فإنها فشلت ـ في أهم ما يجب أن تحرص عليه بأن يكون الإنسان إنسانا واحد ـ في الخلقة وواحد ـ في الإحساس بغض النظر عن اعتبارات اللون واللغة والدين والعقيدة، هو واحد بغض النظر عمن يكون وأين يكون ـ في قلب واشنطن التي سقطت دفاعاتها عند أول الاختبارات ـ في الحادي عشر من سبتمبر 2001 فراحت تعبر عن فشلها الذريع ـ في حماية نفسها وتأمين سلامة سكانها ضد إنسان مجهول غاضب، فقد الأمل ـ في وجود عالم يسوده الإخاء والمساواة وأدمى ضميره

واقع الذل والاهانة والتمييز فكانت أحداث واشنطن ونيويورك هي الرد الوحيد الممكن والمتوقع في عالم تحول إلى غابة يسودها قانون القوة، أو في قلب مدينة كابول التي يموت فيها الناس كل يوم وتدمر بيوتهم ومساجدهم ومدارسهم دون أن يعرف الواحد منهم السبب المنطقي لموته حتى يكون لهذا الموت ثمنا على الأقل.

إن المعرفة التي تجمع وراءها جيوش كل أقوياء العالم ومن تحالف معهم وشاركهم لمارسة حملات منظمة لإبادة الإنسان في العراق والصومال وفلسطين وأفغانستان لم تعد جديرة بالاحترام لأنها تحولت عن وظيفتها في البناء وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي وتحولت إلى أداة للتخريب والترهيب والترويع وتصفية الحسابات بين الدول.

والمعرفة التي لا تقترن بالحكمة في استخدامها تتحول إلى كابوس يهدد حياة الناس بدلا من أن تكون وسيلة لحل المعضلات التي تواجههم.

والمعرفة التي لا يعترف أصحابها بحق الآخرين في امتلاكها تتحول إلى سلاح يشهره الأقوياء في وجه الضعفاء وتصبح وسيلة للتهديد والابتزاز والاستفزاز ولي الذراع.

إن أولئك الآخرين الذين يتم دفعهم للصمت ومحاصرة رفضهم الغريزي للظلم سوف لن يترددوا في أقصى درجات اليأس أن يكون شعارهم «علي وعلى أعدائي» لأنهم عند ذلك سوف يكونوا واثقين أنهم لن يخسروا شيئا وأن الآخرين سوف يخسرون الكثير لأن أولئك الآخرين لم يتركوا شيئا يمكنهم من خسارته، وأن المعرفة التي لا يتقاسم إنجازاتها بني البشر جميعا ليكونوا مطالبين بالتصدي الجماعي لمحاذيرها والدفاع الجماعي عن وجودها وتطورها، ولا يصبح تراثا إنسانيا تغترف منه الأمم والشعوب تتحول إلى نقمة إنسانية تعطي الحق للبعض القليل بأن يمتلك ما يمكن أن يدمر العالم في لحظات ولمرات متعددة، وأن تكون قارات العالم مسرحا لجيوشه ومناوراته وتدريباته واعتداءاته ومجالا حيويا لأمنه القومي.

بينما تجرد البعض الآخر من السكاكين وتمنعهم من أن يكون لديهم أظافر

طويلة وأنياب حادة لأنها تشكل خطرا على الأمن القومي لأباطرة المعرفة وحائزيها.

والمعرفة التي توجه نحو تسييد أمة أو حضارة أو ثقافة تحت ادعاء التميز أو التفوق على حساب بقية الأمم وبقية الحضارات وبقية الثقافات والتي توجه لخلق المزيد من وسائل الفتك والتخريب بدلا من أن توجه للبناء والتعمير وتخفيف معاناة الفقراء ومواجهة الأوبئة التي مازالت تثير شكوك واسعة حول مصدرها وظروف ظهورها وانتشارها وأن أصابع القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ليست بعيدة عما يصيب العالم من كوارث صحية وبيئية، خصوصا وأن المجتمع الإنساني صار مطالبا بالتصدي الجماعي المنظم لتلك الأخطار التي لا تميز بين دولة نامية وقوة عظمى بل أتتها تفتك بالجميع بدون استثناء أو تمييز.

فقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أن مرض فقدان المناعة المكتسبة قد واصل انتشاره بوتيرة مثير للقلق حيث بلغت عدد الإصابات الجديدة عام 1998 حوالي 5.8 مليون إصابة نصفها من الشباب، وأن 33.4 مليون شخص يحملون الفيروس المسبب لهذا المرض على مستوى العالم ومن الحقائق المقلقة أن هناك ما يؤكد إصابة (11) شخص كل دقيقة بهذا المرض الذي بلغ عدد ضحاياه (4مليون) كائن بشري في عام 1998 وكان 14 مليون قد لاقوا حتفهم منذ اكتشاف المرض حتى إعداد هذا التقرير وتمثل القارة الأفريقية المرتبة الأولى في عدد الأشخاص المصابين حيث أن بها 22.5 مليون إصابة منها مليون طفل وعدد المصابين في زيمبابوي 25 ٪ من عدد سكانها.[1]

إضافة إلى ظهور واكتشاف المزيد من الأمراض والأوبئة التي لم تكن معروفة والتي جعلتها الحروب غير الأخلاقية أكثر ازدهارا خاصة بعد أن أصبحت بعض القوى العالمية لا تتردد في أن تبني انتصاراتها على أشلاء ضحاياها ممن كانوا هدفا لأنواع غير مسبوقة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والجرثومية والتي صارت الدول تتوسع في صناعتها واستخدامها من أجل كسب نصر سريع وخاطف

1 – محمد مقدادي، العولمة – رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 32.

دون أن تفكر في مصير ضحاياها من البشر، وهم الهدف الأساسي الذي يتعين لضمير البشرية وعلمها ومعارفها وتقدمها أن يكون وسيلة لتحريره من كوابيس الخوف والمرض والفاقة والجوع وتأمين استقراره وسلامته وأمنه وحقه في الحياة واستثمار مكتسبات العلم والمعرفة لتحقيق المزيد من الرخاء بدلا من المزيد من الخوف.

هذه المعرفة إذا لم توجه توجيها صحيحا لن يكون امتلاكها انتصارا للإنسان بل انتصار عليه.

وهي بذلك لن تكون جديرة بالتقدير والاحترام لأنها فشلت في أن تنحاز للإنسان وتكون السلم الذي يواصل من خلاله التقدم والرقي دون أن يخشى مخاطر السقوط الذي بدأت مؤشراته تتضح أمامنا يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة.

المراجع

1 – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

2 – ألفن تفلر، تحول السلطة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1992.

3 – بنجامين باربر، عالم ماك المواجهة بين العولمة والتأقلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

4 – بول هاريسون، العالم الثالث غدا، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1999.

5 – تيريزا هايتز، امبريالية المساعدات، دار أبن رشد، 1979.

6 – جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999ف.

7 – حسن كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية (تحديات العولمة)، دار المعارف، القاهرة، 2000.

8 – سيرج لاتوش، تغريب العالم، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، المغرب، 1993،

9 – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار الإسكندرية، 2001.

10 – علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002.

11 – فرانسوا اوتار، فرانسوا موليه، في مواجهة دافوس، ميريت للنشر، القاهرة، 2001.

12 – ما نكيكار، التدفق الحر للمعلومات، اليونسكو، بنغازي، 1986.

13 – محسن الموسوي، القرن الواحد والعشرين والبحث عن الهوية، دار الهادي، بيروت 1991.

14 – محمد علي الحوت، العرب والعولمة.

15 – محمد مقدادي، العولمة – رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

16 – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، القاهرة، 1968.

17 – مسودة التقرير النهائي لسياسات الاتصال، سان خوزيه 12 – 21 يوليو 1976.

18 – مصطفى طيبة، الثورة العلمية والتكنولوجية والعالم العربي، دار المستقبل، مصر، 1983.

19 – موريس غورنييه، العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت،1982.

20 – ميشيل تشوسودوفسكي، عولة الفقر، سطور، القاهرة، 2000.

21 – هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

22 – يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000.

23 – يوسف شرار، مشاكل القرن العشرين والعلاقات الدولية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

مدخل:

من المفاهيم التي ظهرت وشاع استخدامها مع اقتراب القرن العشرين من نهايته «صدام الحضارات» وصار هذا المفهوم على مدى السنوات الأخيرة عنواناً مثيراً وجدانا لكتابات ودراسات وأبحاث ومقالات كثيرة وقد أسهمت وسائل الأعلام والندوات واللقاءات الفكرية والسياسية في الترويج لهذا المفهوم وتوسيع دائرة الاهتمام به.

وتحول في بعض الأحيان إلى شعار يردده الكثيرين للتعبير عن طبيعة العلاقة بين الغرب وغيره من أمم العالم ودوله.

وبعض من تناول هذا المفهوم أكد فهماً عميقاً وحقيقياً لمضامينه وأبعاده ودلالاته واسبابه ونتائجه وهم قلة من المتخصصين والباحثين المهتمين بقضايا العلاقات الدولية وبعض الذين تناولوه تعاملوا معه بسطحية وسذاجة متناهية وبعض أولئك وجدو فيه فرصة نادرة للتعبير عن سطحية قرأتهم للواقع الدولي وسذاجة تحليلهم لأشكال وأسباب ونماذج الصراعات في العالم.

وكثيرون هم اولئك الذين استخدموا هذا الشعار ليتم احتسابهم ضمن قائمة المثقفين حتى صار هذا المفهوم أو هذا الشعار ضمن نماذج ما يمكن أن تعتبره «موضة فكرية أو ثقافية» اجتاحت جيل المثقفين والمتعلمين بما في ذلك اولئك الذين لم يتسنى لهم متابعة هذا المفهوم وتأصيله ودراسته على ضؤ النصوص التي كتبت حوله فلم يستوعبوا من كل القضية التي آثارها ظهور هذا المفهوم الا العنوان ومنهم من رأي أن هذا المفهوم يعكس فكرة أن الصراع بين الغرب وغيره من الأمم أنما هو أحد أبرز تداعيات هذه المرحلة من عمر البشرية التي اصطلحنا على تسميتها بالعولمة ومنهم من رأى أن صدام الحضارات هو أحد الأسباب التي عجلت بظهور العولمة وتطورها بينما رأي غيرهم أن ذلك لم يكن سوى أحدى النتائج التي ترتبت على ظهورها وتطورها.

صراع الحضارات أم صراع المصالح

محاولة تحليل العلاقات الدولية المعاصرة على ضوء أطروحة صدام الحضارات

منهم من وجه نقده للأسس التي قامت عليها الفكرة ومنهم من وجه نقده لصاحب هذه الفكرة وهكذا ظهرت أمامنا اشكالاً متعددة ومتنوعة من الكتابات والتحليلات التي اتسم اغلبها بالحماس والاندفاع وجاء كرد فعل يفتقد إلى العمق والمنهجية بذات الكيفية التي اعتبر فيها بعض الباحثين أن هذا المفهوم وما كتب في إطاره أنما جاء يفتقد إلى العمق والمنهجية وسلامة التحليل.

وقد بدأ التعامل مع هذا المفهوم بعد أن نشر «صامويل هنتجتون» أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد جون. م. اولين. للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية «مقالة تحت عنوان صدام الحضارات» في صيف 1993 في العدد الثالث من المجلد الثاني والسبعون من الدورية (فورن افريز).[1]

وقد اثارت هذه المقالة ردود فعل كثيرة ومتباينة وفتحت الباب أم جدل فكري بدأ ولم يتوقف لأنها جاءت بعد وفي إطار ومن ضمن جملة من الأحداث والأوضاع والوقائع التي شهدها العالم والتي شكلت في مجملها ما يعتبره البعض انقلاباً حاداً للواقع الدولي وهزة عنيفة لثوبته:

- نشرت هذه المقالة بينما العالم لم يزل في حالة دهشة حقيقية من السقوط المروع والانهيار المفاجئ والتفكك السريع للإمبراطورية الأعظم مكرر في العالم والتي واصلت الصعود والصمود على مدى أكثر من سبعين عام منذ أن نجحت الثورة الشيوعية في السيطرة على ذلك الجزء من العالم ونجحت في بناء امبراطورية سياسية وعسكرية عملاقة شكل وجودها توازناً للقوة التي نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيسها وتطويرها على نار هادئة وبعد عزلة طويلة في الركن الأخر من الكرة الارضية هذا الحدث الذي عبر عنه ادوارد شيفر نادزه «وزير خارجية الاتحاد السوفيتي سابقاً وأول رئيس لجمهورية جورجيا بعد انفصالها عن هذا الاتحاد» في مقابلة له

1 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل 2000، ص 208.

مع مجلة التايم الأمريكية في 5 اكتوبر 1992 بقوله: «لقد قلت أن ذلك كان محسوباً وسلفاً وأنه يجب أن يحدث لكن هذا الحدث كان يجب أن يحدث بطريقة مختلفة تماماً لم أكن في السابق قادراً على الإعلان على أن هذه البلاد ستفكك وفي الواقع لم أكن افكر بأنها ستفكك بهذه الطريقة والذي اسف له أن التفكك لم يحدث بطريقة آخري وبأسلوب أكثر حضارة ».[1]

وقد ظلت الامبراطورية السوفيتية وتوابعها من الدول التي شكلت بها منظومة الدول الشيوعية وذراعها العسكري (حلف وارسو 1955) الذي جاء رداً على ظهور حلف الناتو الذي انشئي «لمقتضى معاهدة شمال الأطلس التي وقعت في الرابع من شهر الطير إبريل 1949 وذلك من قبل اثنتي عشره دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي عادت بقوات ضخمة إلى قواعدها القديمة في بلدان أوربا الغربية وذلك فيما يشبه الاحتلال».[2]

ظلت هذه الامبراطورية أحد أهم الكوابح السياسية والعسكرية في مواجهة طغيان القوة الغير مسبوقة التي حققتها الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا «فقد تشكل توازناً للقوى ثنائي القطبية حيث دخل طرفاه في سباق تسلح وصراع ايديولوجي وسياسي انتهى في عام 1991 بتراجع الاتحاد السوفيتي».[3]

■ انتهاء ما يعرف بمرحلة الحرب الباردة وهو « نهج سياسي اتخذته الأوساط الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد اتسم هذا النهج برفض مبدأ التعايش السلمي بين دول النظامين الاجتماعيين المختلفين (الاشتراكية والرأسمالية) والتصعيد الحاد للتوتر وانشاء الاحلاف العسكرية العدوانية وسباق التسلح ونشر القوات العسكرية على أراضي

1 -- سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، عمان، 1996، ص 91.

2 -- محسن الموسوي، القرن الواحد والعشرين والبحث عن الهوية، دار الهادي، بيروت، 1991، ص 25.

3 - المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، مرجع سابق، ص 78.

الـدول والتهديد بالحرب واستخدام اسلحة الابـادة وتخريب الصلات الاقتصاديةُ العالمية وتكريس سياسة التسلط في العلاقات الدولية».[1]

ورغم أن القادة الامريكيين يحاولون تصوير الحرب الباردة بأنها « لم تكن مجرد حرب للدفاع عن مصالحنا ضد التوسع الشيوعي لكنها حرباً لتوسيع رقعة الحرية والديمقراطية في العالم.[2]

كما أدعى ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نكسون إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك تماماً حيث يؤكد أحد الباحثين الامريكيين « نحن نعارض بمثابرة واصرار الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتنا ففي الوقت الذي تقدم الولايات المتحدة خدمة «لسانية» للديمقراطية فأن التزامها الحقيقي هو لمشروعات الرأسمالية وعندما تتعرض حقوق المستثمرين الأمريكيين للتهديد فعلى الديمقراطية أن ترحل ولابأس أن يحل محلها التعذيب والقتل ويصف عمل القوات الأمريكية ووكلائها الارهابيين في نيكاراغوا والسلفا دورو جواتيمالا بقوله: لم يكن عملهم هو القتل العادي ولكن كان بصفه رئيسه استخدام القوة والتعذيب السادي، تعليق النساء من أقدامهن بعد قطع أثدائهن وتقشير بشراتهن وقطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق ورطم الاطفال بالحوائط والفكرة أو الغاية هي سحق الوطنية التي تدعو للاستقلال والتي قد تجلب الديمقراطية الحقيقية « .[3]

■ الشلل الذي أصاب المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة التي اصبحت مسرحاً للمنافسة بين الشرق والغرب وصندوق رنان لتضخيم الأصوات المطالبة بأنهاء الاستعمار وغطاء لعمليات قمع تتم لصالح الولايات المتحدة وأنها لم تحاول السعي نحو النجاح لأنها لم تعتبر مكاناً للتفاوض بين الدول الكبرى أو بين غيرها من الدول لايجاد الحلول لخلافاتهم بل كانت ميدان معركة أكثر منه مكانا يتم فيه البحث عن السلام وموضوعاً لتسجيل

1 – عدنان الدوري، العلاقات السياسية الدولية، دار الجماهيرية، سرت، 1992، ص 36.
2 – ريتشارد نكسون، ما وراء السلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 47.
3 – نعوم نشوسكي، ماذا يريد العم سام، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 21 وما بعدها.

النقاط أكثر من السعي نحو الوفاق».[1]

وقد عانت من هيمنة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الذي ألغي أي معنى للمساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة هذا المجلس الذي اعطته المادة الثانية عشر من ميثاق الأمم المتحدة سلطة منع الجمعية العامة من مناقشة أي قضية لمجرد أنه يناقشها، وقد اعطت المادة الثالثة والعشرين خمس دول عضوية دائمة في مجلس الأمن ولها وحدها حق الاعتراض وقد جعلت هذه المادة مجلس الأمن هو صاحب القرار في المنظمة بينما الجمعية العامة «التي تظم كل دول العالم» لا تملك غير التوصيات، واستخدام حق النقض من أجل الدفاع عن المصالح الخاصة والاضرار بمصالح الاطراف الأخرى دون أي اعتبار لمصالح الجماعة الدولية.[2]

وقد انعكست التناقضات وصراع المصالح بين المعسكرين الأقوى في العالم على فعالية الأمم المتحدة وادائها لمهامها وعلى دور مجلس الأمن وتسخيره كوسيلة لارهاب الشعوب وترويعها والعبث بمصير العالم « فخلال الفترة من 1946 – 1955 استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض 75مرة واستخدمه 26 مرة في الفترة من 1956– 1965 بينما لم تستخدم الولايات المتحدة هذا الحق في هاتين الفترتين ثم تغير الوضع بعد ذلك ففي الفترة 1966 – 1975 استخدم الاتحاد السوفيتي هذا الحق 7 مرات بينما استخدمته الولايات المتحدة 12 مرة، وفي الفترة من 1976 – 1985 استخدم الاتحاد السوفيتي هذا الحق 6 مرات بينما زاد عدد مرات استخدام الولايات المتحدة له إلى 24 مرة في هذه الفترة هذا ولم يستخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض في الفترة 1986 – 1992 بينما استخدمته الولايات المتحدة 23 مرة خلال هذه الفترة.[3]

وهكذا تحولت الأمم المتحدة من منظمة لحماية الضعفاء من جبروت الأقوياء

---

1 – موريس برتران، امم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 35 ومابعدها.

2 – سامي منصور، نظرة نقدية لمسيرة الأمم المتحدة، العربي، الكويت، العدد 451، 1996، ص 40.

3 – أحمد الرشيدي وأخرون، الامم المتحدة – ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 21.

إلى وسيلة لإرهاب الشعوب واخضاعها والتطاول على حريتها واستقلالها وفرض الأمر الواقع عليها تحت التهديد بتطبيق ما يعرف بالفصل السابع الذي أصبح مصيدة لكل من يجرؤ على رفض غطرسة القوة التي تمارسها الدول الكبرى ووسيلة لتحقيق اهدافها وتصفية حساباتها السياسية مع أمم العالم وشعوبه والامثلة على ذلك لا تحصى فقد صدر القرارين 748-883 بتاريخ 1992/3/31 بفرض اجراءات قسرية ظالمة على ليبيا كانت اضرارها فادحة على أبناء الشعب الليبي الذي قاوم هذه العقوبات الجائرة بعناد واصرار ولم يحن الرأس.

كما اصدر هذا المجلس الظالم خلال الفترة من 2 اغسطس 1990 حتى 29 نوفمبر 1990 «12» قراراً ضد العراق كان أولها القرار رقم 660 وآخرها القرار رقم 671 الذي يجيز استخدام القوة في حالة عدم التوصل إلى حل سلمي للأزمة. [1]

والذي فتح الباب أمام حرب الخليج الثانية التي انتهت بسقوط العراق واحتلاله وتدميره وإدلال شعبه واسقاط نظامه وهذا ما دعي خفيربيريز ديكوبلا الامين العام السابق للأمم المتحدة (1982 – 1991) لأن يصرح «بأن مجلس الأمن هو الذي صرح بالعدوان وليس الأمم المتحدة فالحرب ليست حرب الأمم المتحدة ليس هناك خوذات زرقاء ولا علم لهيئة الأمم وأنا ببساطة تصلني أخبار عن سير الحرب عن طريق تقارير الحلفاء، ولا يمكن القول بأن الأمم المتحدة مسئولة عن هذه الحرب».[2]

وهذا ماجعل الكثير من القادة يوجهون انتقادات لاذعة للوضع الدولي ولحالة الانهيار التي يمر بها وقد عبر عن ذلك الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل غرباتشوف بقوله: «إن الأمن لا يتجزأ وهو يمكن أن يكون متساوياً فقط للجميع أو لا يكون إطلاقاً ويقوم أساسه المتين والوحيد هو الاعتراف بمصالح سائر

1 – عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسئول، وكالة التوزيع الأردنية عمان، 1991، ص 91 وما بعدها.
2 – باترك هارمن، النظام العالمي الجديد (القانون الدولي وسياسة الميكيالين) الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1995، ص 35.

الشعوب والدول والمساواة فيما بينها في الحياة الدولية وأنه لا يجوز نقل الاختلاف الايديولوجي إلى مجال العلاقات الدولية واخضاع السياسة الخارجية له لان الايديولوجيات قد تكون متنافرة أما مصلحة البقاء ودرء الحرب فهي المصلحة العامة العليا.[1]

ودعي إلى قيام «تفكير سياسي جديد ينطلق من فهم العلاقات المتبادلة بشكل عام إذ تكمن في اساسها فكرة بقاء الحضارة على قيد الحياة».[2]

- لم يشهد العالم خلال هذه الفترة حالة من الاستقرار والسلام الذي يعيد الثقة في حكمة من يدعي قيادة العالم وشعوره بالمسئولية فقد تتالت منذ الحرب العالمية الثانية صراعات كان أهمها الحرب الكورية 1950 – 1953 والحرب الفيتنامية 1957 – 1975 والحرب العربية الاسرائيلية 1967 – 1973 – 1982 وحرب الخليج 1990 – 1991 وهناك ما بين 150 – 160 صراعاً وحرباً أهلية اندلعت في انحاء العالم بعد استتباب السلام في عام 1945 ويقدر عدد الجنود الذين قتلوا خلالها بنحو7200.000 دون حساب الجرحى والذين أخضعوا للتعذيب والمشوهين واولئك الذين ماتوا بعد المعارك وبالمقارنة مع عدد الجنود الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى والبالغ عددهم 8.400.000 نستطيع ان نقول أن العالم خاض ما يعادل تقريباً الحرب العالمية الأولى فيما بين عام 1945 – 1990 وفي الواقع أن الكرة الارضية لم تعرف خلال 2340 أسبوع المتد من 1945 إلى 1990 كحد أقصى سوى ثلاثة اسابيع من دون حرب والكلام عن تلك السنوات كونها فترة ما بعد الحرب أنما هو مزيج من السخرية والمأساة.[3]

لقد اثارت هذه المقالة (صدام الحضارات) جدلاً واسعاً في إطراف كثيرة من العالم ودارت حولها مناقشات طويلة وقد طور هنتنجتون هذه المقالة لتصبح كتاباً

1 – ميخائيل غرباتشوف – البيروسترايكا، اعادة البناء والفكر الاشتراكي، بغداد، 1990، ص 162 – 163.

2 – المرجع السابق، ص 258.

3 – الفن وهايدي تافلر، الحرب والحرب المضادة، الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، دار الجماهيرية، سرت، 1995، ص 24.

حمل عنوان « صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي وهذه الأطروحة لم تأت من فراغ فقد سبقتها دراسات تنطلق من نفس الفكرة تقريباً وهي الايمان بسيادة الغرب وتفوقه ومن أهم هذه الدراسات «نهاية التاريخ» التي نشرها فرانشيس فوكوياما وهو باحث امريكي الجنسية من أصل ياباني شغل حتى زمن قريب منصب مدير إدارة التخطيط السياسي في الإدارة الأمريكية وقبل ذلك عمل خبيراً في شركة ريند الامريكية.[1]

هذه الأطروحة التي أدعى فيها صاحبها «بأن النظام الرأسمالي الليبرالي ربما شكل المرحلة النهائية من التطور العقائدي للجنس البشري وبالتالي يصبح هو نظام الحكم الأمثل وبمعنى آخر فأن الوصول إلى هذا النظام هو نهاية التاريخ»[2]، وهو لا يتردد في الادعاء بتفوق الأنسان الغربي عندما يقول: «إننا نحن الذين نعيش ديمقراطيات ثابتة وطويلة الأجل نواجه اليوم موقف غير عادي فنحن نحمل عبء التخطيط لعالم من المفترض أن يكون أفضل من عالمنا هذا.[3]

وفي حين أن فوكوياما توهم بأن الايديولوجية الليبرالية قد انتصرت كونياً وبالتالي أصبحت صالحة لتعميميها عالمياً فأن هنتنجتون أشار للحضارات غير الغربية وهو يرى أن لحظة الشعور بالبهجة في نهاية الحرب الباردة ولدت وهماً بالتوافق والانسجام تماماً كما ولدت الحرب العالمية الأولى وهماً بجعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية وإذا بها تفرز الشيوعية والفاشية والحرب العالمية الثانية افرزت الحرب الباردة وعليه فأن فكرة التوافق بين الشعوب محكوم عليها سلفاً بالفشل بسبب تضاعف الصراعات العرقية وبروز اشكال جديدة من التحالفات والصراعات بين الدول وانبعاث حركات شيوعية وفاشية جديدة واتساع الاصولية الدينية وانتهاء دبلوماسية الابتسامات في العلاقات بالغرب وعجز الأمم المتحدة عن كبح الصراعات المحلية الدموية.

1 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، مرجع سابق، ص 204.
2 – فرانشيس فوكوياما، نهاية التاريخ، دار العلوم الطبيعية، بيروت، 1993،ص 15 .
3 – المصدر السابق، ص 62.

ولم يكتفي هنتجتون بتحديد خريطة الصراع في المستقبل التي تنهض على العرق والايديولوجية والدين في العالم بل ذهب إلى رفع هذا الصراع إلى مستوى الصدام بين الحضارات «وإن العالم كما يراه في حالة فوضى – حافل بالصراعات القبلية والدينية والعرقية ولكن الصراعات التي تشكل الخطر الأعظم على الاستقرار هي تلك التي بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة».(1)

ومن اللافت للنظر أن هنتجتون في تحديده لمفهوم الحضارة يميل إلى اصطناع الغموض والتعميم والقفز من قضية إلى أخرى ليصل إلى احكام تعسفية وهو بصدد تعريف الحضارة منطلقاً في ذلك من مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» وهذا الأمر يمكن ملاحظته بوضوح حين يحصى الحضارات القديمة ويحددها في ثماني حضارات هي الحضارة الغربية والكنفشيوسية واليابانية والاسلامية والهندية والسلافية والاورتودوسية والامريكية اللاتينية وربما الحضارة الأفريقية.

ومن هنا نستطيع القول أنه لم يلتزم بمعيار واحد لتصنيف الحضارات فهو يرى أن الحضارة الغربية تنهض نسبة إلى الغرب وهو جهة جغرافية والحضارة الهندية واليابانية نسبة إلى بلدان والحضارة الكونفوشيوسية نسبة إلى مصلح والاسلامية نسبة إلى دين ثم يحاول رسم علاقة الحضارات بعضها مع بعض أو علاقات الحضارات مع المركز الغرب الأوربي والامريكي.(2)

وهو يعتقد أن الحضارتين الاسلامية والصينية على وجه الخصوص ترفضان التغريب ولا تقبلان الاندماج في الغرب أو التبعية الثقافية.

ومن هنا فأن الصراع حسب رأيه سيكون بينها وبين الغرب عندما يؤكد أنه من المرجح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام والصين متوترة على نحو ثابت وعدائية جداً في معظم الأحوال – علاقات الغرب مع أمريكا اللاتينية وأفريقيا وهما حضارتان أضعف وتعتمدان إلى حد ما على الغرب فسوف تتضمن مستويات أقل

---

1 – صمويل هنتجتون، صدام الحضارات، سطور، القاهرة، 1999، ص 61.
2 – محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997،ص 101.

من الصراع.[1]

وهو يرى بالنسبة للإسلام «أن المشكلة بالنسبة للغرب ليست الاصولية الاسلامية بل الاسلام فهو حضارة مختلفة وشعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته المشكلة المهمة بالنسبة للغرب هي أن الغرب حضارته مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته ويعتقدان قوته المتفوقة إذا كانت متدهورة فأنها تفرض عليه التزاماً بنشر هده الثقافة في العالم.[2]

وهو يرى أن الغرب يختلف عن جميع الحضارات التي كانت قائمة في أن تأثيره طاغ على كافة الحضارات الأخرى التي وجدت منذ سنة 1500 كما أنه هو الذي دشن عملية التحديث التي أصبحت عالمية وكنتيجة لذلك كانت المجتمعات في الحضارات الأخرى كلها تحاول اللحاق به في الثروة والحداثة.[3]

إن فكرة صدام الحضارات لم تأت من فراغ وإنما هي تعبير عن رغبة الغرب في احتواء الحضارات الأخرى من أجل تثبيت مصالحه وحمايتها وهكذا يصل كل من فوكوياما وهنتنجتون إلى نتيجة واحدة وأن اختلفت طريقة التحليل وهي ضرورة سيادة الغرب هنتنجتون يصل إلى هذه النتيجة عن طريق «يجب» وذلك حين يقسم حضارات العالم إلى الغرب والبقية وضرورة أن يقوم متخذو القرار في الغرب بأخذ هذه» الحقيقة « في الاعتبار والعمل على استمرار سيادة الغرب ذات «الثقافة المشتركة مع الولايات المتحدة خاصة، أما فوكوياما فيصل إلى هذه النتيجة عن طريقة» الضرورة « وذلك حين «يفلسف» تاريخياً انهيار المعسكر الشرقي وانتصار الديمقراطية الليبرالية ويعلن أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بذلك وأن سيادة الغرب (عن طريق سيادة الثقافة الديمقراطية) قد اصبحت نهائية ولامجال لتغيرات (جذرية) جديدة في تاريخ الإنسان بل أن كل التغير أنما هو في التفصيلات

1 – صمويل هنتجتون، صدام الحضارات، ص 295.
2 – المرجع السابق، ص 352.
3 – نفس المرجع السابق، ص 488.

وسرعة الشعوب أو بطئها في الوصول إلى النموذج النهائي النموذج ذاته الأخير.[1]

ورغم أن هذه الاطروحات قد وجدت الكثير من الانتقادات المنهجية حيث يرى بعض المفكرين أن هنشجتون أتبع منطلقاً خاطئاً وتحليلاً دافعه سياسي وأن منهجه مستقي من آراء مصادر ثانوية وصحافية سطحية وليس مبنياً على واقع الحضارات والخلافات وأنه في ذلك يشبه المؤرخ الانجليزي برنارد لويس الذي ينتقي المصادر التي تناسبه في سرد تاريخ الشرق الأوسط والاسلام وهذه الافكار التي عبر عنها هنتنجتون أنما تحي روح الحرب الباردة إلا أن العدو بات الاسلام والعالم النامي بدل الشيوعية والاتحاد السوفيتي وهو لا يختلف عن الكثير من الكتاب الذين كتبوا في تلك الفترة لدعم الاستعمار وتبريره.[2]

والسؤال الذي يفرض نفسه هل الصدام هو الأصل في طبيعة العلاقة بين الحضارات أم أن التفاعل والحوار هو الأصل في تلك العلاقة وهل الحضارات بطبيعتها اقصائه تقصي وتهمش الحضارات الأخرى أم أنها تحترمها وتحاورها وتستوعب الاختلاف معها؟[3]

وعند محاولة الإجابة على هذا السؤال سوف نجد «أنه مهما تعددت التيارات المختلفة في رؤيتها للعلاقات الدولية فأنه يمكن تصنيفها ضمن مدرستين أساسيتين هما:

المدرسة المثالية: التي تذهب إلى أن العلاقات الدولية من حيث الجوهر هي علاقات تعاون أما الصراع والتنافس الدولي فهو مجرد عارض تاريخي يرتبط بتناقضات أيديولوجية طارئة يمكن تسويتها بإيجاد آليات تقضى على هذا التناقض الايديولوجي.

وعلى العكس من هذه المدرسة فأن المدرسة الواقعية تذهب مذهباً مختلفاً حيث تستنتج أن الصراع الدولي هو القاعدة التاريخية التي تحكم العلاقات الدولية أما الاستقرار والسلام فهو الظاهرة العرضية في التاريخ الإنساني.

1 – تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي، بيروت، 1999، ص 75.

2 – زكي الميلاد، المسألة الحضارية – كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، بيروت، 1999، ص 46.

3 – إبراهيم أبو خزام، علاقة الحضارات، دراسات، العدد 19، 2004، ص 11.

ويستند اتباع المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية إلى أن المجتمع الدولي غير منظم وتسوده الفوضى ويرى انصار هذه المدرسة في العصر الحديث أن المجتمع الدولي هو مجتمع «دول ذات سيادة» فلا يشكل جماعة ذات مصالح مشتركة وأنه بوضعه الحالي لا يصل في تنظيمه في مؤسسات وأجهزة إلى المستوى الموجود داخل الدولة وبالتالي أمام غياب المشرع والقاضي وسلطة الالزام على المستوى الدولي فأن العلاقات الدولية لا يمكن أن تكون الا علاقات غير منظمة لأنها تستند إلى تقدير الدول في استخدامها لقراراتها وقواها بما في ذلك القوة المسلحة أو التهديد بها وهكذا يرى اصحاب هذا الاتجاه بأن ما يجعل المجتمع الدولي يتصف بالفوضى هو امكانية استخدام القوة في أي لحظة.[1]

بينما يرى أنصار نظرية اللعبة أو المباراة أن المجتمع الدولي يمكن تصوره فريقاً في لعبة دولية أطرافها الدول المشاركة في العلاقات الدولية وهذه النظرية تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم وتتقاطع ولكل منهم بعض السيطرة الدولية على الموقف الذي يتعاملون معه وبالتالي فأن الخطط والحركة التي تنفذها هذه الاطراف في اللعبة الدولية غير محكومة فقط بمصالح كل طرف وحده وإنما يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح الاطراف الأخرى في العلاقة – والخلاصة في دراسة العلاقات الدولية والتنظيم الدولي والعوامل المؤثرة فيه ونظرياتها سوى التقليدية (المدرسة التاريخية – المدرسة القانونية – المدرسة الواقعية) أو المعاصرة (نظرية المنهج السلوكي ونظرية اتخاذ القرارات ونظرية اللعبة أو المباراة) تؤكد أن القوة بمعناها العام للدولة هي الاساس في العلاقات الدولية فمقدار ما لدى الدولة من قوة تكون لها القدرة على التأثير في ساحة العلاقات الدولية.[2]

وهذا يعني أن الصراع يمكن أن يولد في اية لحظة ويمكن أن يتجدد ويتطور

1 – أحمد عبد الحميد مبارك، الاسلام والعلاقات الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998، ص 47.
2 – المرجع السابق، ص 52 – 54.

لكنه صراع بين وحدات سياسية محكومة بعوامل القوة والقدرة والإرادة والمصلحة والتأثير وليس بين كيانات ثقافية أو اجتماعية تجمعها قواسم حضارية مشتركة لأن التناقض يمكن أن يوجد بين ذوي الحضارة الواحدة عندما تتقاطع أو تتناقض مصالحهم والتحالف يمكن أن يوجد بين ذوي الحضارات المختلفة عندما تستدعي مصالحهم ذلك وفي متناول ايدينا عشرات النماذج والأمثلة التي تؤكد أن الصراعات الدولية المعاصرة وربما حتى القديمة منها كانت في أغلبها محكومة بعامل المصلحة وحجم القوة المتأتية للدفاع عن هذه المصلحة أو حمايتها أو تحقيقها دون أن يكون للعامل الحضاري دور حيوي في تشكيل هذه القوة أو تحريكها.

ورغم أن نظريات الصراع هي من أهم وأشهر النظريات التي ازدهرت في تفسير العلاقات الدولية وأن الكثير من الاحداث التاريخية التي مر بها المجتمع البشري قد تم تحليلها ودراستها على ضؤ معطيات هذه النظريات لكننا إذا استبعدنا من كل ما كتب حول فكرة صدام الحضارات تلك الكتابات التي أتسمت بالانفعال والحماس والتعصب وافتقدت إلى الموضوعية في تناولها لهذه الأطروحة وبدلاً من أن تتجه لمناقشة الموضوع ركزت اهتمامها بصاحب الأطروحة وانحيازاه وعلاقاته المشبوهة بأجهزة الاستخبارات الامريكية دون أن تعطي للعمل نفسه الوقت والحيز الكافي للدراسة والتحليل والنقد.

فأن الكثير من هذه الكتابات والردود اكدت على أن «هنتنجتون قد اخطأ كثيراً في كتابه صدام الحضارات وأول الخطأ في منهج تفكيره وفي الأداة التحليلية التي أختارها لتوصله إلى فكرة صدام الحضارات، فصدام الحضارات هو المرحلة الرابعة وربما الأخيرة في تاريخ الجنس البشري فالتاريخ في نظره ينقسم إلى أربع مراحل مرحلة صراع الملوك والاباطرة ثم صراع الشعوب فيما بينها ثم الصراع الايديولوجي الذي فتح الأفاق للمرحلة الرابعة وهي صدام الحضارات.

ومصطلح الصدام الذي استخدمه ينطوي على معاني مرعبة أكثر من تلك التي تعنيها الحرب فهو مواجهة شاملة وقاسية ليس بين الدول والشعوب بل بين كتل

انسانية هائلة – انها الكراهية تنبعث منها الحضارة الغربية وتأسست عليها منذ فجر انطلاقها.

فالحضارة التي ابتدعت بالأمس فكرة الاستعمار وبررتها بعبء الرجل الأبيض والتي مارست ابشع أنواع القتل والتدمير في القرنين الماضيين لا يمكنها أن ترفع غير شعار الصدام الحضاري، والحضارات تتفاعل وتتنافس عند سيطرة القيم الخلقية على نظرتها إلى الآخر لكنها تندفع نحو الحروب والصدمات عندما تصاب بالخواء الروحي.[1]

لقد أخطأ هنتنجتون كثيراً في تحليله لفكرة الصراع وأطرافها ومكوناتها ودوافعها واسبابها وكان انتقائياً في اختيار الأمثلة التي اخضعها للتحليل والدراسة ومنحازاً وانطلق من تصورات واحكام مسبقة وأقام دراسته على فرضيات لم تكن دقيقة وصادقة في كل الأحوال بالإضافة إلى أنه نصب نفسه حكماً في قضايا شائكة ومعقدة كانت مصادره في بعض المعلومات عنها غير نزيهة وليست محايدة ومن الصعب الثقة في محتواها وأهدافها واتسمت أراءه في بعض الأحيان بالسطحية وعدم العمق في دراسة الحضارات الانسانية ومكوناتها وتراثها وتفاعلها وعلاقاتها ومصادر قوتها الحقيقية.

وجاء تناوله لبعض الحضارات الغنية كالحضارة الافريقية مثلاً في شكل تغطية صحفية منحازة وغير منصفة هدفها تقديم صورة مظللة وغير حقيقية لتشويه هذه الحضارات وتهميشها ويأتي ذلك كله في إطار الجهود المحمومة والمنحازة التي يبذلها الغرب ليكون النموذج الأوحد في حياة الناس وثقافتهم ولتكون ثقافته هي المصدر الوحيد للسعادة والرخاء الإنساني وليس أمام الجميع إلا أن يفتحوا عقولهم لاستقبالها واستيعابها والتعامل معها وتكييف أوضاعهم حسب متطلباتها.

لا يستبعد هنتنجتون فكرة الصراع في العلاقات الانسانية لكنه بدلاً من تصوره بين دول ونظم ومؤسسات تقودها مصالحها وظروفها وعوامل قوتها وضعفها يراه

1 – إبراهيم أبو خزام، علاقة الحضارات، دراسات، مرجع سابق، ص 20 – 21.

بين حضارات تجمع في إطارها دولاً ذات سمات حضارية واحدة أو متشابهة.

وهو فيما أرى أصاب أولاً وأخطأ أخيراً؛ لأنه من الصعب استبعاد خيار الصراع وفكرته في العلاقات الإنسانية عموماً لكن من الصعب أن نتخيل أن أطراف الصراع سوف تكون حضارات وليس دولاً وكيانات سياسية لأن الكثير من المعطيات المعاصرة وحتى التاريخية لا تعطينا الأدلة والشواهد التي تجعلنا نثق في هذا التحليل ونتبنى هذا التفسير لأطراف الصراع.

- إن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وهما من أكبر وأخطر الصراعات التي مرت بها الانسانية عبر تاريخها الطويل والتي كان ضحاياها عشرات الملايين من البشر لم تكن صراعاً بين حضارات متناقضة بل كانت صراعاً وصداماً بين إطراف في حضارة واحدة هي الحضارة الغربية.
- كما أن الصراعات التي تدور رحاها اليوم في مختلف قارات العالم لم يتوفر دليل حقيقي على أنها تعكس صراعاً للحضارات بقدر ما يتوفر عشرات الأدلة على أنها تعكس صراعاً بين دول وكيانات بشرية تقودها المصالح بغض النظر عن طبيعة المصلحة التي تحرك هذه الصراعات أو يمكن أن تحققها لأي طرف من أطراف الصراع.
- الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها ما يقرب من 45 مليون قتيل والصراعات العسكرية التي استمرت في مناطق مختلفة من العالم حتى جاوزت 200 صراع دموي وصل عدد القتلى فيها إلى أكثر من 27 مليون فرد كانت كلها على أرضي الدول النامية والتي قاست بطبيعة الحال أغلب الخسائر الفادحة في الأرواح والجرحى والمنشآت يضاف إلى ذلك ملايين من البشر الذين فقدو مأواهم وهاجروا في جماعات زاحفة على الدول المجاورة لهم لمجرد الإبقاء على حياتهم.
- الصراعات المدمرة اليوم يذهب ضحيتها ثلاثة مدنيين من بين كل خمسة يلقون حتفهم وهذا يعني أن الاتفاقيات الدولية التي تشترط أوضاعاً خاصة

بالنسبة للمدنيين في الحروب مثل اتفاقيتي لاهاي 1899 وكذلك 1907 وما لحق بها من بروتوكولات وغيرها من الاتفاقيات لا اعتبار لها ولا تطبق وبطبيعة الحال فالحروب الذرية أو البيولوجية أو الكيميائية لو قامت فأنها لا تفرق بين مدنيين عزل وقوات مستعدة ومدربة على القتال.[1]

فأين موقع الحضارات وصراعاتها بين هذه الأوضاع وأي معنى للحضارة وأي وجود لها عندما تصبح حياة الملايين وموتهم مرهونة بقرار يتحكم في اصداره قليل من البشر يمكن أن يغريهم جنون القوة ونشوة النصر إلى ارتكاب حماقات تدفع الانسانية تمنها فادحاً دون أن يدفع الفاعل الحقيقي ثمن جرائمه أو حتى يسأل عنها !!

وفي عالمنا اليوم الذي أصبحت فيه عوامل القوة خارج نطاق السيطرة ووصلت إلى مرحلة من التوحش بالتوسع في صناعة وسائل التخريب والدمار الشامل وزيادة فاعليتها وصارت قرارات الحرب والغزو والاحتلال في أيدي قليلة لا تقودها دائماً عقول حكيمة تتسم بالشجاعة والمسئولية بقدر ما تحركها اطماع وأحلام ذلك العدد القليل من القادة الذين يتحكمون في مصادر القوة ومصائر الشعوب ويتحكمون في توجيه تلك المصادر واستخدامها لا نجد من الشواهد ما يقنعنا أن الصراعات وحالات الفوضى التي تجتاح عالمنا اليوم أنما تعبر عن صراع للحضارات بقدر ما نجد عشرات الشواهد أنها محكومة بدوافع المصالح والاطماع والاحلام التي ليس لها أدنى علاقة بأي شكل من أشكال الحضارة ولا حتى بحضارة أصحاب تلك المصالح والاطماع والاحلام.

وأن الاحلاف والتحالفات التي نراها اليوم بين الاقوياء وحتى بين الضعفاء بين الاغنياء وحتى بين الفقراء وتبدل هذه التحالفات وتغيرها وتداخلها لا علاقة لها بحضارة أطرافها بل بمصالحهم واطماعهم وأحلامهم.

- إن الولايات المتحدة التي تنتمي للحضارة الغربية هي التي صنعت ودربت

1 – يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996، ص 57.

ودعمت حركة طالبان في افغانستان تحت شعار محاربة الإسلام للشيوعية وعندما احترقت ورقة طالبان في مواجهة الشيوعية تحولت هذه الجماعة إلى أشد اعداء الولايات المتحدة ولم تتردد في اعلان حرباً عليها وغزو هذا البلد واحتلاله واسقاط نظامه وهو حليف الأمس.

لم تكن الحضارات هي التي تتصارع في هذه الحالة لكنها المصالح والاطماع والاحلام وقبل ذلك ساعدت على اشعال الصراع والحرب بين العراق وإيران بتمويل وتسليح العراق ضد إيران بهدف اضعاف الطرف الأول واعداد تدمير الطرف الأخر.[1]

والولايات المتحدة التي لم تخف دعمها للنظام العراقي السابق في حرب طويلة مع إيران بعد سقوط الشاه والتي فاق ضحاياها المليون وأما خسائرها المادية فهي أكبر من أن تحصى هي ذاتها التي لم تتردد في غزو العراق وتدميره واحتلاله واسقاط نظامه وأسر قادته عندما تقاطعت المصالح وصارت مصالح الغرب مهددة أو يمكن أن تقع تحت طائلة التهديد دون أن يكون لذلك علاقة بالحضارة التي ينتمي لها الذين قادوا هذه الحملة الغير مسبوقة أو الذين اطيح بهم أو الذين تم تنصيبهم بعد ذلك فقد كان الهدف الحقيقي لحرب الخليج بالنسبة للرئيس بوش هو تحطيم العراق واعادة تأكيد الزعامة الامريكية بما يمكن الولايات المتحدة من مراقبة انتاج النفط في الخليج إضافة إلى تخليص إسرائيل من خطر البلد العربي الوحيد الذي تجاوز التخلف ويكاد يكون قريباً من أن يصبح قوة موازية لإسرائيل في المنطقة.[2]

- والولايات المتحدة الامريكية بعد حربين عالميتين لأجل توزيع جديد للعالم بين من يملك إمبراطورية ومن كان يطمع في تكوينها أعيد توزيع الأدوار – أوربا المهمشة في عام 1945 بدولها المنتصرة والمهزومة فقدت الهيمنة أمام الولايات المتحدة التي كانت الحربين العالميتين مصدر رزق لها حتى أصبحت

1 – روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، دار الشرق، ط 2، 2000، ص 120 .
2 – جان بيتر شوفمان، فكرة عن الجمهورية، دار الجماهيرية، سرت 1993، ص 127 .

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيدة العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً خصوصاً عقب تفكك الاتحاد السوفيتي – النظام العالمي الجديد كان يحلم به القادة الامريكيون هو تسميه بديلة للهيمنة الشاملة على العالم وبعد التخلص من الند العتيد الاتحاد السوفيتي الذي ضحى به قادة روسيا دعاة التفتت القومي أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية وتنفيذها وليتحول دورها إلى ساتر ومبرر قانوني للمخططات الأمريكية وإدارة التنصل من الجرائم واثبات البراءة للإدارة الأمريكية.[1]

والولايات المتحدة لا تجد حرجاً في ممارسة رسالتها في نشر الطغيان بصورة انتقائية:

"فنشر فرقة امريكية هائلة شمال العراق لحماية الاكراد أما بالنسبة لأكراد تركيا" بضعة ملايين " فلا حق لهم في هذا التدخل الإنساني الشهم !! رغم ما يلاقيه أكراد تركيا من اضطهاد وقمع يصل إلى درجة الابادة وقد اشتركت اخيراً وكالة المخابرات المركزية الامريكية مع الموساد الاسرائيلي والحكومة التركية في احكام الحصار حول "عبد الله أوجلان" زعيم أكراد تركيا ودفعه من دولة إلى أخرى حتى تم القبض عليه في كينيا حدث ذلك اثناء فرض الولايات المتحدة وانجلترا حظراً على الطيران العراقي في شمال بغداد تحت زعم حماية اكراد العراق.

ومأساة الشعب العراقي من الصور الأكثر بروزاً لهذا التناقض بعد امطار العراق وقت الحرب بما يوازي حجم المتفجرات التي القيت على هيروشيما ثماني مرات قاتلة حسب ادنى تقديرات للصليب الأحمر الدولي 220.000 من الأفراد تلك هي خلاصة الحماية للقانون الدولي الذي يسير دون شك في اتجاه واحد يستخدمونه لمواجهة ضم الكويت ويتناسونه عند تقييم قضية ضم القدس.

لأنه في الحقيقة القدس مدينة مقدسة لكن مدينة الكويت هي أكثر تقديساً بالأف المرات طالما هي محاطة بآبار النفط.[2]

■ تشير أحدى الدراسات أنه « بتقديرات الثمانينات التي توصل إليها علماء

1 – روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، مرجع سابق، ص 112.
2 المرجع السابق، ص 125 – 126.

الـذرة والطبيعة فأن أي حرب نووية محدودة تنشب داخل أوربا ستبلغ تقديرات ضحاياها نحو 100 مليون نسمة قتلى على الفور و68 مليون يموتون بعدهم بتأثير الإشعاع النووي بمجموع قدره 168 مليون يضاف إليهم 150 مليون مصاب اصابات خطيرة وبهذا يبلغ إجمالي ضحايا الحرب بشكل أو بأخر نحو 318 مليون نسمة أو نحو نصف القارة مقابل 139 مليون أو ثلثي السكان في حالة الولايات المتحدة أضف إلى هذا أن الغلاف الجوي الأوربي سوف يتشبع بالغازات والدخان إلى حد يجعل النهار ليلاً بحيث يقضي على الزراعة وكل الكائنات الحية ولهذا فأن من افلت من الموت لن يفلت بعده من المجاعة والمرض.

هذه صورة أما الصورة الثانية فتتسع لتشمل نصف الكرة الشمالي فالمقدر أن اندلاع حرب نووية بين العملاقين سيعني على الفور انطلاق أو تبادل قذف نحو 15 إلف قنبلة نووية (بالتحديد 14746) سوف تصب اساساً على نحو 145 مدينة أوربية فئة 200 ألف نسمة والمقدر بعد هذا أن عدد ضحايا هذه الحرب في الأربع والعشرين ساعة الأولى سوف يبلغ 750 مليون نسمة من القتلى ونحو 350 مليون من الاصابات الخطيرة أي أن المجموع 1100 مليون أي نحو ربع البشرية «في ذلك الوقت» المعني المباشر لهذه التقديرات وامثالها هو ببساطة أنه إذا اتخذت الحرب النووية ابعاد عالمية فلن تترك على ظهر الارض من بقايا البشر إلا قليلاً من الافريقيين وكثير من الصينيين كما عبر خروتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي الأسبق وحتى القوتان الأعظم نفسها لو دخلتا حرباً نووية محدودة أو شاملة فالمقدر انهما تخرجان منها وقد انزلقتا على افضل الامور إلى دول محطمة مخربة من الدرجة الثانية أو الثالثة فاقد تين بذلك ليس فقط صدارتهما في العالم لدول ثانوية اصغر بل وربما كذلك مستقبلها ذاته.[1]

وتشير احدى الدراسات أن عشر قنابل ذرية من النوع الأكبر مما كان معروفاً سنة 1954 تعادل في قوتها التدميرية كل ما القي جميع المتحاربين في الحرب

1 – جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق بيروت، 1983، ص 256 – 257 .

العالمية الثانية من قنابل والغام ومتفجرات، وفي منتصف الستينات اعلن الاتحاد السوفيتي أن رأساً ذرية واحداً مما يستطيع أن يقذف يعادل نفس القوة برمتها بل قوة كل ما استخدم من متفجرات في جميع حروب البشرية، أما بعد ذلك بسنتين فالمعروف أن الولايات المتحدة تملك من الرصيد النووي ما يكفي لتدمير العالم باسره ثلاث مرات أو أربع بينما كان الاتحاد السوفيتي أكثر تقشفاً وتفاؤلاً ويكتفي باحتياطي يكفي لتدميره مرة واحدة فقط أما الأن فأن غواصة نووية واحدة تحمل من القوة النووية ما يعادل القوة التدميرية لجميع الأسلحة التي اطلقت خلال الحرب العالمية الثانية بأسرها وآخر ما يقال في هذا المجال أن بالعالم مخزوناً من الأسلحة النووية يكفي لتدمير الأرض جميعاً عشرات المرات والمقدر أن مجموع الترسانة النووية للقطبين الأعظم (1982) معاً يعادل 8 مليارات طن من مادة ت ن ت الشديدة الانفجار بينما ما تملكه الدول النووية الآن في العالم تعادل قوته قوة مليون قنبلة من نوع التي القيت فوق هيروشيما وهذا الوضع يجعل العالم وجهاً لوجه أمام الانتحار أو الانقراض».[1]

فماذا تحمل هذه اللوحة المرعبة من صور الحضارة ومضامينها وأي معنى للحضارة التي يتبارى أطرافها للتعجيل بدفن الانسانية في مقبرة واحدة.

إن هذا يعني ببساطة أن صراع المصالح أو صراع الاحلام والطموحات التي قد تثير بعض المغامرين من قادة العالم قد تنتهي إلى فناء البشرية وانتحارها وهنا لامجال للحديث عن صراع الحضارات لأن شهوة الشر عندئذ تكون قد قطت على كل شيء بما في ذلك خيوط الحضارة التي نسجتها أجيالاً من مختلف الشعوب والأمم وكان يجب أن يولد العقل الذي يحميها ويحافظ عليها ويطورها ويستثمرها ويوظفها لخدمة رفاهية الأنسان واستقرار البشرية وابعاد شبح الخوف والرعب والمرض والفقر والجهل والأمية والجوع عنها.

■ تشير إحصاءات الأمم المتحدة بأن الحروب في عهد الأمم المتحدة منذ تأسيسها سنة 1945 حتى 1995 وصلت إلى 250 حرباً قتل فيها ما

1 – المرجع السابق، ص 255.

يقـرب من 87 مليون من المدنيين اغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ ودمرت أموال ما يقارب من 170 مليون شخص.(1)

وأن جيوش القوى الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لم تلعب ابداً دوراً وطنياً بعد الحرب العالمية الثانية بل كانت آلة للإرهاب الايديولوجي والمقاصد المسيطرة أن لم نقل التجارية سواء كان الأمر بالجيش الأمريكي وتدخله في فيتنام وبلدان أمريكا اللاتينية لفرض أو المحافظة على الأجهزة السياسية والعسكرية الأكثر عبودية والأكثر فساداً أو كان يتعلق بالجيش السوفيتي الذي ولد من الشعب مع ثورة اكتوبر والتحم به في الحرب الكبرى ضد النازية الهتلرية والذي لم يستعمل منذ ذلك الحين الا كأداة احتلال أو حتى إداه غزو (تشيكو سلوفاكيا) لمنع الشعوب المجاورة من الالب إلى الحدود الصينية من خلق طرازها الخاص من الاشتراكية.(2)

بل أن بعض الصراعات المؤلمة تحولت لدى البعض إلى مناسبة للابتزاز وتحقيق المغانم فقد اكدت بعض الدراسات أن مجمل ما جمعته الولايات المتحدة الامريكية أثناء حرب الخليج من الاطراف التي اجبرت على تمويل هذه الحرب كان 64 مليار دولار وأن تكاليف هذه الحرب كانت 31 مليار دولار فقط أي أنها خرجت من هذه الحرب بأرباح صافية قدرها 33 مليار دولار لانعاش الاقتصاد الامريكي.(3)

كما تشير بعض المصادر إلى أن الاتحاد السوفيتي أيضاً قد قبض 4 مليارات دولار كمساعدات من السعودية إزاء موقفه من هذه الأزمة حسبما اكد وزير الخارجية الامريكية الأسبق جيمس بيكر في كتابه سياسة الدبلوماسية، الثورة والحرب والسلام 1989 – 1992.(4)

بالإضافة إلى ما تحصلت عليه بعض الدول التي شاركت في هذه الحرب من مكاسب تمثلت في اعفائها من تسديد ديونها أو شطب هذه الديون أو تقديم اشكالاً من الدعم المالي المباشر لها مما جعل مأساة شعب العراق تتحول عند البعض إلى

1 – سهيل حسين، حقوق الأنسان والاسلام، دار الفكر العربي، بيروت، 2001، ص 25 .

2 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، 1988، ص 99 – 100 .

3 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، مرجع سابق، ص 277.

4 – المرجع السابق، ص 279.

مناسبة وفرصة لمعالجة أوضاع كان من الصعب لها أن تعالج.

■ أن تضخم القوة وتنوعها إذا لم يوجه التوجه الحكيم قد يؤدي إلى هز الاستقرار العالمي ونشر الرعب والخوف وادخال الانسانية دوامة من الازمات المتلاحقة ويؤدي إلى العبث بمصائر الأمم والشعوب وتحويل المجتمع الانساني إلى غابة يكون الاحتكام فيها إلى منطق القوة وليس إلى قوة المنطق.

وفي هذا الصدد أكد الزعيم الفرنسي الراحل شارل ديجول «إن أخطر ما يواجه العالم في القرن العشرين هو تضخم قوة أمريكا خارج كل الحدود» ومن الناحية العلمية البحثة يمكن أن نلخص جوهر مشكلة الولايات المتحدة في العالم في أنها بحكم ظروف خاصة جداً جغرافية وتاريخية وصلت إلى الصدارة العالمية قبل الأوان، وقبل أن تكون مؤهلة بالتاريخ والتجربة والنضج ولعل هذا هو السبب الذي حدا بمؤرخ مثل توينبي إلى أن يتوقع أمد حياة قصيراً للصدارة الامريكية في العالم فلا يتنبأ بأكثر من 50 سنة على الأكثر من البداية إلى النهاية وهو مدى قصير للغاية إذا قورن بالصدارة البريطانية أو الفرنسية في الماضي – أما من الناحية العملية فأن عناصر القوة الامريكية لم تعد مفتاحاً اساسياً من مفاتيح السياسة العالمية فقط بل واخطر عناصر الصراع والصدام الدولي المحتمل.[1]

إن العالم اليوم لم يعد مقتصراً على أوربا وحدها كما وأن التاريخ الأوربي لم يعد في الوقت الحاضر التاريخ العالمي وحده ذلك أن شعوب قارات أخرى قد اعتلت المسرح العالمي، وبساط الحضارة بساط تنسجه ايدي كثيرة وكلها تهبه طاقتها وكلها تستحق الثناء والتقدير، والاحداث المعاصرة تؤكد أن أوربا التي استفادت دائماً من كونها مهيمنة واستعمارية تجد نفسها اليوم في الطريق إلى أن تصبح مستعمرة.[2]

ولأن السياسة بين الدول كما يراها موجتارو هي صراع من أجل القوة ومهما تكن الغايات البعيدة للسياسات تبقى القوة دائماً الهدف المباشر لها والسبب في

1 – جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 380 .

2 – روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، مرجع سابق، ص 200.

تحقيق هذا الهدف هو فرض إرادة دولة على الدول الأخرى أو شعوب اقاليم أخرى والعلاقات بين الدول محسوبة على أساس المصلحة المحدودة بالقوة.[1]

وأن اية أمة مهما توفرت لها من اسباب القوة لا يمكنها أن تدعي القدرة على الاستقرار على قمة هرم المجد إلى الابد لان جلوسها محكوماً بمجموعة من العوامل والاوضاع والظروف وقد نبه الى ذلك ابن خلدون في مقدمته منذ ما يزيد عن ثمانمائة سنة.

وبدلاً من تلك الدعوات التي تقوم على التعصب وتجاهل حقائق التاريخ بتمييز حضارة عن أخرى والادعاء بقدرة هذه الحضارة على فرض نفسها على كل الأمم والشعوب والعمل على تسويق ثقافتها والترويج لها غازياً بديلاً لثقافة الآخرين وحضارتهم يجب أن تستفيد البشرية من هذا التنوع والاختلاف.

لأنه من المستحيل على فرد أو أفراد ينتمون إلى أحدى الحضارات أن يفهموا حضارة أخرى غير حضارتهم فهماً كاملاً ودقيقاً وذلك بسبب العناصر الغريبة عنهم، هذه العناصر التي تتشكل منها تلك الحضارة.[2]

لكل ثقافة اسلوبها الخاص أو روحها المتميزة كما يحلل «شبنجلر» والذي لا يمكن تخفيضه إلى ثقافة أخرى وأنه لم تتعرض ثقافة للتحطيم بواسطة ثقافة خارجية من بين كل الثقافات سوى ثقافة واحدة هي ثقافة المايا في مرحلتها المكسيكية أما الثقافات الأخرى التي ماتت أو هي تحتضر الأن بفعل شيخوخة الحضارة وهو يؤكد بأن الثقافة الغربية ظهرت حوالي سنة 900م ومن ثم فأن نهايتها اصبحت وشيكة حيث أن عمر أي ثقافة يبلغ حوالي الألف عام عادة.[3]

ومن المؤكد أن الشعوب والأمم تتبادل الثقافات وتستفيد من ابداعات بعضها وهو الوضع الذي يحقق للبشرية الوفاق والتعايش والتفاهم الذي يشكل الارضية المناسبة للسلام، ومهما تعالت اصوات دعاة الصدام والصراع فأن الانسانية تملك

1 – على محمد شمبش، العلوم السياسية، النشر والتوزيع، طرابلس، 1979، ص 219.
2 – روجيه جارودي، امريكا طليقة الانحطاط، مرجع سابق، ص 14.
3 –نيقولا بتماشيف،نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها،دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،1991،ص403-404.

رصيداً من الحكمة ما يمكنها من اجتياز هذه المحنة والاتجاه نحو التفاعل والتعاون والتكامل من أجل كوكب يعيش بأقل قدر من المتاعب والاخطار.

وبقدر ما تدين البشرية للعقل الغربي الخلاق ما قدمه من انجازات في اعقاب الثورة الصناعية وما حققه من تقدم مادي على مختلف الاصعدة فأن ذلك لا يعطي للغرب الحق في الادعاء بأنهم صناع الحضارة الوحيدين وأن يتجاهلوا ما قدمته وساهمت به مختلف الحضارات الانسانية الأخرى لقد كان ظهور الاسلام وانتشاره عاملاً انقد الكنيسة من الانحدار وارغمها على اعداد نفسها لمواجهة تلك القوى المعادية دينياً وفكرياً ومادياً ولعل أكبر دليل على هذا هو أن الغرب بقى في تأخره ثقافياً واقتصادياً طوال الفترة التي عزل فيها نفسه عن الاسلام ولم يبدأ ازدهاره ونهضته الا حين بدأ احتكاكه بالعرب سياسياً وعلمياً وتجارياً واستيقظ الفكر الأوربي على قدوم العلوم والآداب العربية من سباته الذي دام قروناً ليصبح أكثر غنى وجمالاً وأوفر صحة وسعادة.[1]

أما تلك الدعوات التي تقوم على تعظيم الذات والجهل والتعصب وانكار الآخر وتجاهله فهي دعاوي محكوم عليها بالتلاشي والهزيمة لأنها تقف في مواجهة حركة التاريخ وإرادة الشعوب التي لا تهزم ولا تقهر ابداً.

أن العداء الديني والتعصب الاعمى كانا اسواء قائد للشعوب حرماها من الحياة والازدهار ولئن كان التقارب بين الشرق والغرب في فترات متباعدة قد أدى إلى نقل الحضارة العربية إلى أوربا لتبدأ نهضة الغرب فأن التنازع الذي تم بينها قد مثل هو الآخر دوره في شحذ الهمم وخلق الحضارة الغربية.[2]

وهذا ما يفند الادعاء الذي طالما راود احلام بعض القادة في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة في إطار نشوة القوة التي انتابتهم عشية انتصارهم في الحرب العالمية الثانية والتي تجددت في اعقاب تراجع دور الاتحاد السوفيتي وتفككه « بضرورة أن يكون الدور الريادي للولايات المتحدة مستمراً لأنها اعظم

1 – زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، دار الأفاق، بيروت، ط4، 1980، ص 541.
2 – المرجع السابق، ص 542.

وانجح تجربة اجتماعية شهدها التاريخ كما كتب الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون.[1]

أو على النحو الذي عبر عنه الرئيس الامريكي الأسبق جورج بوش عندما راوده حلم بناء نظام عالمي جديد تكون مقاليد قيادة العالم فيه بيد الولايات المتحدة ففي 25 سبتمبر 1991 قال بوش من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة متحدثاً عن اختفاء القوة المنافسة لأمريكا «ليس للولايات المتحدة النية أن تفرض حلف أمريكا ولكن سنضل ملتزمين ولن ننسحب ونتقوقع في الانعزالية نحن تقترح تقديم الصداقة والقيادة».[2]

والصداقة وفق طريقة التفكير الامريكية لا تحمل إلا تفسيراً واحداً اما ان تكون عبداً أوعدواً، لذلك لم تتردد الولايات المتحدة فى تفسيرها لمعنى الصداقة والقيادة العالمية ان تتصرف على نحو غير مسبوق لتستحق عن جدارة لقب زعيمة الارهاب العالمي.

وقد استعمل جورج بوش تعبير النظام العالمي الجديد 274 مرة خلال مقابلاته الرسمية واحاديثه العامة في الفترة من أغسطس1990 عندما اجتاح العراق الكويت حتى مارس1991 عندما تم إخراج العراق من الكويت ولكن من شهر مارس 1991 وحتى انتهاء رئاسته فى يناير 1992 لم يذكر هذا التعبير سوى ثلاثة مرات.[3]

إن هذه النزعة التي تقوم على استخدام القوة في اخضاع الآخر وقهره وتهميشه ليس لها علاقة بالحضارة ولا بأي حضارة لأنها تعكس انفجار المصالح والاطماع والاحلام على نحو تكرر كثيراً في حياة البشرية ولم يكن هولاكو وجنبكيزخان وهتلر وموسيليني وكل طغاة الدنيا السابقين والحاليين إلا نماذج لنوع من التفكير المريض

1 – ريتشارد نكسون، ما وراء السلام، مرجع سابق، ص 169.
2 – ماتريك هارمن، النظام العالمي الجديد – القانون الدولي وسياسة المكيالين، دار الجماهيرية، بيروت، 1995، ص 38.
3 – محمد حسنين هيكل، مصر والقرن الواحد والعشرين، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص 19.

الذي يقوم على مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة وفي إطار انتصار الخوف تصبح المبادي عديمة الفائدة والجدوى لأنها عندئذ ستكون هدفاً لجحيم الطغاة وعدوانهم وفي هذه الحالة «لا يفلت من العبودية الا من أمكنه أن يحدد بحرية أهدافه الخاصة وأن يشارك في ابداع التاريخ الإنساني ابداعاً مستمراً.[1]

كما عبر رئيس سنغافورة لي كوان هيو للرئيس الامريكي الأسبق نيكسون في مقابلة معه عام 1967 هناك الاشجار والمتسلقات وبينها الشجيرات فأما الاشجار العملاقة فهي روسيا والصين وأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وأياً من الامم الأخرى فمن بينها الشجيرات التي تدخر في جدورها ما قد يجعل منها اشجار عملاقة بيد أن غالبية ما بقي منها هي متسلقات تصارع فقرها للموارد أو فقرها للقيادات.[2]

ورغم الهزائم المتلاحقة التي منيت بها السياسات الامريكية في العالم فأن هاجس احتواء العالم واستعماره مازال يسيطر على تفكير قادة هذه الدولة.

«ففي اتون فيتنام انصهر غرور الغطرسة الامريكية ثم أنضجتها نارها من أوهام الشباب والفتوة والعافية وبالوفاق أفاقت الولايات المتحدة على الحقيقة القاسية وهي أنها ازاء تحديات لم تعرفها من قبل وأنها كما عبر الرئيس الامريكي وقتها «نيكسون» لم تعد وحدها مع الاتحاد السوفيتي على قمة العالم وأن هناك قادمين جدد على الطريق ومنافسين أقوياء على الصدارة العالمية – ورغم ذلك – علينا أن ننتظر من أمريكا الكثير من المفاجأة والمناورات وتغيير المواقف والخداع الذي لا يعرف ولاءً حتى للايديولوجيا ولا يعترف إلا بقوة المصلحة ومصلحة القوة ولعل التقارب مع الصين هو أول هذه المفاجأة كما تؤكد أحدى الدراسات المعاصرة.[3]

وهذا يعني «أن المجتمعات والحضارات التي تستند في بنيتها العميقة إلى السوق الاحتكاري الذي ينتج بالضرورة احتكار السلطة من قبل النخبة المالكة سينتج

1 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، مرجع سابق، ص 133 .
2 – ريتشارد تكسون، ماوراء السلام، مرجع سابق، ص 37.
3 – جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، مرجع سابق، ص 382 – 384.

بالضرورة حضارة اقصائية وعدوانية تنزع إلى العدوان والعمل من أجل انتزاع الثروات وكافة عناصر القوة من الحضارات الأخرى والأمم الأخرى كما أنها تنزع إلى الفاشية الشوفينية فهي تسعى لأقناع شعبها بفكرة التفوق العرقي وكونها شعب الله المختار وأنها الأمة التي بعثتها العناية الإلهية من أجل الهيمنة على العالم.[1]

وأمريكا التي جربت العزلة أصبحت تخشاها وهي تخشى أن تجد نفسها وحيدة في عالم لم يعد في حاجة إليها لكن لماذا تخشى امريكا الآن الابتعاد عن العالم بينما كانت العزلة سبب وجودها ؟! منذ اعلان استقلالها 1776 حتى بيل هاربور 1941.[2]

أن احداث 2001/9/11 من بين احداث اخرى قادت لسوء الحظ إلى تعميم تصور صدام الحضارات في أغلب الأحيان.

ومفهوم الارهاب العالمي الذي يسمح لأمريكا أن تعيد تحديد نفسها زعيمة «حرب صليبية» وأن تتدخل في أي مكان وأن تقيم قواعد في اوزبكستان كما في افغانستان وأن تسجل نقاطاً على هامش الشيشان ليس له أي مبرر اجتماعي ولا تاريخي عندما ندرس واقع العالم وهو عبث من وجهة نظر العالم الاسلامي مفهوم الإرهاب ليس مفيداً الا لأمريكا إذا كانت في حاجة لعالم قديم يشتعل في حالة حرب دائمة.[3]

لأنه لا يوجد بلد في القرن العشرين نجح في تعظيم قوته بواسطة الحرب ولا حتى بواسطة زيادة قواته المسلحة، وحدها فرنسا إلمانيا اليابان روسيا خسرت كثيراً من هذه اللعبة الولايات المتحدة خرجت منتصرة في القرن العشرين لأنها عرفت على مدى فترة طويلة كيف ترفض التورط في صراعات العالم القديم العسكرية لنقتدي بهذا المثل الذي تقدمه امريكا الأولى تلك التي نجحت ولنجرؤ

1 – دراسات الافتتاحية العدد 19 – مرجع سابق، ص 4 – 5.

2 – ايما نويل تود، بعد الامبراطورية، دراسة في تفسخ النظام الامريكي، اكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، 2004، ص 52.

3 – المرجع السابق، ص 92.

على أن نكون اقوياء بأن نرفض العسكرية وأن نقبل تركيز جهودنا على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعاتنا، لنترك امريكا الحالية إذا رغبت في ذلك تستنفذ ما بقي لها من طاقة في حربها على الارهاب حرب بديلة من أجل الحفاظ على الهيمنة لم يعد لها وجود إذا أصرت أمريكا على إظهار قوتها العظمى فأنها لن تنجح الا في الكشف عن ضعفها للعالم.[1]

وهذا ما جعل بعض المفكرين المعاصرين يؤكد أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة السقوط التاريخي والانهيار التدريجي للخط البياني لحضارتها أي التفكك التدريجي الداخلي، بؤس متزايد، ثلاثة وثلاثون مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر تحلل في المجتمع يرجع إلى تفرقة عنصرية عريقة الأصول بالأخص للزنوج وتعتبر اضطرابات لوس انجلوس ومسيرة المليون اسود التي قادها لويس فركان في واشنطن أهم الشواهد على ذلك فضلاً عن تفتت اجتماعي بالمخدرات والفساد والمضاربات الطفيلية.[2]

وهذا ما دفعها للبحث عن أهداف سهلة وليس لها وزن بمقاييس القوة المادية وحتى البشرية وتعمد إلى تضخيم قوتها وتركيز الاهتمام بها وتسخير قوتها الاعلامية الطاغية التي نجحت في تخدير الشعوب وتضليلها والتلاعب بعقولها كما نبه إلى ذلك الباحث الامريكي المعروف هربرت شيللر لتصنع منها أهدافاً تلفزيونية واعلامية يعطي القضاء عليها للولايات المتحدة الفرصة للمزيد من التلاعب بعقول الناس وإظهار نفسها قوة تحارب الإرهاب وتعمل على انتصار الديمقراطية وحقوق الأنسان.

لكن الرد على هذه الادعاءات بات يأتي من قلب هذه الدولة ذاتها فقد اصبحت اعاصير الكراهية تجتاح كل قارات العالم بما في ذلك أمريكا نفسها ضد هذه الدولة التي باتت سياستها لا هدف لها إلا تعذيب البشرية وانهاكها باسم الحرية وحقوق

1 – نفس المرجع السابق، ص 301 – 302.
2 – روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، مرجع سابق، ص 36 – 37.

الإنسان ومواجهة الارهاب لتبني على أنقاظ الحضارات الانسانية امبراطورية الشر.

«هذه ثورة لقد بدأت طويلاً قبل أن أنظم إليها وقد اموت قبل أن تنتهي لكننا سنفجر هذا الشر ونستأصل هذا السرطان... أن امريكا ستكون قوية وجميلة كما يجب أن تكون للسود والبيض وسنكون أحراراً انذاك أحراراً من نظام يجعل انساناً احط من أنسان ويعلم الحقد والجهل كما صرخ الروائي الأمريكي الأسود ديك غريغوري في روايته العبد.[1]

إن الأزمة الحقيقية التي يواجهها عالمنا اليوم لا تكمن في التناقض بين الحضارات الانسانية مما يبرر صدامها بل يكمن في أنه عالم اعيد تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية على قواعد لا تؤمن له الاستقرار ولا تمكنه من تبادل المنافع وتكامل المصالح وتحقيق المواجهة الجماعية لكل الاخطار والازمات التي تهدده وهي تهدد الاغنياء قبل الفقراء والاقوياء قبل الضعفاء لا تستثنى أحداً أنها اخطار المرض والجوع والبطالة والديون والأوبئة والتصحر ومشاكل البيئة والتوسع في أنتاج اسلحة الدمار الشامل والصراعات المدمرة على السلطة وانعدام التوزيع العادل لثروات العالم بين البشر وهو عالم يقوم على منطق القوة وقوانينها وتحركه بواعث المصلحة والنفعية بغض النظر عن انسجام تلك المصلحة مع الحد الأدنى من المثل والاخلاق التي اجمعت الانسانية على احترامها أو عدم انسجامها.

وعندما تبني العلاقات بين الدول على أساس مجرد المصلحة المحكومة فقط بعوامل القوة فعندئذ تتحول إلى نمط جديد من الاستعمار مهما اختلفت صوره واشكاله فأنه يخفى في جوهره كل سمات تلك الظاهرة التي حطمت الشعوب ودمرت طاقاتها وقدمت ملايين الضحايا لمواجهتها والتصدي لها وعزل من يحملون عقيدة الايمان بها وسيلة للتعامل بين الأمم والشعوب ولأن الاستعمار ظاهرة يمكن

1 – ديك غريغوري، العبد، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص 310.

أن تتكرر كلما توفرت شروطها فأن العلاقات الدولية يجب أن تحلل في إطار تلك العلاقة التي تربط بين من يسعون لا عادة استعمار العالم واولئك الذين يعملون بكل ما لديهم لمقاومة هذا الاتجاه من أجل بناء مجتمع أنساني يقوم على التعاون وتبادل المنافع والاستفادة من ثمار العلم والمعرفة وتسخير التقدم العلمي لمواجهة المشاكل المعقدة التي تهدد الانسانية وهي تضع اقدامها على اعتاب القرن الحادي والعشرين، مجتمع تتفاعل فيه كل ومختلف الحضارات ليكون ثمار ذلك تعزيز حرية الإنسان في كل مكان واحترام خياراته والايمان بكرامته وادميته التي اصبحت اليوم مهددة اكثر من أي وقت مضى تحت شعارات يتزايد طرحها مرة باسم نهاية التاريخ وأخرى باسم صدام الحضارات وهي لا تعبر في جوهرها الا عن حقيقة واضحة وهي أن البشرية لم تتعلم من تاريخها وتعاساتها ولم تتجح عذابات الحروب المدمرة وسيطرة الطغيان والاستبداد في أن تجعل الانسان يصحوا ليؤسس نظاماً يقوم على حرية الإنسان وتحرير حاجاته والمساهمة في صنع القرارات التي يتعلق بها مستقبله والتعامل مع الانسان أينما كان كشريك في الانسانية وصانع لها وليس مجرد رقم في القائمة الطويلة من المقهورين الذين يتسلى الآخرين بمصيرهم ومستقبلهم في لعبة صراع المصالح وصراع المطامع وصراع الأحلام التي يمكن أن تصنع مجداً لفرد أو مجموعة من الأفراد لكن الثمن سوف يكون هزيمة الانسانية وانهيار مجد أمم بأكملها دون أن يدفع المجرم ثمن جرائمه ودون أن تتمكن الملايين من تصفية الحساب مع أعداد الحياة والحرية... اعداء الحضارة...

المراجع

1 – إبراهيم أبو خزام، علاقة الحضارات، دراسات، العدد 19، 2004.

2 – أحمد عبد الحميد مبارك، الاسلام والعلاقات الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998.

3 – أحمد الرشيدي وأخرون، الامم المتحدة – ظرورات الاصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

4 – المهدي الشيباني، الوجه الاستعماري للعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل 2000.

5 – ايما نويل تود، بعد الامبراطورية، دراسة في تفسخ النظام الامريكي، اكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، 2004.

6 – الفن وهايدي تافلر، الحرب والحرب المضادة، الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، دار الجماهيرية، سرت، 1995.

7 – باترك هارمن، النظام العالمي الجديد (القانون الدولي وسياسة المكيالين) الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1995.

8 – تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي، بيروت، 1999.

9 – جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، 1983.

10 – جان بيترشوفمان، فكرة عن الجمهورية، دار الجماهيرية، سرت 1993.

11 – ريتشارد نكسون، ماوراء السلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

12 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، دار الأداب، بيروت، 1988.

13 – روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، دار الشرق، ط 2، 2000.

14 – زكي الميلاد، المسألة الحضارية – كيف نبتكر مستقبليات عالم متغير، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.

15 – زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، دار الأفاق، بيروت، ط4، 1980.

16 – سامي منصور، نظرة نقدية لمسيرة الأمم المتحدة، العربي، الكويت، العدد 451، 1996.

17 – سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق،

عمان، 1996.

18 – سهيل حسين، حقوق الأنسان والاسلام، دار الفكر العربي، بيروت، 2001.

19 – صمويل هنتنجتون، صدام الحضارات، سطور، القاهرة، 1999.

20 – عدنان الدوري، العلاقات السياسية الدولية، دار الجماهيرية، سرت، 1992.

21 – على محمد شمبش، العلوم السياسية، النشر والتوزيع، طرابلس، 1979.

22 – عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسئول، وكالة التوزيع الأردنية عمان، 1991.

23 – محسن الموسوي، القرن الواحد والعشرين والبحث عن الهوية، دار الهادي، بيروت، 1991.

24 – موريس برتران، الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

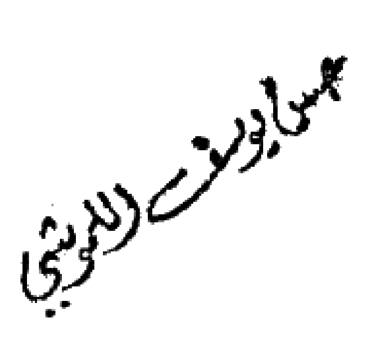
25 – ميخائيل غرباتشوف – البيروسترايكا، اعادة البناء والفكر الاشتراكي، بغداد، 1990.

26 – فرانشيس فوكوياما، نهاية التاريخ، دار العلوم الطبيعية، بيروت، 1993.

27 – نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، دار الشروق، القاهرة، 1998.

28 – نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1991.

29 – يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996.

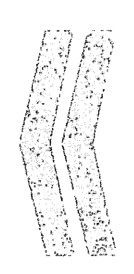


منذ القدم كان الانسان يتطلع إلى ما يعزز حريته ويصون كرامته ويحمي حقوقه ومع تطور المجتمع الإنساني تطورت إرادة الاصرار على هذه القيم وخاض الانسان معارك باسله من أجل انتزاع حريته وصيانة حقوقه وحماية كرامته، وعبد الطريق نحو هذه الأهداف بقوافل الشهداء ونجح في أن ينتزع من الطغاة اعترافهم بما للإنسان من كرامة متأصله وما للبشر من حقوق متساوية وثابتة.

ورغم المحاولات اليائسة والمريرة التي بذلتها قوى الاستغلال بكل رموزها واشكالها للمحافظة على مكاسبها والابقاء على المزيد من القيود التي تكبل إرادة الانسان وتكبح من حجم تطلعاته للانعتاق إلا أن نضالات الشعوب التي عززتها رؤى الفلاسفة واحلامهم ومساهمات المفكرين وكفاح الثورات الانسانية العظيمة، نجحت في أن تكشف مظاهر الاستغلال ورموزه وظواهره وتنحاز للحرية والكرامة وتعلى من شأنهما وتجبر الطواغيت على الاعتراف بهما والحد من تجاوزاتهم الظالمة.

وهكذا على مر العصور تحولت حقوق الانسان من جملة من الأفكار التي يشوبها الغموض والتشويش وعدم الوضوح وتخضع في تحديدها لاجتهادات الحكام وأحكامهم ومقاييسهم وبما لا يحد من نفوذهم ولا يمس مكاسبهم ولا يقلل من سلطانهم، تحولت إلى قواعد واضحة بعد أن مرت بسلسلة من المراحل التي تطورت فيها حيث بدأت بالمرحلة العرفية والمرحلة القانونية التي شكلت البدايات الواعدة لنشأة هذه الحقوق وتبلورها ثم مرحلة الشرائع والأديان السماوية التي أضافت لهذه الحقوق وعززتها واحاطتها بقدر من الاهتمام ثم المرحلة الدستورية وصولاً إلى المرحلة الدولية التي نعيشها اليوم.

ورغم الأهمية التاريخية لكل مرحلة من هذه المراحل التي تكمل بعضها وترتبط السابقة منها بما تلاها إلا أن المرحلة الأخيرة وهي المرحلة الدولية تعد أهم هذه المراحل وذلك لأنها ارتبطت بالتنظيم الدولي المعاصر وأصبحت بعض نصوصها



حقوق الإنسان بين أحلام النصوص وكوابيس الواقع

مدخل

مرجعية هامة يحتكم إليها أولئك الذين أهدرت حقوقهم او نالهم نصيباً من الظلم، حيث بدأت هذه المرحلة عبر الاعتراف بالكرامة الانسانية واحترام شخصية الإنسان في نصوص واضحة وصريحة لا تتحمل التأويل وهي القيم التي أجمعت عليها كل الحضارات واتفقت حولها وساهمت في الدعوة لاحترامها وتشير بعض الدراسات المتخصصة إلى أن « انهيار فكر العصور الوسطى وتحرير المجتمعات الأوربية من سلطة الكنيسة قد فسح المجال أمام الحرية الفكرية بفضل حركة الاصلاح الديني التي قادها مارثن لوتر».[1]

وبعد هذا الانبعاث الحضاري استمراراً لحضارات سبقت عصر النهضة الأوربية ومن أهمها الحضارة العربية الإسلامية التي قامت بأعظم دور إنساني وساهمت باعتراف بعض الاوربيين أنفسهم في انقاذا أوربا من ظلام العصور الوسطى ومدهم بأسباب تلك التحولات الكبيرة التي اسست للحضارة الاوربية المعاصرة والتي ساعدت على انبثاقها جهود كوكبة من الفقهاء والعلماء والفلاسفة أمثال جان جاك روسو وجون لوك ومونتسكيو وفولتير وغيرهم الذين ساعدت جهودهم على انهيار مرحلة فكر العصور الوسطى والمناداة برؤى جديدة ومختلفة لتحرير عقلية الانسان وسلوكه من ذلك الإرث الرجعي الذي عانت منه أوربا قروناً طويلة وتشجعت الشعوب على الوقوف في وجه الطغاة وتحدي سلطاتهم والعمل على الحد من نفوذهم الذي كان مطلقاً ومن أهم الوثائق التي صدرت في بدايات هذه المرحلة ما يعرف بالوثيقة الكبرى «الماجانا دى كارتا» في بريطانيا التي وقعها الملك جون سنة 1215 وقد الحقت بها عريضة الحق سنة 1628 وهي رمز سيادة الدستور على الملك واعلان الحقوق عام 1686 وما يعرف بقانون التسوية عام 1901 وكان من نتائج بروز هذه الوثائق اعتراف الملك بحقوق عامة الشعب وسيادة

1 – رمضان محمد زيد، حقوق الانسان دراسة مقارنة، جامعة ناصر، زليتن، 1993، ص 96.

القانون وانتصار الحرية والمساواة.[1]

إلا أن جميع ما ورد في الوثيقة الكبرى عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية فقط دون أن يترجم إلى واقع عملي ملموس أما عريضة الحقوق فقد تضمنت تذكيراً بحقوق الأفراد وحرياتهم الاساسية وخاصة الحرية الشخصية وتحريم فرض الضرائب دون موافقة البرلمان وهذا ما أكدت عليه وثيقة اعلان الحقوق فقد حرمت على الملك في بريطانيا فرض أية ضرائب أو انشاء أي محكمة دون موافقة البرلمان كما طلبت منه العمل على ضمان الحريات الأساسية وكذلك حرية المواطن في تقديم الشكاوي إلى القضاء بمعنى حرية المواطن في اللجؤ إلى القضاء ومما جاء في هذه الوثيقة أن جميع الناس ولدو متساويين وقد منحهم الله حقوقاً معينه لأتنزع عنهم ومن هذه الحقوق حقهم في الحرية وحقهم في الحياة والسعي نحو السعادة وأن الحكومات انما تنشأ بين الناس لتحقق لهم هذه الحقوق وأن أي حكومة مهما كان شكلها إذا اهدرت هذه الحقوق أو لم تحترم هذه الغايات حق للشعب أن يغيرها أو يلغيها أو أن ينشئ مكانها حكومة جديدة.

وعندما قامت الثورة الامريكية نتيجة الاستبداد السياسي والاحتكار التجاري والاقتصادي للحكم الانجليزي والذي أدى إلى اندلاع حركة المقاومة لهذا الوضع واعلان حالة السخط العام ثم اعلان المقاومة المسلحة للاستعمار الانجليزي سنة 1765 وقد استمر هذا الحال إلى انعقاد المؤتمر الثاني في فيلادلفيا سنة 1775 الذي أعلن فيه ضرورة الاستمرار في الحرب العلنية باعتبارها قضية عادلة وقد اكد المؤتمر على ضرورة الاتحاد لمواجهة الاعداء وتسخير كافة الموارد لهذه الحرب المشروعة ونتيجة لهذه المواقف أعلن ملك انجلترا أن المستعمرات الامريكية في حالة عصيان وأنه لابد من ردعها الأمر الذي عجل بإعلان الاستقلال وتم تكليف توماس جيفرسون بأعداد الوثيقة الرسمية للاستقلال الامريكي وقد ورد في اعلان الاستقلال الاعلان عن انفصال المستعمرات البريطانية عن التاج البريطاني.

وقد ورد الاعلان الامريكي لحقوق الانسان في وثيقة اعلان الاستقلال في 4

1 – صبحي المحمصاني، اركان حقوق الانسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ص 40.

يوليو 1776 وقد تضمن الدستور الامريكي في 16 يوليو 1780 الوثيقة التي وضعها توماس جيفرسون وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة 1801 – 1808 وقد عدل الدستور الامريكي عدة مرات وهي التعديلات الدستورية العشر الأولى التي أطلق عليها أسم اعلان الحقوق في الفترة من 1789 – 1791 وهي تنص على حرية العقيدة وحرية التقاضي والحق في محاكمة عادلة وحرمة المنازل والمال والنفس وتحريم الرق والاستعباد والمساواة في الانتخابات دون تمييز وكانت هذه التعديلات بمثابة قواعد قانونية تفرض على القاضي والادارة لضمان حريات الأفراد بشكل عملي وليس نظرياً فقط.[1]

وبعد نجاح الثورة الامريكية قامت الثورة الفرنسية سنة 1789 بعد تقلد جورج واشنطن رئاسة امريكا بشهرين وقد كان لنظريات القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي وهو ما نادى به المفكرون أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وفوليتر وغيرهم التأثير الكبير على هذه الثورة حيث عانت فرنسا قبل الثورة من تركيز كل السلطات في يد الملك وكان لويس الرابع عشر آخر اولئك نموذجاً للاستبداد وكان شعاره «أنا فرنسا وفرنسا أنا» بالإضافة إلى ايمانه بنظرية التفويض الالهي التي سخرها لتثبيت دعائم سلطاته مستغلاً النزوع الديني لدى الناس وسيطرة الافكار السلفية على معتقداتهم وقد ادت اخفاقاته وهزائمه العسكرية في حروبه ضد الاسبان والانجليز وضد هولندا وبروسيا (1700 – 1713) إلى المزيد من السخط الشعبي ضده وضد فساده وقيادته التي تفتقد للحكمة وعندما تولى لويس الخامس عشر انصرف إلى شهواته وزج بفرنسا فيما يعرف بحرب السنين السبع (1756 – 1763) وقد تولى بعده لويس السادس عشر 1774 وكان ضعيفاً متردداً مما زاد من انتشار الرشوة والمحسوبية في البلاد إلى جانب انقسام المجتمع الفرنسي إلى ثلاثة طبقات غير متجانسة وهي طبقة الاشراف والنبلاء وطبقة رجال الدين والطبقة العامة إلى جانب سوء الاوضاع الاقتصادية والازمة المالية التي عصفت بالبلاد وتذمر الطبقة المتوسطة وازدياد

1 – رمضان محمد زيد، حقوق الانسان دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 98 – 100.

شعورهم بالإحباط وعدم الرضى وقد حركت كتابات بعض المفكرين والفلاسفة من امثال فوليتر رمونتسكيو وروسو احساسهم الفظيع بالظلم وحرمانهم من حقوقهم في الحرية والمساواة بسبب تحكم حفنة في موارد البلاد والعبث بها والسير بالبلاد إلى حافة الانهيار فكانت الثورة هي الرد الحاسم على تلك الأوضاع والتي كانت من أهم احداثها مداهمة الجماهير الغاضبة لسجن «الباستيل» الذي كان ابرز رموز الاستبداد وبزوغ فجر الحرية والاخاء والمساواة تلك الشعارات التي رفعتها الثورة الفرنسية ونادت بها وقدمت بها نفسها.

وقد كان لفكرتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي الأثر الكبير على اعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا الذي اصدرته الجمعية التأسيسية في 26 اغسطس 1789 ويعد هذا الاعلان من أبرز الانجازات التي قدمتها الثورة الفرنسية للإنسان بعد شهر ونصف فقط من هدم الباستيل وتعتبر الثورة الفرنسية انقلاباً سياسياً مع بداية القرن التاسع عشر حيث عرف العالم النظام الجمهوري ولأول مرة في تاريخ أوربا.

ويعد اعلان حقوق الانسان والمواطن اعلاناً عن ميلاد جملة من الحقوق الانسانية في فرنسا وهو يضم ديباجة وسبعة عشر مادة أعتمد عليها الدستور الفرنسي الأول الصادر سنة 1791 واعدها كمقدمة له ومن المبادي الواردة في الإعلان أن تجاهل حقوق الانسان أو نسيانها هي الاسباب التي تؤدي إلى البؤس ولفساد الحكام و«أن الناس يولدون أحراراً متساويين في الحقوق والفوارق الاجتماعية لا يمكن أن تبني الا على اساس المنفعة المشتركة» وأن غاية كل مجتمع هي العمل على احترام وصيانة حقوق الانسان في الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان وأن الأمة مصدر كل سلطة وأن الانسان حر في حدود عدم الاضرار بالأخرين وأن كل مجتمع لا تكون فيه صيانة الحقوق مؤمنة وأن الفصل بين السلطات فيه غير محدد هو مجتمع لا دستور له اطلاقاً.[1]

---

1 – المرجع السابق ص 102 – 105.

وقد عالج دستور سنة 1793 بعض القصور الذي ورد في نصوص هذه الوثيقة لأنها اقتصرت على الجانب السياسي ولم تعني بتقرير حقوق الانسان في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي حيث اكد على حق العمل والمساعدة الاجتماعية وأن التعليم حق لكل أنسان وعلى المجتمع أن يضع التعليم في متناول الجميع كما نص على ضرورة حماية الهوية القومية للفرد والجماعة والأمة تقرران من يضطهد أمة واحدة يعلن نفسه عدواً لجميع الأمم وأن الذين يحاربون شعباً من الشعوب لكي يوقفوا تقدم الحرية ويطمسوا حقوق الانسان يجب أن تلاحقهم جميع الشعوب ليس كأعداء عاديين وإنما كمجرمين قتلة ولصوص عصاة «وقد أستمر العمل بهذه المبادي في كافة القوانين الفرنسية كالقانون الصادر سنة 1946 والقانون الصادر في 14 اكتوبر 1954 الذي نص على إعلان حقوق الانسان والمواطن».[1]

وفي العاشر من ديسمبر 1948 وبعد نحو ثلاثة سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية وانشاء الأمم المتحدة (1945) صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي حاول واضعوه تظمينه ما يعكس احلام المجتمع الانساني في مجتمع يسوده الاحترام وتزدهر فيه الحرية والمساواة وتنعم فيه كل الشعوب والأمم بالسلام والاستقرار بغض النظر عن حجمها وحجم ثروتها وقد جاء هذا الاعلان نتيجة لجملة من الخطوات أهمها:

ظهور ما يعرف بالحريات الأربعة وهي حرية الرأي والتعبير وحرية العبادة والتحرر من الفقر والتحرر من الخوف التي جاءت في رسالة الرئيس الامريكي فراكلين روز قلت المواجهة إلى الكونجرس 6. 1. 1941.

- الميثاق الأطلسي الذي تضمن الاسس المشتركة لسياسة امريكا وبريطانيا في سبيل تحسين الجنس البشري في العالم ومنها تثبيت السلم والأمن الدوليين لكي تعيش الأمم في سلام وأمان وأن تتحرر من الخوف والعوز كما تضمن الميثاق أيضاً حق الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يريدونها لتضمن لهم

1 – المرجع السابق ص 102 – 105.

حياة خالية من الخوف والفقر وتضمن ضرورة التخلي عن استعمال القوة ونزع السلاح وتحقيق التعاون بين كافة الدول على قدم المساواة[1]، وقد صدرت هذه الوثيقة عن الرئيس الامريكي روز فلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل وهما على ظهر الباخرة الحربية «اميرويلز» في شمال الأطلسي.

- تصريح الأمم المتحدة في يناير 1942 الذي وقعه ممثلو 26 دولة منهم امريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين حيث قام خبراء هذه الدول سنة 1944 بوضع مشروع ميثاق منظمة هيئة الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم بعد الحرب عرفت باسم مقترحات «دمبارتون اوكس» وقد تضمنت هذه المقترحات الاشارة إلى خلق التضامن بين الشعوب والتنمية واحترام حقوق الانسان واقرار السلم والأمن الدوليين.
- وفي 30 من اكتوبر 1943 صدر اعلان عن الدول الأربعة الكبرى أنداك تعهدوا فيه ولأول مرة على أن السلام والأمن في نطاق منظمة دولية عامة يقوم على أساس المساواة في السيادة وفي 2 – 12 – 1943 عقد مؤتمر طهران بين الدول الثلاثة الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا نادى فيه المؤتمرون بضرورة التعاون الايجابي بين كافة الدول، وفي الحادي عشر من شهر فبراير 1945 عقد كلاً من روزفلت رئيس الولايات المتحدة وتشرشل رئيس وزراء بريطانية والمارشال ستالين الرئيس الروسي مؤتمر يالطا الذي اكدوا فيه على ضرورة متابعة انشاء المنظمة الدولية للأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين وقرروا أن يعقد في ابريل 1945 مؤتمر سان فرانشيسكو لوضع مقررات مؤتمر يالطا موضع التنفيذ وذلك بأنشاء واعلان ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وقد أعلن سنة 1945 انشاء هذه المنظمة التي تضمن ميثاقها مجموعة من المبادي بشأن حماية حقوق الانسان وتنمية الصلات الودية بين الأمم على اساس

1 – نفس المرجع السابق، ص 136 – 137.

احترام مبدأ المساواة في الحقوق وفي سبيل تطبيق هذين المبدأين تم تحديث لجنة حقوق الانسان وهي من أهم اللجان العديدة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي احد الاجهزة الرئيسية الستة التابعة للأمم المتحدة.

وقد اكدت ديباجة الميثاق على أهمية احترام الحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم من حقوق متساوية وعلى ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً دون تفرقة أو تمييز وقد ادان الميثاق التفرقة العنصرية كما أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها دون تدخل من أحد.

ويعد ميثاق الأمم المتحدة بمثابة معاهدة دولية جماعية توافقت فيها ارادة الدول لتحديد قواعد قانونية تحكم العلاقات فيما بينها في موضوعات مختلفة منها موضوع حقوق الانسان لكن هذه المنظمة بقدر ما اكدت على ضرورة صيانة هذه الحقوق الا أنها لم تضع تصوراً عملياً تحدد فيه الطرق والوسائل الضرورية للحماية الفعلية لحقوق الانسان.

وفي فبراير 1946 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً بتشكيل لجنة حقوق الانسان التي كان من أهم اهدافها اعداد إعلان عالمي لحقوق الانسان وأنهت اللجنة مهمتها وعرض مشروع الاعلان على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي عقدت في باريس سنة 1948 والتي وافقت عليه بتاريخ 10/ 12/ 1948.

وقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشرة من شهر ديسمبر 1948 الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعتباره الحد الادنى المشترك بين كافة الأمم والشعوب لما ينبغي احترامه والاعتراف به من قبل الأفراد والمنظمات.

وقد تضمن هذا الاعلان ديباجة وثلاثين مادة تضمنت الحقوق الاساسية لجميع الرجال والنساء وأهم ما تضمنته حق الانسان في الحياة والأمن والعدل والحرية وحقه في التحرر من العبودية والسيطرة والقهر وحقه في حرية الانتقال والإقامة

والسفر وحرية الفكر والعقيدة وحرية الدين وحرية الرأي والتعبير عنه بكافة الطرق والوسائل كما اعطي الاعلان لكل مواطن الحق في الاشتراك في تسيير شئون بلاده وحقه في التعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي كما اشارت ديباجة هذا الاعلام إلى أن تناسي حقوق الانسان وازدراءها قد افضيا إلى أعمال وحشية أذت الضمير العالمي وأن غاية ما يصبو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع وقد عبرت مواد الاعلام عن هذه المعاني[1]، وقد ضمن مضمون هذا الاعلان في اغلب دساتير دول العالم.

وهناك من الدول من أفرد لهذه الحقوق وثائق منفصلة ويقسم بعض الباحثين تطور حركة حقوق الانسان إلى مجموعة أجيال حيث يشكل الجيل الأول ذلك الجيل الذي شهد الاعلان القانوني للحقوق وقد تحصل اساساً في الحقوق المدنية والسياسية وهي تسمى كذلك «حقوق الشخص» أو الحقوق الفردية وتشمل حقوق الجيل الأول – الحق في حماية السلامة الشخصية، الحق في الحرية، الحق في العدل، الحق في حماية الحياة الاسرية والخاصة، الحق في حماية النشاط الفكري، الحق في حماية النشاط السياسي والنقابي، الحق في حماية النشاط الاقتصادي.[2]

أما الجيل الثاني من هذه الحقوق فيطلق عليه تسمية «الحقوق الجماعية» ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والفكري وتعكس هذه الحقوق الرغبة في إزالة صور المعاناة التي يصادفها الأنسان في حياته اليومية وتسعى لأن توفر له سبل التمتع الفعلي بالحقوق المندرجة في الجيل الأول وتتحصل هذه الحقوق اساساً في: الحق في العمل – الحقوق الثقافية – الحق في الضمان الاجتماعي – الحق في التعليم.

ويستند هذان الجيلان من الحقوق إلى مفاهيم نظرية سادت المجتمعات الحديثة وقد حظيت باهتمام ملحوظ على الصعيدين الوطني والعالمي كما ورد النص عليها في كثير من دساتير العالم فضلاً عن المواثيق الدولية وبالأخص الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومواثيق الحقوق المدنية والاقتصادية 1966 ولئن كانت الحقوق

1 – عبد السلام المزوغي، مركز الإنسان في المجتمع، طرابلس، 1989، ص 75.
2 – المرجع السابق، ص 19.

المنتمية إلى الجيل الأول تعد من الحقوق والحريات التي تشكل سداً أمام تدخل الدولة في حياة الأفراد فأن الحقوق المندرجة في الجيل الثاني فهي تعد من قبل الحقوق التي تنشئ التزامات على عاتق الدولة يتعين الوفاء بها للأفراد لتيسر لهم سبل التمتع الفعلي بحقوقهم الأولى.[1]

ويعد الاعلان العالمي فاتحة سلسلة متصلة من المواثيق العالمية التي صدرت في نطاق الأمم المتحدة وهي تعكس مسعى اعضاء هذه المنظمة لتكريس حقوق الانسان والشعوب وتوفير الضمانات الدولية لحمايتها ومن إبراز المواثيق الصادرة في مجال حقوق الأنسان:

- اتفاقية حضر الاتجار بالأشخاص واستغلال الغير بالدعارة في: 1949/2/12.
- اتفاقية المساواة في الأجور: 1957/6/29.
- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة:1952/12/20.
- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء: 1955/8/30.
- الاتفاقية التكميلية لأبطال الرق وتجارة الرقيق والاعراف والممارسات الشبيهة بالرق: 1956/9/7.
- اعلان حقوق الطفل: 1959/11/20.
- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم: 12/19/ 1960.
- اعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري:20/ 11/ 1965. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: 12/16/ 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: 16/ 12/ 1966.
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

1 – نفس المرجع السابق، ص 19 – 21.

.1966/12/16

- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين: 16/ 12/ 1966.
- اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة: 7/ 11/ 1967.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية: 26/11/ 1968. الاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً: 20/12/ 1971.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها: 30/11/ 1973.
- مبادئ التعاون الدولي في تعقب واغتيال وتسليم ومعاقبة الاشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية: 3/ 12/ 1973.
- الاعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية: 16/11/1974.
- اعلان بشأن حماية النساء والاطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة: 1974/12/14.
- الاعلان الخاص بحقوق المعوقين: 9/ 12/ 1975.
- اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو إلا إنسانية أو الإحاطة بالكرامة: 9/ 12/ 1975.
- اعلان بشأن العنصر والتمييز العنصري: 27/ 11/ 1978.
- اعلان بشأن المبادي الاساسية الخاصة بإسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب: 28/ 11/ 1978.
- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين: 17/ 12/ 1979.
- اتفاقية بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على

الدين أو المعتقد: 25/ 11/ 1981.

- اتفاقية بشأن التعذيب: 14/ 3/ 1984.[1]

وقد أسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1946 لجنة حقوق الانسان وتتألف من ممثلين عن 56 دولة عضو يتم انتخابهم لولاية مدتها ثلاثة سنوات، وانشئت سنة 1946 ايضاً لجنة مركز المرأة لتعزيز حقوق المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتعليمية وابداء التوصيات والاقتراحات بشأن الاجراءات التي تتخذ ازاء المشكلات العاجلة المتعلقة بحقوق المرأة تطبيقاً لمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتوجد لجان معنية بحقوق الانسان انشئت سنة 1977 ولجنة القضاء على التميز العنصري ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل.[2]

وقد صدرت مجموعة من الصكوك الاقليمية في ميدان حقوق الانسان التي تشكل مع هذه المنظومة من الاعلانات والمواثيق واللجان التي اشرنا إليها حجم الاهتمام العالمي بحقوق الانسان.

فقد صدر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 وهو أول ميثاق لمنظمة اقليمية يشار فيه إلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتؤكد ديباجته على التزام الدول الافريقية بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان كما صدر الميثاق الافريقي بشأن حقوق الانسان وحقوق الشعوب سنة 1981 الذي يتكون من ديباجة وثلاثة اقسام موضوعة تظم 68 مادة وصدر ميثاق منظمة الدول الامريكية الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجباته 1948 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1951وهو نظم قائمة تظم سبعة وعشرون حقاً من حقوق الإنسان وواجباته وفي سنة 1961 صدرت الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان التي تظم اثنتي عشرة فئة عريضة من حقوق الانسان المدنية والسياسية وفي سنة 1988 اعتمد بروتوكول اضافي للاتفاقية ويطلق عليه بروتوكول «سان سلفادور»

1 – نفس المرجع السابق، ص 76 – 78 .

2 – الأمم المتحدة، حقوق الانسان والخدمة الاجتماعية، نيويورك، ص 51 – 52.

الذي يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد صدرت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري سنة 1965 والتي تكفل القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري من خلال حق الجميع في التمتع الكامل بمبدأ المساواة وعدم التمييز وهي تحتوي على حقوق القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ومظاهره وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع اشكال العزل والتمييز العنصريين.[1]

كما صدرت في سنة 1979 اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة والتي تهتم بكل ما يعكس التفرقة والاستعباد أو التمييز الذي يتم على أساس الجنس ويكون من اثاره أو اغراضه توهين أو احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحقوق الاساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر.

كما صدرت سنة 1989 اتفاقية حقوق الطفل وفي سنة 1990 صدرت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم.

كما اعتمد المؤتمر العام للأمم المتحدة واقر في سنة 1977 اعلان المبادئ في مجال التعاون الثقافي الدولي الذي يؤكد على أنه لكل ثقافة من الكرامة والقيمة ما يستوجب احترامها وصونها وأنه من حق كل شعب ومن واجبه أن يطور ثقافته وانه في حين يسعى التعاون الدولي إلى إثراء جميع الثقافات عن طريق عمله المفيد الا أن عليه أن يحترم خصوصية كل منها، وصدر في سنة 1986 اعلاناً بشأن الحق في التنمية.[2]

وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض الدول التي ترفع شعارات الحرية وحقوق الانسان وتدعى الحرص على تعزيز الحريات العامة ونشرها هي أكثر الدول إعاقة لهذه الحقوق والحريات وهي لا تتردد في استخدام نفوذها الدولي لتفريغ النصوص

---

1 – المرجع السابق، ص 24.

2 – نفس المرجع السابق، ص 44.

المتعلقة بحقوق الإنسان من مضامينها وهي لا تتردد في العديد من الحالات عن الامتناع عن اعتماد بعض الاتفاقيات والمواثيق والموافقة عليها.

فقد صدر الميثاق الدولي حول منع جريمة إبادة الشعوب ومعاقبة مرتكبيها سنة 1948 وقد امتنعت الولايات المتحدة وسويسرا ونيوزيلندا عن المشاركة في وضع هذا الميثاق وبالرغم من التوقيع الامريكي عليه الا أنه لم يصدق عليه قانونياً في الكونجرس وبالتالي لم يصبح ساري المفعول في امريكا.

وفي سنة 1953 صدر الميثاق الدولي بصدد الحقوق السياسية للمرأة ومع أن الولايات المتحدة أنظمت إلى هذا الميثاق عام 1976 إلا أن بنوده لاتزال غير سارية هناك لأن السلطات الامريكية المختصة لم تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لذلك.

وفي سنة 1965صدر الميثاق الدولي حول تصفية كافة اشكال التمييز العنصري ولم تشترك الولايات المتحدة و» اسرائيل «في وضع هذا الميثاق ولم يسر مفعوله في امريكا لسبب بسيط هو أن السلطة التشريعية الامريكية لم توافق عليه.

وفي سنة 1966 صدر الميثاق الدولي بصدد الحقوق المدنية والسياسية ويلزم هذا الميثاق «الاتفاقية» الدول بضمان مجال واسع لممارسة الحقوق المدنية والسياسية في بلادها ولم تشترك في وضعه وتوقيعه الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا واستراليا ونيوزيلندا بالإضافة إلى «إسرائيل».

كما امتنعت الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية على المشاركة في اقرار الميثاق الدولي حول عدم انسحاب مرور الزمن على جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية سنة 1968 والذي يلزم الدول بملاحقة الاشخاص بارتكاب جرائم حرب والجرائم ضد البشرية بصرف النظر عن تقادمها.[1]

هذه بعض الامثلة والعينات من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي ادرجت فيها بعض مضامين الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتعمدت بعض القوى العالمية التي ترفع شعارات حقوق الانسان وتدعي الحرص على احترامها عدم الالتزام بها

1 – خالد إبراهيم عربي، حقوق الانسان بين الاعلان العالمي والوثيقة الخضراء، شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام، طرابلس، 1992، ص 128.

اضافة إلى عدم موافقتها على اقرار عدد كبير من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تتعلق بشكل أو بأخر بشؤن حقوق الانسان.

وهذه المواثيق وسواها لاتزال حتى الأن غير سارية المفعول في الولايات المتحدة على الرغم من الضجة التي يثيرها زعماؤها ولنا في التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة ذاتها مثالاً صارخاً بين أمثلة يصعب حصرها تؤكد بمجموعها أن حقوق الانسان التي يرفعون شعاراتها هي حقوق تصادرها الولايات المتحدة والغرب عموماً قبل أن تكون منتهكة لدى أي جهة أخرى.[1]

وفي حين ركز الجيل الثالث لحقوق الانسان ليشمل الحقوق المتعلقة بالبيئة والتنمية فأن حقوق الانسان بمختلف اجيالها هي حلقات متكاملة وقد اشار المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا في يونيو 1993 إلى هذه المعاني حيث اكد على أن « جميع حقوق الانسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل الانسان على اساس شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار اهمية الخصوصيات الوطنية والاقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية فأن من واجب الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية تعزيز وحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية.[2]

وهذا المعنى يؤكد أن مفاهيم وقواعد حقوق الانسان هي محصلة ونتاج كل الثقافات والحضارات عبر التاريخ وهي لا تقتصر على الحضارة الغربية كما يدعي مروجوها وأن مفهوم حقوق الانسان يعني عالمية هذه الحقوق بما يتطلب مشاركة كل الشعوب والأمم للوصول نحو حد ادنى من الفهم لهذه الحقوق وأن التلاقح والاتساق بين العالمية والخصوصية في مجال حقوق الانسان يتطلب قبول كل الأطراف بهذا المفهوم العالمي لحقوق الانسان دون تجاهل الخصوصيات الثقافية

---

1 – المرجع السابق، ص 12 – 13

2 – حسن أمين، التطور التاريخي الفلسفي لمفهوم حقوق الانسان، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الإنسان ، سرت، 12 . 13يونيو. 2005، ص 3.

والاجتماعية والدينية لبعض الأمم والشعوب وأن يقوم التعامل بين مختلف الأطراف على الاحترام المتبادل وعلى القبول بمبدأ الحوار المتكافئ واعتبار الآخر بعيداً عن روح الصدام والصراع والتعصب ورفض الآخر أو تجاهله.

ورغم أن الاعلان العالمي يشير في المادة 30 إلى أنه ليس في هذا الاعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل اية دولة أو جماعة أو أي فرد أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه «بقصد تأمين الحقوق التي يجمعها هذا الاعلان العالمي والتي يؤكدها العهدان الدوليان».[1]

ومع ذلك هناك ظاهرتان على الأقل ترافقان خطاب حقوق الانسان في الظرف الراهن:

ظاهرة توظيف هذا الشعار كسلاح ايديولوجي ضد الخصم وهو ما يقوم به الاعلام الغربي الامريكي والاوربي وظاهرة المنازعة في عالمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان باسم الخصوصية الثقافية الشيء الذي يطرح مسألة اضفاء الشرعية الثقافية على هذه الحقوق.[2]

أن الغرب لا يتردد في استخدام هذا الشعار ضد كل من يضعه الغرب في موقع الخصم لمصالحه أو المنافس لنفوده أو الرافض لهيمنته.

فقد استخدم الغرب سلاح حقوق الانسان ضد الاتحاد السوفيتي قبل انهياره وضد كل الدول التي كانت تتبنى سياسات وتوجهات لا تنسجم مع مصالح الغرب بينما يغض الغرب الطرف عن دول تنتهك فيها حقوق الانسان انتهاكاً صارخاً متكرراً ومتعمداً حتى صارت تلك الانتهاكات ثابتاً من ثوابت سياسات تلك الدول مثلما يجري من انتهاك يومي لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة ومثلما جري في أنظمة الميز العنصري في زيمبابوي وجنوب أفريقيا ومثلما يجري في الدول الاوربية نفسها حين تتعرض الجاليات الاجنبية والتي تنتمي إلى دول الجنوب خاصة

1 – امير موسى، حقوق الانسان مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994، ص 270
2 – محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 141.

لصنوف من الاضطهاد والمضايقات والتمييز العنصري وترسم اوضاع العالم اليوم صورة قاتمة سلبية لأوضاع حقوق الانسان على يد كل القوى الانتهازية التي نجحت في الهيمنة على مقادير البشر واحتكار الاستثمار لمختلف اسباب الرفاهية والكرامة الانسانية وتوظيف عوامل القوة التي توفرت لها من سرقة مقدرات الشعوب النامية ومواردها على مدى ما يزيد عن القرن لحماية مصالحها ودعم نفوذها لتحقيق المزيد من الهيمنة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

فالغرب لا يعمم كافة الحقوق على الجميع وخاصة ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية حيث تميز بين مواطنيها ومواطني الدول الأخرى الغير غربية بشكل انتقائي.

واغلب الافكار النظرية التي احتوتها الاعلانات والمواثيق لم تترجم إلى ممارسة فعلية في العديد من الدول خصوصاً تلك التي تدعي بأنها مصدر وحامية حقوق الانسان.

لقد قتل عمال المناجم في بريطانيا رغم وجود هذه الاعلانات وشهدت لوس انجلس والحي الاسباني في نيويورك جرائم بشعة بحق السود في بلد ينتصب تمثال الحرية في ميناء عاصمتها ونفذ الصهاينة مذابح صبراء وشاتيلا ودير ياسين رغم كل الشعارات التي يرفعها العالم باسم حقوق الانسان.

وتحت مظلة حقوق الانسان تم غزو افغانستان والعراق واحتلالهما وقبل ذلك بنما وتم تغيير انظمتها السياسية بالقوة الغاشمة ومورست ابشع اشكال الانتهاكات لحقوق الانسان بالمواطنين الابرياء العزل في هذه البلدان وباسم حقوق الانسان تم اقتياد المئات إلى الدهاليز المظلمة في سجون ابو غريب وقندهار وغونتنامو وخضع فيها المساحيين لمعاملة احط من معاملة الكلاب دون أي اعتبار لأي حق من حقوق هؤلاء الذين يفترض أن يكونوا أبرياء حتى تثبت ادانتهم وفق منطق ولغة حقوق الانسان ويفترض أن يلقوا معاملة اكثر انسانية وأقل فضاعه وأن يكون حقهم في

الدفاع عن انفسهم وفي محاكمة عادلة مكفولاً وفق نصوص تلك الاعلانات وهذه الوثائق اصبحت لامعنى لها من الناحية العملية أمام مسلسل التجاوزات الصارخة والغير مسبوقة في حق ابسط حقوق الانسان وما يجري الآن في الغرب (فرنسا وبريطانيا) باعتبارهما البلدين اللذين يستفيد من اكبر عدد من الأفارقة والاسيويين الذين يجدون انفسهم ضحايا لا بشع الوان التفرقة العنصرية والاضطهاد.

وما ترحيل رعايا الدول الافريقية والاسيوية والقبض عليهم وسجنهم دون أي تهمة محددة ودون تعويضهم عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم الا مثالاً صارخاً لمعاني حقوق الانسان في تلك البلدان.

وتشير أحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة هي والصومال مازالا البلدين الوحيدين الذي لم يصدق حتى على اتفاقية حقوق الطفل وحين تنظم إلى منظمة عالمية لها أنياب مثل منظمة التجارة العالمية فأنها تستخدم بعض القواعد حين تلائمها وتغفلها حين لاتلائمها وهي لا تريد أي منافس لها.[1]

كما أن مسلسل ازدراء الاديان وتحقير معتقدات الغير وتشويه الرموز الدينية وتزييف المعرفة الدينية باسم حقوق الانسان أحد اشكال الهمجية التي تمارس باسم حقوق الانسان ان دولاً مازالت تعمل على تفسير حقوق الانسان وفق ما يلائم مصالحها ويعزز نفوذها كما أن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة اصبحت تستخدم لتمرير سياساتها فيما يتعلق بقضايا الصراع الدولي حيث تحولت هذه المؤسسة الدولية إلى مركز لإرهاب الشعوب وتجويعها وتخويفها وتحولت من قوة لمناهضة الظلم والاضطهاد وحماية الضعفاء من جبروت الأقوياء إلى سيف سلط على رقابهم لإجبارهم على الخضوع إن المؤسسات الدولية لم تعد تخضع لأية قاعدة قانونية أو اخلاقية عندما تتخذ قراراتها.

وعندما تتحول حقوق الانسان إلى مجرد شعار لإحكام السيطرة وبسط النفوذ فأن الاعلان عن صدور وثائق واعلانات للحقوق والحريات يصبح لامعنى له على

1 – سوزان جورج، انا والعولمة سطور، القاهرة، 2005، ص 159.

الاطلاق إذا لم تحترم من قبل الدول التي اصدرتها ووقعت عليها وإذا لم توفر كل ضمانات تفعيلها.

أن الشواهد اكثر مما يمكن حصرها أو احصاءها ويمكننا أن نشير إلى مجموعة من المؤشرات المتفرقة التي تعكس بؤس الانسان في عالم يدعي أن عنوان القرن الحادي والعشرين هو حقوق الانسان.

«لقد تعرض عدد لا يحصى من الناس للقتل والتعذيب والاختفاء في عالم يسوده الاضطهاد والقمع فالنظم والهياكل الاستغلالية والقمعية تفضي إلى قيام نظم تبسط سيطرتها على الملايين من البشر الذين يضحون ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان كثمن لصراعهم من أجل الحرية والبقاء «وذلك حسب شهادة الامم المتحدة نفسها».[1]

وان الذين قضوا نصيبهم نتيجة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الماضي وحده يفوق عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية وفي البلدان النامية يموت كل عام نحو 12.9 مليون طفل قبل بلوغ سن الخامسة وقد تصل نسبة الامية إلى نصف السكان البالغين في الكثير من البلدان حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية ويوجد على نطاق العالم نحو 17.5 مليون لاجي وأكثر من 25 مليون نازح داخل بلدانهم بسبب النزاعات الاهلية والمجاعات والكوارث الاخرى وتشكل النساء والاطفال نحو 80 ٪ من مجموع اللاجئين في العالم وقد تصل النسبة إلى 90 ٪ من مجموع اللاجئين في بعض البلدان.[2]

وتحتل النساء نسبة كبيرة في إحصاءات الفقراء والمحرومين فثلثي الاميين في العالم من النساء ويرتفع معدل الوفيات من الامهات في معظم البلدان النامية وتتعرض امرأة من بين 20 امرأة للوفاة خلال الانجاب في أفريقيا وامرأة من بين 54 في آسيا وامرأة من بين 73 في أمريكا اللاتينية فيما تتعرض امرأة واحدة من

---

1 – حقوق الانسان والخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 23. 24.
2 – المرجع السابق، ص 23، 24.

بين مجموع يزيد على عشرة الأف امرأة للوفاة أثناء الولادة في أمريكا الشمالية.[1]

ويتسأل أحد المفكرين: من الهند إلى البرازيل إلى افريقيا ما معنى منح الحقوق السياسية بالنسبة إلى بلد من البلدان إذا كان شعب هذا البلد لا يستطيع أن يمارسها لعدم تمكنه من القراءة والكتابة وحتى من التعبير عن نفسه باللغة الرسمية ؟! ما قيمة حرية الصحافة بالنسبة إلى أمي أو بالنسبة إلى من لا يحوز من الوسائل لشراء صحيفة؟![2]

أن نحو ثلث مجموع سكان البلدان النامية أو ما يقدر بنحو 1.3 مليار نسمة يعيشون في فقر وما يقرب من مليار نسمة يعانون من الأمية وتبلغ النفقات العسكرية نحو 15 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء وفي حين يعادل الانفاق العسكري في البلدان الصناعية نصف الانفاق على الصحة والتعليم مجتمعين فأن الرقمين يتعادلان تقريباً في البلدان النامية.

واعتبار من سنة 1993 يتعين على العالم النامي أن يكرس 20 ٪ من حصيلة صادراته لخدمة ديونه وفي كل عام يحين اجل استحقاق 142 مليار دولار كمدفوعات أقساط رأس المال والفوائد وهذه المدفوعات التي تؤديها البلدان الفقيرة تهدد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وتسبب معاناة شديدة لأشد القطاعات فقراً من سكانها وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن اعباء الديون الهائلة المستحقة على البلدان النامية بما فيها ديون أوروبا الشرقية البالغة 3.1 تريليون دولار يحتمل أن تستمر في الزيادة.[3]

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية 2000 فأن أعلى 5 ٪ من سكان العالم يمتلكون دخلاً يعادل 114 مرة دخل أدنى 5 ٪ ويمتلك اغنى 10 ٪ من الامريكيين وحدهم «نحو 27 مليون شخص» ولا يصلون إلى ½ في المائة من سكان العالم دخلاً يعادل دخل أفقر 34 ٪ من سكان العالم وبالمعدل الذي نسير فيه سيستغرق العالم

1 – رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، المؤسسة العربية للنشر والابداع، الدار البيضاء، 1993، ص 238.
2 – المرجع السابق.
3 – حقوق الانسان والخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 24.

130 عاماً على الأقل حتى يتخلص من الجوع.

وتقدر منظمة العمل الدولية ان نصف سكان العالم أو ثلاثة مليارات شخص يعيشون في فقر وأن فارق الدخل بين أغنى وأفقر 20 ٪ من سكان العالم قد تضاعف في الاربعين سنة الأخيرة فلسياسات الليبرالية الجديدة دائماً مثل هذا الاثر وأن السوق غير المقيدة اصبحت تكافئ من لديهم الكثير وتأخذ ممن لديهم القليل.[1]

وتشير الاحصاءات إلى أن 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يمتلكه 2.5 مليار من سكان المعمورة وان هناك 20 ٪ من دول العالم تستحوذ على 85 ٪ من الناتج العالمي الاجمالي وعلى نحو 84 ٪ من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85 ٪ من مجموع المدخرات العالمية وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت داخل كل دولة حيث تستأثر قلة من الناس بالشطر الاعظم من الدخل الوطني والثروة القومية في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش.[2]

وقد زاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من 13 عام 1982 إلى 149 عام 1996 وتتجاوز الثروة العالمية لنادي المليارديرات والذي يضم نحو 450 عضواً كثيراً اجمالي الناتج المحلي المشترك لمجموعة البلدان المنخفضة الدخل التي يقطنها 56 ٪ من سكان العالم.[3]

وفي ضل هذا الثراء الفادح للقلة تبدو صورة الغالبية أكثر قتامة وبؤساً لدرجة دفعت أحد الباحثين للتأكيد بأن الحقوق الاساسية للمواطن الامريكي من تعليم وأسكان ورعاية صحية أصبحت سلعاً تخضع للسوق كأي سلعة أخرى.[4]

وأنه حتى في تلك الدول التي طبل الكثيرون لتحولها نحو الرأسمالية بعد محاولات لتطبيق نموذجاً اشتراكياً يحفظ للمواطن كرامته وماء وجهه والتي كان انهيار تجربتها نتاجاً لسنوات طويلة مما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة التي اشار إليها أحد الباحثين المعاصرين بقوله: «كانت الحرب الباردة حرباً دون تدمير

1 – سوزان جورج، أنا والعولمة، مرجع سابق، ص 41 – 42
2 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 112.
3 – ميشيل تشوسودوفسكى، عولمة الفقر، سطور، القاهرة، 2000، ص 311.
4 – روجيه جارودي، حفارو القبور، دار الشرق، القاهرة، 2000، ص 71.

مادي وفي عواقبها القاسية تقوم ادوات سياسة الاقتصاد الكلي بدور حاسم في تفكيك اقتصاد أمة مهزومة فالإصلاحات لا تقصد بناء رأسمالية سوق وديمقراطية بالأسلوب الغربي وإنما تحييد عدو سابق واحباط تطور روسيا كقوة رأسمالية كبرى ومن الامور ذات الاهمية كذلك المدى الذي اسهمت به التدابير الاقتصادية في تدمير المجتمع المدني وتشويه العلاقات الاجتماعية الاساسية اصطباغ النشاط الاقتصادي بصبغة الجريمة ونهب ممتلكات الدولة وغسيل الأموال ونقل جزء هام

من ممتلكات الدولة إلى الجريمة المنظمة وطبقاً لتقديرات حديثة كانت نصف بنوك روسيا التجارية بحلول عام 1993 تحت سيطرة المافيا المحلية ونصف العقارات التجارية في وسط موسكو في ايدي الجريمة المنظمة.

وفي ظل النظام الشيوعي لم يكن مستوى معيشة الناس ابداً شديد الارتفاع لكن كل امرئ كان مستخدماً وكانت الاحتياجات الانسانية الاساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية وان كانت من مستوى غير رفيع بالمعايير الغربية مجانية أما الان فأن الظروف الاجتماعية في روسيا اشبه بالعالم الثالث كما اكد أحد الاكاديميين الاقتصاديين الروس.[1]

وبعد عشر سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي تضاعف معدل الفقر في روسيا 30 مرة وانخفض العمر المتوقع للذكور 7 سنوات.[2]

وتشير احدى الدراسات إلى أنه ليس مما يثير الدهشة أن تصحب السير نحو الخصخصة والتدمير العمدي لآليات التضامن التقليدية الوان متعددة من عدم المساواة فحتى ستينات وسبعينات القرن العشرين كان الفارق بين مكافأة رئيس شركة امريكية وادنى موظفيها ما بين ستين أو سبعين إلى واحد وهو فارق بارز أصلاً أما الأن فقد أتسع الفارق ليصبح هوة اذ غدت الفوارق ما بين 300 إلى 400 إلى واحد حسب الأرقام التي تستخدمها واثناء عقد ريجان في الثمانينات

1 – ميشيل تشوسودوفكى، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 249 – 251.
2 – سوزان جورج، أنا والعولمة، مرجع سابق، ص 47.

ضاعف أعلى واحد في المائة من الاسر الامريكية دخله في حين فقد العشرين في المائة الأسفل خمسة عشرة في المائة من القليل الذي يمتلكونه.[1]

وتشير احدى الدراسات الحديثة إلى أنه في عام 1960 كان 20 ٪ من سكان العالم ممن يعيشون في اغنى البلدان يحصلون على دخل أفقر 20 ٪ من السكان 30 مرة وفي عام 1977 أصبح دخلهم يعادل دخل أفقر 20 ٪ من سكان العالم 74 مرة وهذا يمثل استمراراً لاتجاه دام زهاء عقدين.[2]

وتضيف هذه الدراسة أن 172 شركة من أصل 200 وهي من أكبر الشركات العالمية العملاقة تتمركز في خمس دول صناعية هي امريكا وفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وأن مبيعات أكبر عشر شركات من الشركات متعددة الجنسية بلغت 28 مليار دولار بمعنى أن هذا المبلغ يوازي الانتاج القومي 50 دولة من الدول النامية.[3]

وفي مثل هذه الدول الصارخة الثراء اتسعت الهوة بين الامريكيين الأثرياء على سبيل المثال والفقراء خلال حقبة الثمانينات اذ يحصل 2.5 مليون من الأثرياء على دخل مساوي لما يحصل عليه مائة المليون في اسفل القائمة.

وهناك الجامعات ذات المصاريف الباهظة والتعليم العالي التي يتكلف الطالب بها من 60 إلى 100 إلف جنيه سنوياً بينما يقع في القاع ما يقارب 25 مليون أمي، و40 ٪ من طلبة الجامعة لا يجيدون القراءة الصحيحة[4]، وفي فرنسا 10 ٪ من الأكثر ثراء يتقاسمون 54 ٪ من ثرواتها و50 ٪ من الأقل ثراء يتقاسمون 6 ٪ منها[5]، ومع ذلك يتحدثون عن حقوق الانسان وعن مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ويتبجحون بالدعوة لتصديرها وتعليم شعوب العالم كيف تمارسها!!!

---

1 – نفس المرجع السابق، ص 41.

2 – ميلود الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 2005، ص 149

3 – المرجع السابق، ص 252.

4 – روجيه جارودي، حفارو القبور، مرجع سابق، ص 72 – 73.

5 – المرجع السابق، ص 132.

وفي دولة كأمريكا تدعي قيادة العالم وتجند اساطيلها لنشر الاستقرار المزعوم ومحاربة الارهاب وتلقين شعوب العالم دروساً في الأخلاق ونبذ العنف هناك في المتوسط جريمة قتل كل أربع ساعات وحالة اغتصاب كل ثلاثة ساعات ويحدث هجوم كل ثلاثين ثانية في نيويورك وحدها ونيويورك لا تمثل سوى المركز العاشر في حجم الجريمة بين المدن الامريكية وفي امريكا أكثر من مليون سجين وأكثر من ثلاث ملايين عليهم احكام مراقبة.[1]

وتشير دراسة أخرى إلى أن الاحصاءات أثبتت أن 80 من كل إلف مولود فرنسي هم مجهولو الاباء وأن 52 طفل من إلف في واشنطن يولدون خارج دائرة الأسرة أما عن حمل المراهقات فتصل نسبته في الولايات المتحدة إلى 6 ٪ ونظراً للقوانين المتعلقة بحضر الاجهاض تحول أولئك الفتيات إلى ارامل دون أن يتزوجن.[2]

وفي بريطانيا توشك نظم التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية كما تشير احدى الدراسات أن تصل إلى المستوى السائد في بلد نامي فمن بين كل ثلاثة إطفال بريطانيين ينشأ طفل واحد في ضل الفقر والفاقة بسبب عدم كفاية الرعاية الاجتماعية ويتعين على 1.5 مليون صبي دون السادسة عشر عاماً العمل من أجل كسب القوت.[3]

وتشير دراسة أخرى إلى أن تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2001 تؤكد وجود نحو 65000 شركة غير قومية لها 850000 فرع في أنحاء المعمورة وهي معاً تجري مبيعات تبلغ 18500 مليار دولار (18.5) تريليون أي نحو نصف اجمالي الناتج العالمي وتجري اكبر مائة شركة وحدها اكثر من ربع هذه المبيعات أي اكثر من 4625 مليار دولار (4.6) تريليون وتلك قوة على مستوى لا يكاد يتصور وأنه إذا أحصينا عمليات الدمج التي تزيد على مليار دولار عبر الحدود سنجد أن 173 صفقة تزيد قيمتها على 866 مليار دولار قد عقدت عام 2000 انخفضت

1 – نفس المرجع السابق، ص 73.
2 – محمد مقدادي، العولمة، مرجع سابق، ص 112
3 – هانس بيتر ماريتين – هارالدشومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص 39.

في عام 2001 إلى 113 صفقة فقط تبلغ قيمتها 378 مليار دولار ووصل عدد عمليات الدمج عبر الحدود في الفترة ما بين 1992 - 2001 إلى 769 عملية بلغ اجمالي ما انفق فيها 2500 مليار فإذا تصورنا أن ضريبة مقدارها واحد في المائة فقط قد فرضت على هذه الصفقات لتمويل الرفاهية البشرية يمكننا أن نتصور عالماً أكثر رخاءً وأقل بؤساً عما هو عليه اليوم.

وفي الجانب الآخر من المجتمع الانساني جانب الفقراء والمطحونين افرز الاستبداد الدولي بالسلطة والثروة تقسيماً دولياً طبقياً حائزاً فشمال الكرة الارضية الصناعي الغني يشكل ربع سكانها ويحتكر 80 ٪ من تجارتها و90 ٪ من صناعتها 70 ٪ من ثرواتها كما يحتكر جل مقومات التقدم العلمي والتكنولوجي.[1]

بينما يعاني 30 ٪ من سكان افريقيا التي تمد الدول الصناعية بقسط كبير من احتياجاتها من المعادن من سوء التغذية المزمن و40 مليون منهم ونصفهم من الاطفال يموتون جوعاً كل عام من الجوع وسوء التغذية.[2]

ولم يعرف العالم الثالث بعد ثلاث عقود من الاستقلال سوى تقدم مطرد في التفاوت وإلا مساواة ودوام سوء التغذية والامية واليوم يخيم في كل مكان من العالم بما فيه الغرب شبح البطالة لتجد الشبيبة نفسها معراه من الكرامة ومنفية.[3]

كما كتب أحد الباحثين في الغرب بأنه في ظل انعدام أي اعانة يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تهدد بأن تفاقم على الأقل على المدى القريب من الوضع الاقتصادي لفقراء البلدان الفقيرة أي العالم الرابع الذي يقبع وراء العالم الثالث.[4]

ويمضي قائلاً «العالم الرابع» عار البلدان الغنية يتضاعف حتى في الولايات المتحدة الامريكية التي يتواجد فيها 35 مليون نسمة يعيشون فيما دون عتبة

1 - عبد الله عطية، حوار الشمال والجنوب، وجهة نظر عربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1992، ص 257.
2 - عوض الكريم موسى عبد اللطيف، الثورة العالمية القادمة، شعبة التثقيف والاعلام والتعبئة، طرابلس، 1992، ص 25.
3 - رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 12.
4 - المرجع السابق، ص 243.

الفقر وتشير الاحصائيات إلى أن واشنطن تأوي 6000 شخص ممن لا مأوى لهم ونيويورك 1500 وفرنسا 50000 وباريس وحدها 10.000 ويعيش 5 .2مليون من الفرنسيين في حالة فقر شديد.[1]

وثمة نحو 800 مليون انسان مازالوا عالقين في فخ ما يمكن تسميته بالفقر المطلق لشروط الحياة الموسومة بسوء التغذية والامية والمرض وبوسط موبؤ، وبنسبة مرتفعة من وفيات الاطفال وبمعدل حياة قصيرة وهذا ما يضعهم دون مستوى أي تعريف معقول لحياة انسانية لائقة كما ذكر صندوق النقد الدولي حول التنمية في تقريره سنة 1978.[2]

أن عدد الذين يعانون المجاعة في النيجر فقط يصل إلى اكثر من 30 مليون شخص من بينهم 8.000 الأف طفل لم يبلغوا سن الخامسة ويحتاجون إلى رعاية طبية مكثفة خاصة مع تزايد حالات الاصابة بأمراض كالملاريا والاسهال والتهاب الكبد بالإضافة إلى الانفلونزا الحادة.[3]

وفي الصومال يموت اكثر من واحد من كل عشرة إطفال بعد ولادتهم مباشرة وان ربع الناجين يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس في احد اسواء معدلات وفيات الاطفال في العالم.[4]

ويعاني اكثر من 640 مليون طفل في العالم من الحرمان الشديد من المأوي و140 مليون طفل في الدول النامية من عدم التعليم ولا تتوفر امكانية الحصول على المياه المأمونة صحياً لحوالي 400 مليون طفل أي بمعدل طفل واحد من بين كل 5 إطفال في الدول النامية.[5]

وتموت اثناء الحمل كل سنة أكثر من 500 إلف امرأة أي بمعدل امرأة كل دقيقة

---

1 – نفس المرجع السابق، ص 237
2 – نفس المرجع السابق، ص 15.
3 – العرب الاسبوعي، السنة الاولى، العدد 15، السبت 13. 19. 8. 2005، ص 11.
4 – العرب، العدد 7251 الاربعاء 24. 8. 2005، ص 2.
5 – الزحف الأخضر، العدد 4386، 31. 12. 2003، ص 3.

في اليوم وثمة 42 مليون شخص في مختلف انحاء العالم مصابون بفيروس نقص المناعة الايدز واكثر من ذلك فقد قتل هذا المرض حتى الأن أم وكلا الوالدين لثلاثة عشرة مليون طفل.[1]

وإذا كان السكان الريفيون في البلدان المرقعة لا يزدادون إلا بنحو 1 ٪ بسبب الهجرات فأن سكان مدن العالم يزدادون بمعدل 3 إلى 6 ٪ سنوياً بينما يزداد سكان مدن الصفيح بمعدل يتراوح بين 9 – 12 ٪ سنوياً وإذا استمر هذا الارتفاع فأن ربع سكان العالم الثالث سيكونون في مطلع القرن القادم من نزلاء مدن الصفيح.[2]

وتواجه الهند كغيرها من المجتمعات النامية مشكلة الزيادة السكانية إذا تضاعف عدد سكان الهند من 883 مليون إلى 1.5 مليار عام 2025 فستكون عليها أن ترفع بشكل درامى معدلات نموها الاقتصادي الراهنة لمجرد المحافظة على ناتجها المحلي الاجمالي للفرد وهو شديد الانخفاض أما بالنسبة لسكان نيجيريا وإيران ومصر المتزايدين بسرعة فأنهم مهددون بتبديد اي معدل يمكن الوصول إليه للنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى الافقار الجماعي.[3]

وقبل نهاية 1993 كان هناك ما يزيد عن 16 مليون لاجي استقر معظمهم بصورة مؤقتة في الاقطار النامية المجاورة.

وفي عام 1993 ايضاً كان هناك 100 مليون انسان يعيشون خارج موطنهم الاصلي وفي سنة 1993 ذاته وقع 52 صداماً كبيراً في 42 بلداً ونصف النزاعات التي حدثت في هذه السنة كان قد مضى عليها أكثر من عقد من الزمان كما تشير تقارير الأمم المتحدة.[4]

وقد اصبحت المتاجرة بالأطفال واستغلالهم وقتل براءتهم من الظواهر المثيرة

1 – تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 97.

2 – رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 85.

3 – هانس بيتر مارتين – هارالدتشومان، هالدشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 11.

4 – الأمم المتحدة،حالات فوضى، الاثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1995، ص 17-23.

للانتباه في العديد من دول العالم، فقد اصبحت هذه التجارة عملاً يدر بما يصل إلى نحو مليار دولار في السنة ويشمل ما يقدر بنحو مليون طفل يسقطون ضحايا لهذه التجارة حيث تحولت المتاجرة بالأطفال لاستغلالهم في الزراعة والخدمة المنزلية اخيراً إلى مشكلة حقيقية في افريقيا جنوب الصحراء، اضافة إلى حدوث زيادة ضخمة في عدد الفتيات اللاتي يتم تهريبهن من موطنهن الاصلي من خلال جماعات منظمة إلى مناطق أخرى.[1]

وتشير التقديرات إلى أنه يوجد من 10 – 15 إلف طفل من مالي فقط يعملون في المزارع في ساحل العاج ومعظمهم من ضحايا الاتجار بالأطفال وفي نيجيريا ثم الاتجار بحوالي 4000 طفل عام 1996 فقط وثم نقلهم إلى منطقة «كروس ريفر» أما بنين فقد سجلت اكثر من 36000 طفل ثم الاتجار بهم بين عامي1995– 1999.[2]

ومن أصل شباب العالم الذين تتراوح اعمارهم ما بين 15 – 24 سنة والذين يبلغ عددهم حوالي مليار شاب ويمثلون ما يقرب من خمس سكان العالم يعاني نحو 70 مليون شاب في العالم من البطالة وفي بعض البلدان في أفريقيا وامريكا اللاتينية ترتفع هذه الارقام لتصل إلى ثلث شباب العالم فهم أما عاطلون عن العمل أو يبحثون عنه.[3]

واليوم بعد اكثر من نصف قرن على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي كرس لمناهضة كل اشكال الاهدار للكرامة البشرية وجاء كرد فعل لأعمال وسياسات همجية ووحشية ادمت الضمير الانساني وكان بياناً تعترف فيه الانسانية بحماقتها وخطاياها وتعري فيه جرائم البعض ضد الآخرين وتحاول أن تضع فيه حداً ادنى من المبادئ التي تكبح جنون القوة والاحتكام للعنف وسيلة لحل الاختلافات والخلافات بين الدول وتحمي الثقافات الانسانية باعتبارها تراثاً

1 – منظمة اليونسيف، وضع الاطفال في العالم 2003، ص 9.
2 – عالم العمل، منظمة العمل الدولية، جينيف، العدد 39، 2001، ص 25.
3 – عالم العمل، منظمة العمل الدولية، جينيف، العدد 37 مارس، 2001، ص 17.

إنسانياً ينمو ويتطور ويزدهر بالتلاقح والانسجام والتكامل وليس من خلال الصدام والصراع واقرار الامر الواقع وفرضه.

لا نرى أن عالمنا قد اختلف كثيراً عما كان عليه فما زالت الملايين تعاني اشكالاً من المواجع والعذابات ومازال اقوياء الامس هم اقوياء اليوم لكنهم هذه المرة يستخدمون حقوق الانسان مشروعاً لتسويق كل مشاريعهم الأخرى لتجويع الشعوب وافقارها وارهابها واخضاعها وباسم حقوق الانسان ونشر الديمقراطية ومواجهة الارهاب التي يحاول الغرب تسويقها خلال السنوات الأخيرة لتبرير همجيته وانحداره وانحطاطه السياسي والاخلاقي تصادر حرية شعوب بأكملها وتتواصل عمليات الابادة الجماعية واهدار الكرامة البشرية وازدراء ثقافات واديان ووجود أمم بأكملها.

ففي ضل شعارات حقوق الانسان دفعت شعوب فيتنام وكوريا وكمبوريا ثمناً فادحاً دفاعاً عن حريتها وتحول احتلال جزر الفوكلاند التي تقع في الطرف الغربي لأمريكا اللاتينية بمحاذاة الارجنتين وانتزاعها بالقوة دفاعاً عن بريطانيا وأمنها القومي وهي تبعد عنها الأف الاميال.

وتحت هذا الشعار وفي عام صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم تتردد الأمم المتحدة تحت ضغط الغرب في الاعتراف بدولة اسمها اسرائيل على انقاض شعب أسمه فلسطين وعجزت هذه المنظمة على مدى اكثر من نصف قرن في تطبيق قرارتها بما في ذلك قرارها بتقسيم منطقة الصراع إلى دولتين اسرائيل وفلسطين وصارت فلسطين بعد اكثر من نصف قرن من الحروب والتضحيات والمواجهات والمحن الانسانية مجرد ما نصت عليه خارطة الطريق لقيام دولة منزوعة السلاح بالشروط الإسرائيلية وتحت ضلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان تم احتلال ثلاثة دول على الاقل احتلالاً مباشراً سافراً لا يحتمل التأويل «بنما – افغانستان – العراق» وتغيير انظمتها بالقوة وتخريب اقتصادها وافقارها وتدمير بنيتها واعادتها عقوداً إلى الوراء والعبث بمقدراتها وبكرامة مواطنيها وتحويلها إلى مصانع للموت

والخوف والغدبات اليومية المتواصلة وممارسة ابشع صنوف الارهاب والتعذيب والاذلال والإهانة وقد علق احد الباحثين على هذا الوضع بقوله:

في عام 1992 سجلت حرب الخليج اكتمال العمل الذي بدأ في عام 1492 وهو انقسام العالم إلى نصفين وكشف تدمير العراق في العام 1992 عن حرب من نوع جديد حرب قامت ليس فقط على استعمار دول أوربية متنافسة مثلما كان من انجلترا وفرنسا لكن استعمار جماعي متعدد الجنسيات تألف تحت سيطرة الاقوى الولايات المتحدة، وهي أول حرب استعمارية عالمية حرب تحالف كل المستعمرين القدامى بدون استثناء ومعهم عملاءهم التقليديون المشترون والمجندون في المواقع.[1]

ويضيف: يتباهى الامريكيون بأنهم القوة 60 إلف طن من المتفجرات فوق بغداد حتى اليوم الرابع للحرب فقط وهذا يعادل خمس مرات ما القوه على هيروشيما ولم تكن تلك أصغر جرائم الولايات المتحدة والغرب كله ولا واحدة من أصغر الدلائل على انحطاطهم الاخلاقي فقد رجعت العراق أمة لعصر ما قبل الصناعة هكذا اعترفت الامم المتحدة.[2]

لقد اعطى الغرب الاستعماري منذ خمس قرون والعرض مستمر مثال التطرف الأكثر فتكاً وهو الادعاء بامتلاك الثقافة الوحيدة الحقيقية، الدين العالمي الوحيد، نموذج التنمية الوحيد مع نفي أو تدمير الثقافات الأخرى، الديانات الأخرى، والنماذج الأخرى للتنمية.[3]

ويعطي أحد المفكرين المعاصرين نموذجاً صارخً للاستهتار بحقوق الانسان الذي يقوده الغرب عندما يتساءل محللاً:

كيف أصبح الدفاع عن الحق الدولي للحفاظ على الوضع الاستعماري الراهن مسئولية هؤلاء الذين لم يتوقفوا عن انتهاكه مثل الولايات المتحدة في بنما أو في

---

1 – روجيه جارودي، حفارو القبور، مرجع سابق، ص 6-7.
2 – المرجع السابق، ص 16.
3 – المرجع السابق، ص 22.

جرينادا أو هؤلاء الذين لم يتوقفوا عن تركه ينتهك من قبل دول أخرى مثل اسرائيل التي ضمت القدس أو التي تحتل وتضرب غزة والضفة الغربية ويجيب الدفاع عن الحق لا يمكن أن يكون انتقائياً يمكن تطبيقه بعناد في حالة ضم الكويت ونسيان ضم القدس صحيح أن القدس ليست سوى مدينة مقدسة لكن الكويت مقدسة إلف مرة لأنها محاطة بآبار النفط.[1]

وتحت مظلة حقوق الأنسان هوجمت مدينتي طرابلس وبني غازي في غارات بربرية غير قانونية وغير مبررة وظالمة وقتل إطفال أبرياء وهدمت مساكن مواطنين آمنين بأكثر من 150 طائرة فقط لان وطنهم لم يخضع ولم يحني الرأس وقال لا عندما قال الجميع نعم.

وهوجمت منظمة التحرير الفلسطينية التي اجبرت على الخروج من بيروت واللجوء إلى تونس بعد أن تأمر الغرب على سلاحها ووجودها وادخلها دوامة صراعاً كان ضحاياه بعشرات الالاف وتم اغتيال بعض قادتها وانتهاك حرمة دولة مستقلة اسمها تونس هي الأخرى عضو في الأمم المتحدة اضافة إلى حملة التصفيات الجسدية والاغتيالات المنظمة التي لم تتوقف ضد قادة المقاومة ونشاطها بدء من اغتيال ماجد أبو شرارة في الفندق الذي كان يقيم فيه في مدينة روما ووصولاً إلى استهداف شيخ مقعد لم تترك المتفجرات التي اعدت لاغتياله سوى عجلات الكرسي المتحرك الذي كان يستخدمه في طريقه لأداء صلاته وانتهاءً باغتيال رئيس الدولة الفلسطينية ياسر عرفات مسموماً دون أن يدفع الفاعل ثمن جريمته.

وتم القبض على ثلاثة رؤساء دول «مستقلة » لأن اداءهم السياسي لم يرق للولايات المتحدة (بنما – يوغسلافيا – العراق) دون أن توفر لهم ابسط ضمانات الدفاع عن انفسهم أو أن توفر لهم محاكمات عادلة كما نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان بينما هي تغض الطرف عن قائمة طويلة من المجرمين بدء من بينوشيه وانتهاءً بأريل شارون ممن كان ضحاياهم بعشرات الالاف من البشر الذين أهدرت

1 – نفس المرجع السابق، ص 15.

حقوقهم وارواحهم واهينت كراماتهم عبر قارات العالم.

وتحت مظلة حقوق الانسان منع الطلاب الليبيين من الدراسة في الجامعات الامريكية وحرم المسافرين والمرضى الليبيين من ركوب الطائرات الامريكية رغم أن ثمنها كان مدفوعاً لأن الليبيين قالو لا في لحظة المواجهة التاريخية مع الطاغوت ورفضوا الاستسلام والخضوع.

وعبر كل قارات العالم واينما وجدت جريمة بحق الانسانية لا نجد صعوبة في اكتشاف الجاني والجلاد لأنه في أغلب الحالات طرف واحد وهو تلك الدولة التي ينتصب تمثال الحرية في ميناء كبرى مدنها والتي لم تتوقف عن الادعاء بأنها قدمت الاعلان العالمي لحقوق الانسان هدية لتحرير الانسان فاذا بها أول وأكثر الدول اهداراً لحقوق هذا الانسان بما في ذلك الانسان الامريكي نفسه واذا بها تقود صداماً مع التاريخ والحضارة وعداء لكل ما هو حق وعدل وخير مما جعل ضمير العديد من المفكرين في الغرب وفي امريكا ذاتها يصحو ولا يتردد في التنديد بذلك النمط من السلوك الهمجي الذي صار عنواناً للسلوك الامريكي والغربي الذي يقوم على نهب جميع القارات الأخرى ونفي ثقافاتها والتلاعب بمصير شعوبها وتسميم افكارهم وتوليد المزيد من البؤس والغضب لدى ملايين المقهورين.

لقد بلغت الشعوب رشدها واصبح مما لا يحتمل اكثر فأكثر أن يكرر تاريخها وحياتها وان يصنعا على ايدي غير ايديها كما نبه روجيه جارودي في مشروعه للأمل.[1]

وأن امريكا ذاتها ستكون قوية وجميلة كما يجب أن تكون للسود والبيض وسنكون احراراً آنذاك من نظام يجعل انسان احط من انسان ويعلم الحقد والجهل كما صرخ ديك غريغوري الكاتب الامريكي الاسود.[2]

إن الغطرسة الامريكية تهدد سيادة كل دول العالم وإذا لم تأخذ دول العالم موقفاً جماعياً ازاء ذلك سيكون عليها أن تخضع الواحدة تلو الأخرى لبطش

1 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، ص 142.

2 – ديك غريغوري، العبد، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 310.

الولايات المتحدة... رغم كل اعلانات حقوق الانسان وكل الشعارات التي يرفعها تجار الشعارات عن العدل والانصاف والسلام العالمي والحرية والعدالة وسيادة روح الاخاء والمساواة بين بني البشر، فأن الانسانية اصبحت تدرك أن تلك القوى التي لم تتوقف عن رفع تلك الشعارات والمناداة بها واستخدام الديمقراطية ومواجهة الارهاب مطية لها لتحقيق اهدافها التي ليست لها أية علاقة بتلك المضامين الراقية وأن تلك المبادئ التي قامت من اجلها الثورة الفرنسية كواحدة من أبرز الثورات الانسانية المعاصرة قد تعرضت للعبث والتسفيه فلم يعد للحرية والاخاء والمساواة أي معنى أن تلك القيم التي ناضل من اجلها رموز الثورة الامريكية التي حررت أمريكا من طغيان الانجليز لم يعد لها أي مضمون في سلوك قادة هذه الدول الذين عادو لتبني فلسفة مكيافيلي في أن الغاية تبرر الوسيلة وأن تحقيق المصالح يجب أن يتم حتى لو كان ذلك على حساب الآخرين مهما تكن بربرية وهمجية تلك الوسائل وانانية وانحطاط تلك الغايات.

أن العبث بحقوق الانسان واهدار كرامته واهانته واذلاله صارت نواقيس تقرع بقوة وعنف لا يقاض ضمير الانسان اينما كان وخلق صحوة عالمية لوضع حد للطغيان ومواجهة قطار الموت والابادة والعودة إلى خلق نموذج للعلاقات بين الأمم والشعوب تقوم على التعاون والاحترام المتبادل والتكامل وتبادل المنافع والمواجهة الجماعية للاستبداد والعسف ورموزه وظواهره ومظاهره وعلاقاته وايقاف طاحونة الاستغلال والاحتكار والهيمنة وكبح العدوان والارهاب والتصفيات التي تمارس لشعوب بأكملها والعودة إلى لغة الحوار الخلاق والاعتماد المتبادل في صورته الحقيقية واحترام خيارات الشعوب وثقافاتها واديانها وتراثها والتصدي لدعاة التعصب وصدام الحضارات لتؤكد البشرية أنها قادرة على بدء مرحلة جديدة مشرقة من تاريخها تكون الحرية عنوانها وغايتها شمس تسطع على الجميع وتلعن كل أولئك الذين يرفعون لواء نهاية الانسان تحت شعار نهاية التاريخ ويستخدمون حقوق الانسان لوحة جميلة يزينون بها أحلامهم المعادية للإنسان والانسانية في

معركة لبدة لها أن تتفجر وتتواصل بين داعاه الحرية وادعياؤها يسجل فيها الانسان المقهور انتصاره الأكيد على جلاديه ويكتب وثيقة تحرره، وخلاصه حتى يكون لكل وثائق حقوق الانسان معنى وتصبح دليلاً لمسيرة الانسانية وانعتاقها وليست مجرد احلاماً تحولها غطرسة الطغاة إلى كوابيس مزعجة!!

المراجع

1 – أمير موسى، حقوق الانسان مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994.

2 – الأمم المتحدة، حقوق الانسان والخدمة الاجتماعية، نيويورك.

3 – الأمم المتحدة، حالات فوضى، الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1995.

4 – العرب الاسبوعي، السنة الاولى، العدد 15، السبت 13. 19. 8. 2005.

5 – العرب، العدد 7251 الاربعاء 24. 8. 2005.

6 – الزحف الأخضر، العدد 4386، 31. 12. 2003.

7 – تقرير التنمية البشرية لعام 2003.

8 – حسن أمين، التطور التاريخي الفلسفي لمفهوم حقوق الانسان، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الانسان في عصر الجماهير، سرت، 12. 13 الصيف. 2005.

9 – خالد إبراهيم عربي، حقوق الانسان بين الاعلان العالمي والوثيقة الخضراء، شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام، طرابلس، 1992.

10 – ديك غريغوري، العبد، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

11 – رمضان محمد زيد، حقوق الانسان دراسة مقارنة، جامعة ناصر، زليتن، 1993.

12 – روجيه جارودي، حفارو القبور، دار الشرق، القاهرة، 2000.

13 – روجيه جارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، 1988.

14 – رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، المؤسسة العربية للنشر والابداع، الدار البيضاء، 1993.

15 – سوزان جورج، انا والعولمة، سطور، القاهرة، 2005.

16 – صبحي المحمصاني، اركان حقوق الانسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1979.

17 – عالم العمل، منظمة العمل الدولية، جينيف، العدد 39، 2001.

18 – عالم العمل، منظمة العمل الدولية، جينيف، العدد 37 مارس، 2001.

19 – عبد السلام المزوغي، مركز الإنسان في المجتمع الجماهيري، طرابلس، 1989 .

20 – عبد الله عطية، حوار الشمال والجنوب، وجهة نظر عربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1992.

21 – عوض الكريم موسى عبد اللطيف، الثورة العالمية القادمة، شعبة التثقيف والاعلام والتعبئة، طرابلس، 1992 .

22 – محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

23 – محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

24 – ميشيل تشوسودوفسكى، عولمة الفقر، سطور، القاهرة، 2000.

25 – ميلود الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، طرابلس، 2005.

26 – منظمة اليونسيف، وضع الاطفال في العالم 2003.

27 – هانس بيتر ماريتين – هارالداشومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 2003.

لكل عصر مصطلحاته ومفاهيمه التي تعكس ثقافته وهي الثقافة التي تصنعها مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعكس تفاعل عوامل القوة وتداخل عوامل الضعف.

عوامل القوة التي تجعل البعض في وضع يسمح لهم أن يكون المعلم والشرطي والقاضي والجلاد والسجان ويشعرون أنهم أصبحوا النموذج الذي يجب على الآخرين أن يتعلموا منه وينصاعون لأوامره وتكون أحكامه نهائية لا تقبل الطعن أو النقض أو المراجعة أو الاستئناف وتصبح بلدانهم سجونا هو سجانها وليس أمام أولئك الآخرين ألا أن يستلهموا من نموذجه مستقبلهم.

وعوامل الضعف التي تجعل البعض يشعرون أنهم أصبحوا في وضع لا يسمح لهم فيه بأكثر من أن يأكلون ويشربون ويستنشقون الهواء دون أن يكون مسموحا لهم بحق الاعتراض أو الاحتجاج أو الرفض أو إبداء أي رأي حتى فيما يأكلونه ويشربونه ولا حتى في الهواء الذي يستنشقونه.

وهذه الثقافة تتكرر في كل عصر وتختلف مواقع الأمم فيها.

فالأمة المنتصرة هي التي تفرض ثقافتها والأمة المهزومة هي التي تفرض عليها هذه الثقافة.

وفي أحيانا كثيرة تسعى الأمم المنتصرة إلى المحافظة على مواقعها وتجديد عوامل قوتها بما تنتزعه من تلك الأمم المهزومة بغض النظر عن الأسلوب الذي تتم به عملية الانتزاع.

باستخدام القوة أو باستخدام الدهاء أو الحكمة في استغلال عوامل الضعف لدى الآخرين؛ لأنهم تعلموا في مدرسة ميكيافيللي بأن الغاية تبرر الوسيلة ولأن المهزوم لا يدرك في أغلب الأحيان مصادر قوته وتولد لديه الهزيمة أحساس بالعجز وتصنع منه شخصية مسكينة ومستكينة تتصور الآخرين أقوى بكثير مما هم فيه

قراءة تحليلية
مختلفة لبعض مصطلحات العصر

مدخل

ولا تعي عوامل قوتها وهي بين أيديها وتحت أقدامها.

وفي غمرة انبهار المهزوم بشخصية المنتصر وقوته ونشوه المنتصر بتزايد عدد المهزومين أمام جبروته تهب أعاصير الحقيقة وتكشف حقائق التاريخ والجغرافيا عن دورها في صياغة تاريخ الأمم وتفصح الأمم عن ثوابتها، ومن أعماق دياجير الهزيمة يولد فجر الانتصار.

لتشرق على أولئك الذين اعتقدوا أن الهزيمة قدرهم الأبدي شمس الانتصار وليكتشف أولئك الذين اعتقدوا أن النصر معقود بنواصيهم أبدا أن الهزيمة كأس تتداوله الأمم لتشرب منه الأمة التي فشلت في إدراك مصادر قوتها وعجزت عن استيعاب حقائق التاريخ والجغرافيا وربطت مصيرها بقرارات تصوغها مصالح الآخرين وليست مصالحها هي.

وفي غمرة الشعور العميق بالهزيمة والضعف والاستكانة يولد واقعاً مختلفا يصنعه إنسان يحمل فكرة ويؤمن بها ويقبل بالموت دفاعا عنها وعندها تتهاوى أسوار العجز التي تمنع طاقات الشعوب من الانطلاق وتتساقط مشاعر الإحساس باليأس والإحباط والهزيمة كما تتساقط أوراق الخريف ومثلما يفجر الربيع إبداعات الطبيعة يفجر «المنقذ إبداعات أمته ويكشف لها عن أسباب للقوة لم تكن تدركها ويضع أقدام شعبه على طريق التحول العظيم. عند ذلك تندحر ثقافة الهزيمة وتمحو التحولات مشاعر الإحساس بالإحباط والعجز واليأس وتدرك الأمة حقيقة قوتها وعندئذ تستطيع أن ترى الآخرين أمما تشاركها لها صنع مستقبل البشرية وتقاسمها إبداع العقل الإنساني وثمار المعرفة الخلاقة وعندئذ

يكون المستقبل هدف الجميع وعلى الجميع أن يساهموا في صنعة كأمم متساوية وليس كأمم منتصرة وأمم مهزومة.

ففي أعماق كل أمة مصادر للقوة وأسباب للضعف وعندما تنجح أية أمة في إدراك مصادر قوتها وأسباب ضعفها تكون قد وضعت أقدامها في بداية الطريق الصحيح.

لكن الأزمة الحقيقية تكمن في أن الكثيرين لم ينجحوا في إدراك مصادر قوتهم وأسباب ضعفهم فتحولوا إلى ضحايا أمام جلاد أدرك عوامل قوته وأدرك عوامل قوة الآخرين ونجح في أن يضلل الآخرين ويرسم أمامهم صورة مزيفة لواقعه وواقعهم ونجح في أن يصور نفسه أمامهم قويا عظيما غنيا وجعلهم يرون أنفسهم ضعفاء فقراء متخلفين شكل في عقولهم ثقافة لا تعكس الواقع كما هو لكنها تعكس الواقع كما يريد له الآخرين أن يكون. وولد لديهم الإحساس بأن أولئك الأقوياء سيظلون كذلك إلى الأبد لان قوتهم في ازدياد وثراءهم في اتساع ونفوذهم في تعاظم وأن المهزومين ليس أمامهم إلا أن يضلوا كذلك وأن يقبلوا بحكم القاضي ويولوا وجوههم شطر النموذج الوحيد المسموح بالاقتداء به.

وإلا فأنهم سوف يكونوا من المغضوب عليهم والضالين وعلى رؤوسهم سوف تتساقط حمم البوارج والصواريخ وتدك حاملات الطائرات بيوتهم ومدارسهم ومساجدهم وتهدم جسورهم ومصانعهم وتقذف بهم من جنة القرن الحادي والعشرين نحو مجاهل القرن العاشر وجحيمه الذي لا يطاق.

والجلاد يحسن دائما انتقاء ضحاياه ليقدم من خلالهم نموذجا لإرهاب وترويع من يفكر بالثورة على جبروته والتمرد على ظلمه.

لكن التاريخ يقدم لنا الكثير من الأمثلة التي تعيد رسم الصورة كما يجب أن تكون لا كما هي عليه وتعطي للمهزومين فرصة الخلاص من واقع الهزيمة وتقدم للمنتصر درسا مفيدا بأن الدولة التي تقيم مجدها على قواعد الظلم سوف يكون انهيارها سريعا وسقوطها مريعا.

وأن الهزيمة ليست قدرا أبديا لأحد كما أن الانتصار ليس مكسبا أبديا لأحد. فتلك الأيام نداولها بين الناس ومن الحكمة أن نستمع إلى صوت التاريخ ونعي دروسه ولا يفكر احدنا بأن يزج بنفسه وأمته في معارك خاسرة ومواجهات غير ضرورية وليست واجبة وأنه من مصلحة كل الأمم أن تبحث على عوامل اتفاقها وتقاربها وليس عوامل اختلافها وتناقضها وأن المستقبل يصنعه الحوار ولا يصنعه الصراع والصدام وأن هموم البشرية تغسلها أنهار العرق المسكوب من جباه المكافحين من أجل غد أفضل للجميع ولا تغسلها أنهار الدم وعذابات الملايين التي يريد إنسانا أن يصنع من خلالها مجده على حساب إنسان أخر وتريد أمة أن تعبر من خلالها نحو التقدم والتفرد والتميز حتى لو كانت جماجم وأجساد الضحايا هي الجسر الذي تعبر فوقه نحو أهدافها.

وهي جماجم وأجساد لبشر تقول وثائق حقوق الإنسان أنهم أحرارا ومتساويين مع غيرهم ولهم الحق في أن يتقاسموا مع غيرهم ثمار العلم ومكتسبات العصر وما يقدمه العقل الإنساني الخلاق من إبداعات تخفف معاناة البشر وتواجه أخطار الطبيعة وغضبها وتقلباتها وتفرض على الجميع أن يشكلوا درعا جماعيا لمواجهة الجوع والفقر والأمية والتخلف والاستعباد لبناء مجتمع إنساني بلا خوف وبلا فاقة وبلا حروب تتحول فيه كل الشعارات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية إلى واقع تتقاسمه الشعوب ويصبح فيه العلم سلاحا ضد التخلف يمتلكه الجميع دون احتكار وتصبح التقنية وسيلة لتخفيف معاناة الإنسان أينما كان بلا تمييز ويصبح فيه الغزو والاحتلال والإرهاب والتخويف والتهديد والحصار والعقوبات جزء من التراث الذي تدرسه كتب التاريخ كشاهد على تخلف الإنسان ويكون لكل أمة الحق في الحياة فوق الأرض وتحت الشمس بحرية وكرامة ولها أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أن تكون هدفا لصواريخ الأقوياء وقصف بوارجهم وطائراتهم وتكون فيه الأمم المتحدة ملتقى للعقل والحكمة تقود الإنسانية بلغة الحق والمنطق وتكون قاضيا نزيها يحرص على انتزاع حق المظلوم

مهما كان صغيرا أو فقيرا أو متخلفا من الظالم مهما كان كبيرا أو غنيا أو متقدما ويكون فيه مجلس الأمن واحة للعدل والمساواة بين الأمم والشعوب وتكون قراراته ملزمة للأقوياء قبل الضعفاء تحمي حق الجميع وتصون كرامة الجميع وقبل كل ذلك سيفا مشهرا في وجه الطغيان والظلم وغطرسة القوة وجنون العظمة الذي يمكن أن يصاب به البعض.

وتكون فيه المؤسسات الدولية نزيهة وشفافة في تفعيل أهدافها دون أن تخضع في أداء دورها لأية ضغوط أو أي نوع من الابتزاز ودون أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف بعض النافذين من دول العالم وأن يكون لديها مقياسا واحد ومكيال واحد في التعامل مع كل الدول وتكون شروطها وقواعدها ملزمة للجميع دون أي تمييز ومضلتها تشمل الجميع دون أي استثناء.

عند ذلك يكون المجتمع الإنساني المختلف أعراقه وألوانه وأديانه وثقافاته يلتقي على هدف واحد ويعمل من أجل تحقيق رسالة واحدة الأمن والسلام والرفاهية للجميع ولا يكون اختلاف الأعراف والألوان والأديان والثقافات مدخلا للصراع بين سكان هذا الكوكب بل يكون ذلك الاختلاف والتنوع وسيلة لثراء ثقافة الإنسان وإثرائها وأداة لدعم جهود الإنسان لتعمير الأرض وجعل الحياة أكثر بهاء وإشراقا.

وعند ذلك تتحول الحدود بين الفضاءات إلى مجرد فواصل بين ثقافات خلاقة وليست متاريسا بين حضارات تتصارع وتصبح فيه المنافذ بين الفضاءات جسورا للتعاون وتبادل المنافع والمصالح وليست بوابات لفرز الثقافات وتصنيفها إلى ثقافة معتدلة وثقافات متطرفة لأن المعيار في مثل هذه الأوضاع هو أنت وأنا وهو وليس نحن وعندما تغيب من خارطة ثقافتنا لغة الأنا والأنت والهو لتحل محلها لغة النحن يكون الإنسان قد بدأ يتحول ليصبح إنسان واحدا في الخلقة وواحدا في الإحساس وعند ذلك لن نسمع صوتا لأقلية مظلومة تهدر حقوقها وتنتهك خصوصياتها.

«فليبيا» تكفل حق الجميع وتحفظ لكل طرف خصوصياته دون أن تتحول تلك الخصوصيات إلى برميل بارود قابل للانفجار في أية لحظة وعند ذلك لن يكون

اختلاف اللغات والأديان أو الألوان مبررا للصراع بل أن الرؤى الفلسفية لن تكون مبررا للصراع بين الأمم والشعوب لأننا سنكون أمام أمم واعية قادرة على إدراك مصلحتها والتمييز بين الأفكار واختيار ما يناسبها عن وعي وإرادة ودون أن تخشى أن تدفع ثمن رفضها أو معارضتها أو نقدها للرأي الآخر ودون أن تجبر على السير في اتجاه واحد لأنه «نهاية التاريخ فإذا فكرت في أن يكون لها رأي آخر صار عليها أن تدفع الثمن ويكون الثمن فادحا وعندئذ سوف تتفق البشرية كلها أن التاريخ جملة متتالية من الأحداث تصنعها مجموعة من العوامل لكن العامل الاجتماعي هو المحرك الأساسي لتاريخ الإنسانية وأن العامل الديني يمكن أن يدعم العامل الاجتماعي ويمكن أن ينافسه ويعيقه أما تلك الأفكار التي تدفع باتجاه حتمية العامل الاقتصادي أو السياسي أو أي عامل آخر من العوامل فإن أصحابها سوف يعترفون بأن تحليلاتهم لم تكن موفقة وأن رؤيتهم كانت ضيقة ومرحلية ومن غير المناسب الاستئناس بها في تحليل حركة التاريخ الإنساني خاصة وأن الفروض التي أسس عليها هؤلاء رؤيتهم وتحليلاتهم فقد أصبحت تنهار وتتهاوى الواحدة بعد الأخرى وصارت الحياة تقدم لهم أسباب وجيهة وواقعا مختلفا لتصحيح أفكارهم وتصويب تحليلاتهم.

وعند ذلك ستختفي إلى الأبد دوافع وأسباب صراعات الأمم وخلافاتها لأن الحرية عند ما تشرق فإنها شمس يجب أن تشع على الجميع ولن يكون هناك مكانا خارج دائرة ضوئها وإشعاعها والديمقراطية عندما تطبق على حقيقتها يصبح الناس كل الناس سادة على كراسيهم ولن يكون هناك سيد على كرسي وآخر أما رقما مهملا يعيش على الهامش أو أنه ينتظر اقتناص الفرصة المناسبة ليصبح بذلك السيد وينتزع الكرسي منه في لعبة الكراسي السياسية.

وحقوق الإنسان تصبح دستورا يحرص الجميع على تطبيقه وتعزيز سلطانه في مجتمع يخضع فيه الجميع لسلطة القانون ويكون الجميع سواسية أمامه وعند ذلك لن يكون عالمنا في حاجة إلى هذه الجيوش الجرارة التي تضم عشرات الملايين

من العاطلين الذين يعيشون على عرق الكادحين وجهدهم وعلى تفاعل التناقضات وولادة الأزمات ويجب عندئذ تسريح هذه الملايين وإدماجها في سوق العمل والإنتاج في المزارع والحقول والمصانع وعندها يمكن أن يتحول عشرات الآلاف من الدبابات والطائرات والبوارج والآليات العسكرية إلى استخدامات مدنية مفيدة وتتحول الصراعات المحمومة من أجل امتلاك الطاقة النووية لإفناء العالم وترويعه إلى جهود محمودة لتسخير هذا المكسب العلمي لتوليد الطاقة والأغراض الطبية وغيرها من الاستخدامات الإنسانية الهادفة.

وحتى تتحقق هذه الصورة يتعين علينا أن نعيد قراءة بعض مصطلحات عصرنا التي عبرت عن ثقافته وعن تفاعل عوامل القوة وتداخل عوامل الضعف في تشكيل علاقات الأمم والشعوب وصاغت واقعا أصبحت عذاباته تتزايد وصار ضحاياه يتكاثرون

الشرق الأوسط الجديد:

ذاع هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية واختلفت الآراء في تعريفه فأطلق عليه (لينسسروسكي) هذا التعريف على المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا إلى مصر غربا وأستثنى دول المغرب العربي ورأى أن هذه الدول ترتبط بما يلي:

تتشارك في تحقيق هدف هو مكافحة الاستعمار وترتبط بدين واحد هو الإسلام وتلاصق الاتحاد السوفيتي وهي ذات تاريخ مشترك وتعد منتج رئيس للنفط وفيها الممرات المائية الرئيسية للعالم وتدخل في صراع محير هو الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

ويعتمد هذا المفهوم وفق لشمعون بيريز (الرئيس الإسرائيلي الحالي) في كتابه الشرق الأوسط الجديد 1993 على دمج إسرائيل في المنطقة من خلال تعزيز المؤسسات والهيئات الإقليمية وترابط البنى التحتية لدول المنطقة والاندماج والتداخل الاقتصادي الإقليمي تكون حصيلته النهائية خلق نظام إقليمي واحد

1 – محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، 1974، ص 405، 406.

تصبح فيه إسرائيل مهيمنة بحكم تفوقها الصناعي والعسكري من ناحية وبحكم الدعم الخارجي الأمريكي ألا محدود للسيطرة على المنطقة ومواردها من ناحية أخرى أنها محاولة للالتفاف على عملية الرفض الإقليمي لإسرائيل إذ تنظر معظم أن لم يكن جميع حكومات وشعوب المنطقة إلى إسرائيل على أنها عضو غريب في الجسد الإقليمي من هنا كانت مواقف دول المنطقة العفوية معارضة للوجود والعلف الإسرائيلي من الأساس ومن الطبيعي أن يكون هنالك رفض لإيجاد نظام إقليمي بزعامة الدولة العبرية.[1]

رغم أن واقع أي منطقة تحكمه ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ وتشكله مكونات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متداخلة وإذا كان من الصعب تغيير تواثب الجغرافيا فإنه من المستحيل تغيير حقائق التاريخ ألا أن خرائط المناطق تشهد ألوانا من التغير والتبدل والتعديل وفق ما تفرضه مكونات تلك المناطق وغالبا ما يحدث ذلك تحت تأثير العامل الاجتماعي أو العامل الديني باعتبارهما أكثر العوامل التي تتحكم في حركة التاريخ الإنساني أو ما يفرض عليها من خارجها إذا ما تعرضت للغزو أو الاحتلال إلا إن المبشرين بالعولمة وبالنظام العالمي الجديد يعتقدون غير ذلك ويرون أنه من الممكن تجاوز وتحدي كل تلك الثوابت وخلق ظروفا جديدة تولد بمقتضاها منطقة هي موجودة أصلا بثوابتها الجغرافية وحقائقها التاريخية لكنها في ثوب جديد وشكل مختلف ليعاد بمقتضى ذلك إعادة صياغة واقع هذه المنطقة وشكل علاقاتها وعوامل القوة فيها ومكونات الضعف بما يخدم متطلبات ذلك النظام العالمي الجديد فالشرق الأوسط الجديد الذي لم تتوقف مطابخ الغرب السياسية والإعلامية عن الترويج له والدعوة لولادته يعني ببساطة دمج ما كان يعد كيانا غريبا عن جسم وروح هذه المنطقة في تركيبتها ويعني التخلي عن كل تلك الثوابت التي ضلت المنطقة تؤمن بها وترضعها لأبنائها جيلا بعد جيل والتي يمكن اختصارها في أن الصراع مع هذا الكيان هو صراع وجود وليس صراع حدود وأن التعايش مع هذا الكيان أمرا مستحيلا لان ازدهاره يقوم على تدمير كل

1 – خالد نايف الهباسي، مفهوم الشرق الاوسط الجديد، صحيفة عكاظ العدد 1880 أغسطس، 2006

ما يحيط به وازدهار ما يحيط به بالضرورة يعني تدمير هذا الكيان وإنهاء وجوده.

لكن منطق النظام العالمي الجديد يقوم على إرغام كل دول المنطقة على التخلي عن تراثها النضالي الذي تواصل ما يقرب من القرن من الزمان وتقبل بأن تصبح يدها في يد قاتل أطفالها ومهدم بيوتها وزراع الرعب في حياتها وعليها لتحقيق ذلك أن تفتح صفحة جديدة تقوم على التعايش والتفاهم والانسجام وتبادل المنافع مع كيان ليس في قاموسه هذه المفاهيم لأن فلسفته تقوم على السعي لقيام دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل بمعنى أن الشرق الأوسط الجديد يعني أن تبتلع إسرائيل جيرانها وتحولهم إلى قطعان من اللاجئين يأكلون بأذنه ويشربون بأذنه ويتنفسون الهواء بأذنه وتصبح مفاتيح حياتهم ومستقبلهم خارج أوطانهم لأنهم بقيام هذا الجديد يصبحون أمة بلا وطن لأنهم قرأوا الدرس ولم يتعلموا منه وعليهم أن يدفعوا الثمن فادحا بل أفدح من أي ثمن دفعوه فيما سبق من تاريخهم القريب والبعيد.

محور الشر: الشر صفة ذميمة تعني كل ما يتنافى مع الخير والحق والفضيلة وهذه الصفة يمكن أن نطلقها على كل من تنطبق عليه هذه الصفات ومقياس الخير والشر نسبيا فما يمكن أن يكون خيرا لي يمكن أن يكون شرا لك ومعيار الشر عند صناع النظام العالمي الجديد هو كل ما يتناقض وما يتعارض مع ما يطرحونه من أفكار ومفاهيم وخطط وسياسات وأهداف بمعنى أن كل من يحاول أن يقول لا ويحاول التمرد وعصيان شرطي العالم ويشق لنفسه طريقا يؤدي إلى ازدهار التاريخ وتجدده ويرفض أن يجبر على السير بقدميه وأرادته نحو نهاية التاريخ هو عندئذ أحد عناصر محور الشر.

عشاق الحرية – والمناضلين – من أجلها – المكافحين من أجل أن يكون لهم مكانا فوق الأرض وتحت الشمس الذين يؤمنون أن الحرية شمس يجب أن تشع على الجميع وكل الذين يؤمنون بأن الحياة وقفة عز وكرامة هم من محور الشر وعليهم أن يدفعوا ثمن اختيارهم اما أن يتجهوا نحو نهاية التاريخ فتكون نهايتهم

مزبلة التاريخ وأما أن يتجهوا نحو تصحيح التاريخ وتطهير صفحاته فيكون موقعهم الصفحات المشرقة فيه فالتاريخ سيضل شاهدا على العصر كما كان شاهدا على كل عصر وسيواصل تدوين صفحاته دون أن يصدق هراء فوكاياما بأن البشرية قد وصلت إلى نقطة النهاية في تاريخها وليس أمامها إلا أن تولي وجهها صوب البيت الأبيض وتصلي على كرامتها صلاة الغائب لأن الشعوب تدرك أن التاريخ لا تصنعه نبوءات المتأمركين بل تصنعه دماء المناضلين وإرادة الثوار وهي موجودة في كل وقت وفي كل أمة والشواهد أمامنا لا تحصى من جنوب أفريقيا إلى شمالها ومن نلسون مانديلا إلى جمال عبد الناصر إلى أحمد بنبله ومن 23 يوليو إلى ثورة الشعب الجزائري وثورة شعب جنوب أفريقية تواريخ تؤكد للطغاة والمتآمرين معهم أن الفجر يولد من رحم الظلام وأن إرادة الشعوب لا تقهر وأنه:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر

ولابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر

الإرهاب: والإرهاب في اللغة هو الترويع والتخويف وشل فاعلية الطرف الآخر والإرهاب وفق ما اتفق عليه المتخصصون هو الاستخدام غير القانوني للقوة واستخدام القوة بطريقة غير قانونية وبطريقة غير مشروعة.

لكن صناع النظام العالمي الجديد قدموا مفهوما جديدا ومختلفا لهذا المصطلح فالإرهاب لديهم هو كل ما يتناقض مع مصالحهم ورؤاهم وسياساتهم.

والإرهابي هو كل من يرفض الخضوع لسلطان الغطرسة وجنونها والإرهابي هو من ينادي بسيادة منطق القانون على سلطان القوة وجبروتها ومن لا يقبل أن يكون عبدا عليه أن يتحمل أن يكون عدوا وما دام عدوا فهو إرهابيا حتى لو ألقى سلاحه ووقع على كل الأوراق التي تقدم له دون مناقشة وتخلى عن الثوابت النضالية لأمته وقبل بأن يعيش وهو يرى من نافذة بيته ومكتبه مدافع دبابات العدو وطائراته وغطرسة جنوده هو إرهابي حتى لو أعلن على الملأ أن 99 ٪ من أوراق حل قضيته في يد عدوه وهرول للصلح والاعتراف بعدوه التاريخي وقبل بكل شروطه دون أن

يكون له شرطا واحدا

هو إرهابي حتى لو غير جلده ولون بشرته بعد أن غير علم بلاده ونشيدها الوطن وأعاد لها اسمها الذي قذفت به إرادة الوحدويين إلى المتحف وبدأ يبحث عن جذوره غير العربية وأعتبر أن ثورة يوليو وإنجازاتها العظيمة وتحدياتها وانتصاراتها هي مجرد أخطاء تاريخية لن تتكرر وأن جمال عبد الناصر قاد مصير الأمة العربية إلى سلسلة من الهزائم والنكبات.

ونسى أن العالم لم يعرف العرب ويضع لهم ألف حساب إلا بعد أن ظهر بينهم جمال عبد الناصر وقاد ملاحم انتصاراتهم وأجبر العدو قبل الصديق أن يضع لهذه الأمة حسابها ويعترف بها أمة ولادة قادرة على إنجاب العظماء القادرين على صنع التاريخ ونسى هؤلاء أن كل الذين حاولوا الوقوف في وجه الأماني المشروعة التي قادها عبد الناصر ليكون للأمة العربية كرامتها سقطوا ودفعت بهم الرياح إلى متحف التاريخ بينما ضل هو يقود الحلم العربي من قبره لأنه لمن يمت وضل ماردا عملاقا في ضمائر كل الشرفاء وعقولهم وسقط الآخرين جميعهم ونسى الناس حتى مجرد أسماءهم فمن يذكر اتتوني أيدن وعبد الكريم قاسم وشاه إيران وكل القائمة الطويلة ممن صنفوا عبد الناصر إرهابيا يجب القضاء عليه.

وفي غمرة قلب المفاهيم يصبح المدافع عن وطنه والرافض للاحتلال إرهابيا ويصبح الغزاة محررين ومن وقع عليهم الغزو إرهابيين ويصبح الأطفال الذين تطحن عظامهم الطرية جنازير الاحتلال إرهابيين ويصبح الجلاد ضحية وفي غمرة ذلك يصبح النطق باسم الوطن إرهابا وذكر اسم الله ارهابا وممارسة الصلاة إرهابا أمادك البيوت على ساكينها والمدارس على تلاميذها والمساجد على رؤوس المصلين وتجريف الأراضي وقطع الأشجار وتسميم المواشي وإقفال المعابر ومنع قوافل الإغاثة من الوصول إلى مستحقيها دفاعا عن النفس يبرره النظام العالمي الجديد.

ومع ذلك يلومون الطفل الذي فقد أبويه أن يحتج والفلاح الذي قطع مصدر

رزقه أن يعبر عن شعوره بالظلم والمؤمن الذي تحول بنادق الطغاة بينه وبين دخول المسجد أن يخاطب ضمير النظام العالمي الجديد وهي التي تقترف جرائمها وتفلت من أي عقاب وهؤلاء جميعا مطلوب منهم أن يمارسوا المزيد من الصمت والخنوع وضبط النفس والتخلي عن أي مقاومة بينما يفلت من اقترف كل الجرائم بحقهم من أي عقاب.

الشرعية الدولية: إلى وقت قريب كانت كل القواميس تشير إلى أن الشرعية الدولية تعني تلك المواقف التي يتفق عليها العقل العالمي ويدور حولها إجماع كل شعوب الأرض وهي تدور حول مختلف القضايا التي صاغت تجارب الشعوب وخبراتها رؤى للتعامل معها.

والشرعية الدولية كانت السلاح الذي يشهر في وجه الاعتداء والاحتلال وفرض العقوبات الجائرة والاستغلال والابتزاز واستخدام القوة أو التلويح باستخدامها لحل الخلافات بين الدول والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمساس بالسيادة الوطنية للدول وحصانة شاغلي بعض المواقع كرؤساء الدول والوزراء والسفراء ومن في حكمهم والشرعية الدولية كانت مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال وممارسة الكفاح المشروع وكانت مع المواجهة الجماعية للأخطار التي يمكن أن تواجه البشرية كالأوبئة والأزمات والكوارث الطبيعية وكانت مع فكرة السلم العالمي ومنع الحروب والنزاعات وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومع الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام وضد المساس بالأمن القومي للدول والتجسس على شؤونها وتجنيدا لعيون ضدها ومع احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتسخير كل المنظمات والهيئات الدولية لخدمة الاستقرار العالمي والتعاون الدولي ومقاومة الجوع والفقر والأمية والمرض والبطالة ودعم جهود التنمية والدعوة لتسخير العلم والمعرفة لخدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته.

لكن النظام العالمي الجديد يقدم لنا تفسيرا جديدا لمصطلح الشرعية الدولية حيث أصبح يشهره الأقوياء والأغنياء في وجه الضعفاء والفقراء ووسيلة يحقق بها

الطغاة مصالحهم وسياساتهم.

وأداة لإخضاع الشعوب وابتزازها وإجبارها على التحول إلى قطعان من البشر تمارس حياتها بإذن وتتصرف في شؤونها بأذن وتستثمر إمكانياتها بإذن وعليها أن تتخلى عن كل خياراتها وتعيد النظر في عقائدها وثقافاتها وأن تراجع مناهجها الدراسية وتعيد تحديد المفاهيم فيها وأن تمحو من ذاكرة شعوبها كل ماله علاقة بالكرامة وأن تمنعهم حتى من مجرد الحلم بالحرية.

فالشرعية الدولة ترفع شعار حماية حقوق الأكراد في العراق وتغض الطرف عن أي حقوق لأكراد تركيا وهي تدعم قادة الأكراد والانفصاليين من الملا مصطفى البرازاني حتى أخر انفصالي منهم وهي لا ترى بأسا من اصطياد عبد الله أوجلان في أبشع وأسوء عملية قرصنة استخباراتية واقتياده معصوب العينين مكبل اليدين والقدمين واعتبار القبض عليه نصرا للديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية تدعي حماية المسلمين في يوغسلافيا ولا تتردد عن تدمير مساجدهم وإحراق مصاحفهم في أفغانستان واعتبار أن كلمة مسلم لم تعد تعني سوى كلمة واحدة «إرهابي» وتعتبر التطاول على الرسول الكريم التي تكررت بتخطيط مقصود من ضمن حق التعبير أحد أهم حقوق الإنسان ولم تتردد في تدبير الحماية لسليمان رشدي مؤلف (الآيات الشيطانية) واعتبار موجة الغضب التي اجتاحت الوطن الإسلامي ضد الصحيفة الهولندية التي نشرت رسوما تسئ للرسول الكريم أزمة مفتعلة تفتقد إلى الأسباب الموضوعية!!!

والشرعية الدولية لا ترى غضاضة في الحصار الذي ضرب على رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى وفاته مسموما من مجهول هي ذاتها التي أقامت الدنيا ولم تقعدها لاغتيال رئيس وزراء لبنان واعتبرت هذه العملة من الأعمال التي تعرض السلام العالمي للخطر وجندت كل وسائلها لاستثمار هذا الحادث لتصفية حساباتها السياسية مع أطراف كثيرة.

والشرعية الدولية تصمت عن جرائم الكثيرين ممن أدانتهم شعوبهم وأكدت

استطلاعات الرأي رفض سياساتهم وحالة الفوضى التي قادوا إليها العالم وتعتبر اجتياح الدول واحتلالها وإسقاط أنظمتها جهادا في سبيل الله ودفاعا عن الحرية وحقوق الإنسان أما عن عمليات الإبادة الجماعية وحملات التعذيب وانتزاع اعترافات المتهمين بوسائل غير مسبوقة واقتياد العشرات إلى السجون القصية في ابو غريب وغوانتنامو دون أن يكون لهم أي حق في محكمة عادلة ودون أن يعرف العالم ما هي الجرائم التي ارتكبها هؤلاء على وجه التحديد وتحت أي قانون يتم التعامل معهم.

أما عن تغيير أنظمة الدول بالقوة وتصفية الحسابات السياسية القديمة والجديدة والعبث باستقرار الدول وأمنها والدفع بها خارج دائرة القرن وإدخالها دوامة الفوضى والعنف وإذلال قادتها والتعامل معهم كقطاع الطرق دوت أن تتوفر لهم أبسط الضمانات القانونية في محاكمات صورية سوف يؤكد التاريخ أن أعمار هؤلاء ستكون أطول من أعمار سجانيهم ومن حاكمهم وتعمد أن يمارس من خلالهم إهانة وإذلالا لشعوب وأمم بأكملها وليست التجربة التي عانى منها شعوب العراق وبنما ويوغسلافيا وأفغانستان ببعيدة عن ذاكرة الشعوب

فالشرعية الدولية تعتبر احتلال الكويت جريمة يجب إسقاط ومحاسبة وإذلال من قام بها لكن احتلال فلسطين وتحويل شعبها إلى طوابير من اللاجئين وتدمير بيوتهم عملا إنسانيا عظيما يستحق عليه «مناحيم بيجن» جائزة نوبل للسلام وهذه الشرعية تعتبر، محاولة كوريا وإيران امتلاك القدرة على استخدام الطاقة النووية لأي غرض جريمة يجب ردعها لكن امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وتهديد مستقبل منطقة بأكملها لا يستحق حتى مجرد التنديد

وهذه الشرعية تعتبر خطف جندي إسرائيلي واحد جريمة تبرر غزو دولة اسمها لبنان وتدميرها لكنها لا ترى أي خطر في تدمير شعب بأكمله وسجنه ومصادره كل أسبابه حياته في فلسطين وهذه الشرعية ترى الوجود السوري في لبنان احتلالا يجب أن ينتهي أما الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من سوريا ومصر

وكل فلسطين فلا يستحق حتى مجرد التذكير بعشرات القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بدء من القرار 424 وما قبله وما بعده إلى أن يولد جيلا يطبق هذه القرارات باللغة الوحيدة التي يفهمها المحتل وقد جرب الاستماع إليها وذاق طعمها في مواجهات كثيرة أجهضتها الشرعية الدولية وحالت دون اكتمالها !!

أما عن استباحة الدول شعوبا وخيرات وسرقة مقدراتها في وضح النهار وتحريك وإثارة النزعات الطائفية والقبلية والدينية وصب الزيت على نار التناقضات الاجتماعية وتحويل شعوب بأكملها إلى قاتل ومقتول لتنعم شركاتهم الاحتكارية بزمنها الذهبي في تحقيق أسوء عمليات نصب واحتيال وسرقة بحق شعوب هذه الدول.

فليس للشرعية الدولية أية علاقة بهذه القضايا لأنها في عرف الشرعية الدولية المعاصرة قضايا هامشية لا قيمة لها ويجب الا تشغل الضمير العالمي المشغول بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحرير الشعوب !!! وقيادتها لاعتناق دين العصر الذي بدأت تباشره مع قصف نجازاكي وهروشيما بالقنابل الذرية

العقوبات الدولية: هي قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات البلد أو المجموعة المستهدفة، ويمكن للعقوبات أن تأخذ صيغا عديدة تشمل حظر الاستيراد أو التصدير أو كلاهما، تقييد المبادلات المالية وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، تقييد السوق المالية...الخ وهي تطبق من جانب دولة واحدة أو عدة دول عبر هيئة إقليمية أو دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية) والعقوبات على نحو نموذجي توقف التجارة والاستثمارات وتمنع البلد المستهدف من بيع وشراء البضائع في السوق العالمية، كما أنها قد تستهدف سلعا معينة كالنفط والسلاح ويمكن لها أن توقف الملاحة الجوية أو أن تقطع مؤقتا أو أن تقلص بشكل حاد العلاقات الدبلوماسية أو أن توقف حركة الأشخاص، أو أن تمنع

الاستثمارات أو أن تجمد الأرصدة في المصارف الدولية.[1]

وتواصلت رسالته في فيتنام ولاوسي وكمبوديا وكوريا وفلسطين ولبنان والصومال وخاض جنوده حربهم المقدسة ضد كل الذين حاولوا أن يقولوا لا بدء من محمد مصدق، وجمال عبد الناصر، ولومومبا وبن بله، لم يفقدوا الحجة لتدبير مواجهة هؤلاء وتبرير تلك المواجهة وكان أخر تلك الحلقات تلك العقوبات الظالمة التي فرضت على الشعب الليبي لأنه وقف رافضاً للهيمنة والطغيان وقال كلمته عندما صمت الجميع ومارس التحدي ثقافة وسلوكا عندما مارس الجميع سياسة الخنوع والانحناء ولم يترددوا في أن يتحولوا حراسا لإسرائيل ومزامير تزف بغداد لمغتصبيها وتقدم فلسطين على طبق من ذهب لهمج القرن العشرين ولا تتردد في ممارسة محو ذاكرة الأمة وإماتة ضميرها وأنهاء مقاومتها والاعتراف بأن فلسطين باطل وان إسرائيل هي الحقيقة الوحيدة في التاريخ المعاصر وأن من يقول غير ذلك إنما يمارس مغامرة غير محسوبة العواقب وفات هؤلاء أن ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ من المستحيل محوها حتى وإن مرت بالأمم لحظات يضنها البعض استسلاما وخنوعا لكنه الصمت الذي يسبق العاصفة وان غدا لناظره لقريب وعلى كل من يشكك في ذلك أن يعيد مشاهدة شريط عمر المختار وناصر 56 فمثل هؤلاء هم الذين كان شعارهم لن ينام الثأر في صدري وإن طال مداه وعلى وقع هذا الشعار سوف تواصل الجماهير زحفها المقدس لأنها آمنت أن الكفاح هو طريقها الوحيد نحو النصر وانها تنتصر أو تموت وسوف تنتصر ولن تموت.

والعقوبة أساسا هي الثمن الذي يدفعه من يرتكب مخالفة غير مسموح بارتكابها حتى لا يكررها وهي وسيلة لردع المخالفين والعقوبات الدولية هي نسق من وسائل الردع للدولة التي ترتكب أخطاء تنعكس أثارها على غيرها من الدول أو حتى على رعاياها ومواطنيها وهي وسيلة تهدف إلى منع ارتكاب الأخطاء وتكرار المخالفات وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية توصيفا لتلك المخالفات وأبعادها وشروط اعتبارها مخالفات بهدف صيانة السلم العالمي

1 – هيتم مناع، في مفهوم العقوبات، الحلقة الرابعة، موقع الدكتور هيتم مناع.

وحماية الاستقرار ومنع الحروب والحد من المبادرات الغير محسوبة العواقب وهي أداة المجتمع الدولي لمنع الظلم والعدوان والتطاول والاستفزاز والابتزاز والحيلولة دون استخدام القوة بطريقة غير شرعية وغير مبررة والسعي لحل الخلافات بالحوار والتفاوض والتحكيم والابتعاد عن استخدام القوة أو التلويح باستخدامها وهي المظلة التي تحمي الفقراء والضعفاء والدول الصغيرة من جبروت الكبار وطغيانهم

لكن العقوبات الدولية في ثقافة النظام العالمي الجديد تحولت إلى سيف تسلطه الدول القوية على رقاب الدول الضعيفة والصغيرة والفقيرة وأداة لفرض الأمر الواقع وإجبار الدول على التصرف بطريقة معينة ومحددة وأصبحت أداة الكبار لتخويف وإرهاب وإخضاع غيرهم دفاعا عن مصالحهم وسياسات أولئك الكبار وهي وسيلة لتصفية الحسابات السياسية وقد دفعت دولا كثيرة ثمنا فادحا جراء تطبيق هذه العقوبات عليها وتحولت الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها إلى مؤسسات لتقنين الظلم وتبرير الاعتداء وإشاعة الفوضى في العلاقات الدولية وقد أدت هذه الإجراءات إلى هدم جسور الثقة في هذه المؤسسات وتعاظم الشعور بفقدانها لمبررات قيامها لأنها خانت المبادئ التي قامت عليها وتحولت إلى مراكز لنشر الرعب وإشاعة الإرهاب والعبث بالاستقرار العالمي وصارت الشعوب تصنف هذه المؤسسات ضمن قائمة طويلة من مؤسسات الاستبداد العالمي التي انحرفت عن أهدافها وتحولت إلى سلاحا يستخدمه الأقوياء لإخضاع وإرهاب غيرهم وإجبارهم على الاعتراف بذلك الواقع الجديد الذي صار الأقوياء يفرضونه تحت أعلام الأمم المتحدة ومن خلال قنواتها ومؤسساتها وموظفيها الذين تخلوا عن كل المثل والقيم التي احتواها ميثاق الأمم المتحدة وشكلت أساسا لمجتمع إنساني خلاق وتحولوا إلى موظفين يستلمون الاوامر من مراكز محدده هي نفسها التي يستلمون منها مرتباتهم دون ان يجرؤ احدا أن يقول لهم ان ما يفعلونه بحق الشعوب اصبح يرقى الى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وان هذه الامم المتحدة تحولت من انتصار

القرن العشرين الى فضيحته وعاره والأمثلة والشواهد على انحراف هده المؤسسة كثيره ويصعب حصرها وعلى انها تحولت الى اداة لابتزاز الشعوب وقهر ارادتها وسلب حريتها لا تحصى وعلى انها في التعامل مع المشاكل والازمات الدولية تكيل بمكيالين وتضرب الرقم القياسي في ازدواجية المعايير، والأسوأ من ذلك كله إنها اصبحت تتفنن في ايجاد الصيغ والمخارج التي تلغي بها قرارات معينه وتعزز بها قرارات اخرى وتتجاهل متابعة وتنفيد بعض القرارات وتعتبرها مجرد نصوص للاستهلاك الاعلامي وتحرص على تنفيد بعض القرارات لان النافدين يريدون دلك وكم من القرارات التي صدرت ضد الكيان الصهيوني كانت يمكن ان تنجح في ردعه وايقاف غطرسته وجنونه وعبثه لكن كم من القرارات التي نفدت فعلا وكم من القرارات التي صدرت ضد الشعوب المغلوبة على امرها وكم من القرارات التي لم تنفد منها والوضع في الشرق الاوسط والعراق وايران وافغانستان يعطينا الجواب حيث اصبح المحتل يكافا على احتلاله وعلى ضحية هدا الاحتلال ان يقرا بيانات الشجب والتنديد والاستنكار وعندما اصبح الغزو والاحتلال تحريرا وعلى من وقع عليه الغزو والاحتلال ان يدفع فاتورة غزوه واحتلاله من نفطه وكرامته وحريته ومستقبله...وباسم الامم المتحدة اداة الانسانية لإقرار السلام العالمي وانصاف الظالم من المظلوم !!!!

التحالف الدولي: يعود استخدام هذا المصطلح إلى سنوات حاولت فيها بعض الأنظمة الفاشية أن تمارس طغيانها وتنشر شرورها وتتبنى أشكالا من السياسات تقوم على تمجيد القوة واستخدامها وتسخيرها لتحقيق أهداف تعصف بالاستقرار الدولي وتهز السلام العالمي وتقوم فلسفتها على تصنيف المجتمع الإنساني إلى درجات ومستويات بعضها يستحق السيادة وبعضها يستحق الإبادة وعمدت إلى التوسع في امتلاك أسلحة الدمار واستخدامها وإرهاب الشعوب بها وكانت الحربين العالميتين الأولى والثانية أحد أبرز نتائج ظهور هذه الأنظمة مما دعي المجتمع الدولي آنذاك إلى الاصطفاف لمقاومتها ووضع حد لسياساتها وما ترتب عن تلك

الحربين من نتائج انقسم فيها العالم إلى منتصر ومهزوم واستطاع المنتصرين في هذه الحروب يفرضوا شروطهم على المهزومين فيها

لكن التحالف الدولي في ضل النظام العالمي الجديد جاء بأسلوب مختلف وفلسفة مختلفة ولغايات مختلفة فلم يعد تحالفا بجميع معتنقي قيم الحرية والديمقراطية ضد أعداء الحرية والديمقراطية ولم يعد تحالف لمواجهة خطرا يهدد المجتمع الإنساني بل أصبح نموذجا للتحالف يظم عينه غير متجانسة من المتحالفين لا تربطهم قيم أو مثل عليا أو أهداف إنسانية بل تربطهم حالة من الانجذاب والتبعية وراء عدد قليل من الدول سخرت غيرها لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها وتبريرها بعضها وقف في طابور التحالف خوفا من عقاب وبعضها وقف طمعا في مكافأة وبعضها وقف لأنه وجد في الوقوف مناسبة لتصفية حسابات قديمة وجديدة مع آخرين وأصبح هذا التحالف يضم من التناقضات أكثر مما يضم من الرؤى المنسجمة والأهداف والمصالح

فأعداء الأمس الخصم اللدود للإمبريالية العالمية دفعهم وضعهم الاقتصادي المتردي للهرولة للانضمام إلى هذا التحالف لعله ينجح في تخفيف وطأة بؤسهم الاقتصادي ويؤجل سقوط منظومة من الدول كانت إلى وقت قريب إمبراطورية عظمى فحولها نضوب الإرادة السياسية لدى قادتها وتفشي الفساد وسوء الإدارة وغياب التخطيط السليم إلى طوابير من المتسولين على أبواب صناع النظام العالمي الجديد ولم تنجح القوة الرهيبة الضاربة التي تملكها تلك المنظومة والتقدم الغير مسبوق الذي حققته في ميزان توازن القوى ان يحول دون انحسار دورها وأهميتها

والكثير من العروش التي أصبحت تهتز تحت وطأة صحوة الشعوب وتطلعها إلى التغيير وتصاعد وعيها بواقعها المتخلف وجدت في الانضمام إلى هذا التحالف بغض النظر عن عيوبه الأخلاقية ودون أن تسأل أو تفهم أي شيء حول هذا التحالف وهو مع من وضد من ولمصلحة من وجدت فيه مخرجا يحمي عروشها ويؤجل لخضة سقوطها ويعطيها المزيد من الفرص لممارسة المزيد من القمع ضد

شعوبها وإهدار المزيد من ثروات هذه الشعوب وتأجيل عمليات التنمية الموعودة دون أن توجه إليها أصابع الاتهام أو يلتفت أحد لممارساتها لأنها من الأنظمة الصديقة والأنظمة الصديقة في ضل النظام العالمي الجديد تفعل ما تريد لمن تريد دون أي عقاب لان الضمير العالمي الذي يمكن أن يحاسبها مشغول عنها ولأنها بتحالفها مع أركان هذا النظام أصبحت جزء من مكوناته التي تقوم أساسا على فلسفة الظلم والقمع والاستبداد وفي كل تحالف يقبض بعض المتحالفين الثمن بنفس القدر الذي يدفع به المتحالفين ضدهم الثمن المتحالفين يقبضون الثمن عدا ونقدا وبالعملة الصعبة والمتحالفين ضدهم يدفعون الثمن من أرواح أبنائهم ومن تأخر برامج التنمية.

وقد تكررت هذه الصورة عندما تحالف الكثيرين ضد العراق وضد أفغانستان وضد إيران وعندما فرضت على ليبيا عقوبات ظالمة وجائرة وقبض المتحالفون الثمن مغموسا بدماء الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ الذين سطروا باستشهادهم وثيقة عار تدين كل اللذين تحالفوا مع الصديق ضد الشقيق ونسوا بأن قطار الموت عندما يتحرك لا يفرق بين حليف وغير حليف فكلهم في حسابات النظام العالمي الجديد أعداء وعندما تحترق ورقة أي حليف منهم وينتهي عمره الافتراضي يدسون عليه بالأقدام ويصبح جزء من مرحلة انتهت وعندما تعلن وسائل الإعلام نهاية طاغوتا من هذه الطواغيت يكون هذا الطاغوت قد انتهى معنويا قبل ذلك بسنوات لأنه قطع صلاته بشعبه وأمته وتاريخه وأصبح عبأ ثقيلا يجب التخلص منه بالانقلاب عليه أو باغتياله وقد فعلوها مع الكثيرين لكن الكثيرين لا يقرءون التاريخ ولا يستفيدون من دروسه

التدخل لأسباب إنسانية:

يتأرجح هذا النوع من التدخل بين مفهومين مفهوم قديم ومفهوم حديث.

المفهوم القديم: ويقصد به إمكانية تدخل الدولة عسكريا بقصد حماية مواطنيها أو مواطني دولة أخرى نتيجة انتهاكات صريحة وملحوظة في المعاملة الإنسانية،

وهذا المفهوم كان مبررا وأداة لفرض الاستعمار التقليدي أو لفرض أشكال من الهيمنة خاصة في القرن التاسع عشر ومن الأمثلة على ذلك التدخل الفرنسي في الزئير سابقا 1978 والتدخل الأمريكي 1980الانقاذ الدبلوماسيين المحتجزين في طهران.

مفهوم حديث: أصل هذا المفهوم توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة 1988م رقم 43/131 حول المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة فبعدما أشارت التوصية إلى مبدأ عدم التدخل وإلى سيادة الدولة ضحية الكوارث الطبيعية دعت الدولة المتضررة إلى تسهيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إيصال المساعدات.

ولكننا نعلم أن التوصيات لا تنشي قواعد قانونية ملزمة ولا تهدر سيادة الدولة المتدخل فيها ولا تبيح للمنظمات الدولية التدخل رغما عن الدولة المعنية، وحتى بعد إصدار مجلس الأمن القرارات 688 الخاص بإنشاء جيب إنساني شمال العراق لحماية الأكراد والقرارين 770و 784 والخاصين بفرض مساعدات إنسانية في البوسنة وهذه القرارات تقضي بتدخل دولي مسلح حماية للمساعدات الإنسانية فإن ذلك لا يعتبر تدخلا غير مشروع في نظرنا لأنها اتخذت استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق والتي يفترض أن الدول بانضمامها إلى الميثاق رضيت بتطبيق الفصل السابع وكذلك رضيت بما نصت عليه المادة الثانية الفقرة السابعة من الفصل الأول من عدم سريان مبدأ حظر التدخل على مجلس الأمن عن قيامه بتدابير حفظ الأمن والسلم الدوليين ويقول الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان في هذا الشأن «لا ينبغي أن تستخدم السيادة الوطنية كدرع واق لمن ينتهكون بوحشية حقوق وأرواح إخوانهم البشر، ففي مواجهة القتل الجماعي يعتبر التدخل المسلح بإذن من مجلس الأمن خيارا لا يمكن التخلي عنه».[1]

وتتعدد الأسباب الإنسانية التي تبرر التدخل وتقدم سببا أخلاقيا لحماية الكرامة

1 – أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 212.

الإنسانية فالمجاعات والأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية كلها أسباب يمكن أن تترتب عليها أوضاعا تجعل التدخل لأسباب إنسانية منطقيا ومطلوبا لكن كل هذه الأوضاع لا تحرك الضمير الإنساني لدى صناع النظام العالمي الجديد لكن ضمائرهم سرعان ما تصحو وتعود بهم الذاكرة إلى ميثاق الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل الأدبيات الإنسانية الرائعة التي تعتبر الإنسان واحدا في الخلقة وواحد في الإحساس وأن المجتمع الدولي معنيا بمواجهة الأزمات أينما كانت بجهود جماعية لحماية الحق ومواجهة الظلم وردع الطغاة وهذا الضمير الذي يصحو فجأة هو نفسه من يقف وراء هذه التعاسات وهو المثير لأسبابها والمستفيد من نتائجها فأوضاع المسلمين في يوغسلافيا والأكراد في العراق والحروب الأهلية المتواصلة في السودان والنزاعات القبلية المستمرة في الصومال والصراعات الطائفية الدموية في العراق ولبنان تصبح مبررا للتدخل لأسباب إنسانية وتكون النتيجة صب المزيد من الزيت على نار التناقض وتأجيج الخلافات حتى يصبح التعامل معها مستحيلا ليجد المتدخلون لأسباب إنسانية موطأ قدم لهم في هذه الأماكن وإذا دخلوا فإنهم يدخلوا بقرار يعطي لتدخلهم شرعية شكلية ولكن لا يعلم الا الله متى ولا كيف يكون خروجهم لأن دخولهم لم يكن لأسباب إنسانية تنتهي بانتهاء أسباب هذا التدخل بل لأسباب تتصل بمصالح وسياسات أولئك المتطوعين بالدخول ولا يضع حدا لوجود هؤلاء ويجبرهم على الفرار والخروج وهم يجرون أذيال الهزيمة إلا عندما تواجههم مقاومة شعبية شجاعة تستمد قوتها من إرادة شعب يقبل بالموت دفاعا عن أرضه وعرضه وكرامته ويواجه الدبابة بالحجارة والمدفع بالسكين والاعتداء بطلب الشهادة وقد قدمت لنا تجربة الشعب الصومالي والشعب اللبناني نموذجا مشرفا لمقاومة الطغاة في تناغم مع تلك التجربة الرائعة التي قدمها الشعب الليبي في مواجهة جحافل الغزاة الطليان والشعب الجزائري في مواجهة البربرية الفرنسية وفي التاريخ عشرات الدروس والعبر لكننا نقرأ ولا نأخذ العبر وهم أيضا يقرؤون التاريخ لكنهم يتعمدون تجاهله لأنه يعري همجية العصر

التي تقدم طغيانها وإرهابها على طبق اسمه لتدخل لأسباب إنسانية دون أن يصل إلى أسماعها صوت الجماهير وهي تردد بعزم وإصرار سأحمل روحي على راحتي وأرمي بها في مهاوي الردى فأما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيض الأعداء.

نهاية التاريخ: إن مقولة نهاية التاريخ ليست مقولة جديدة بل هي اجترار لمقولات دينية وفلسفية قديمة وحديثة فهذه المقولة تعد من المسائل الحتمية المتجذرة في المعتقد الديني الذي ربط الزمان بالخلق الأول وبمصير نهاية الإنسان المحتومة ولا غرو فقد وردت في كل الديانات السماوية كما هو الحال في اليهودية والمسيحية والإسلام، مجسدة بفكرة الفناء والانتقال إلى الدار الأخرى.

وفي الفلسفات القديمة نجد زرادشت يصور نهاية التاريخ في نقطة الالتقاء التي يتصارع فيها الخير والشر فينتصر الأول على الثاني.

وأن مصطلح نهاية التاريخ ينطوي على مفارقة وعلى تناقض داخلي حيث أن التاريخ لا يتعرف إلا بغاية الغاية وحدها تسمح بتصور الصفة التاريخية وبغيرها لا يوجد تاريخ بل فوضى وبانتهاء هذه الغاية ينتهي التاريخ.[1]

وبين عشية وضحاها أصبح للتاريخ نهاية وفجأة أدرك جهابذة العصر أن تاريخ الإنسانية قد وصل إلى محطته الأخيرة وأن انتصار الرأسمالية على خصمها التقليدي الشيوعية حدد نقطة النهاية في تاريخ البشرية وأن الرأسمالية هي الحل والملاذ وفيها الخلاص والحل لكل مشكلات الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن المجتمعات لا تختلف في اقتناعها بأن الرأسمالية هي الحل لكنهم يختلفون في لحظات وصولهم إلى هذه المحطة وأن الذين ما زالت تفصلهم عن هذه المحطة مسافات سيتجهون نحوها لأن انتصار الرأسمالية لم يترك لهم خيارا أخر ولن تجدي المكابرة ورغم الثقة الصارمة التي طرح بها فوكوياما أطروحته إلا أن الواقع سوف يفضح زيف هذه الادعاءات ويكشف سذاجة الفروض التي بنيت عليها هذه الرؤيا وافتقادها للمنهج العلمي وأن تاريخ البشرية لم يبدأ مع

1 – هنري لوفيفر، نهاية التاريخ، ترجمة د فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة السورية، 2002، ص 85.

تصاعد التنافس بين النظريتين الأشهر الرأسمالية والشيوعية ولن ينتهي بانتهاء هذا التنافس وأن التاريخ الإنساني لا يمكن اختصاره في بضعة قرون لأنه سلسلة متواصلة من الأحداث لا يمكن ربطه ببضعة وقائع والانتصارات والهزائم والنجاحات والإخفاقات والنهوض والسقوط تتبادل فيه أمم العالم المواقع وتقدم من عصارة تجربتها المزيد من الانجازات الخلاقة التي تثري التاريخ الإنساني وتجدد شبابه ليواصل الإنسان عطاءه ورسالته ودره كأعظم ما خلق الله سبحانه وتعالى.

صراع الحضارات: لم ينتهي الجدل حول نهاية التاريخ أو تواصل حياته واستمرار مراحله وحلقاته حتى ظهر علينا هينتنحتون بأطروحة جديدة حول صراع الحضارات استمد مضامينها من تحليل الواقع الدولي المعاصر وانطلق في رؤيته من نظرة سطحية تفتقد إلى العمق والمنهجية والدقة وتعوزها القراءة الواعية للتاريخ الإنساني ودور الحضارات الإنسانية في تشكيله ومارس عملية خلط غير مبرر بين دور الحضارات في حياة الأمم ودور المصالح وبين تأثير الحضارات وتأثير مصادر القوة واتجه نحو تحليل الوضع الدولي المعاصر من خلال اعتباره ترجمة لصراع بين حضارات متناقضة دون أن ينتبه إلى انه صراعا بين مصالح متناقضة وأن العلاقات الدولية المعاصرة محكومة بتناقض المصالح وبتفاعل مجموعة من عوامل القوة وأسباب الضعف وأن الصراع لم يكن صراعا بين حضارات بقدر ما هو صراعا بين إرادات تقوده تناقض المصالح وتداخلها وتحكمه مكونات القوة وعوامل الضعف.

وأن الحضارات مهما بلغت درجة اختلافها وتناقضها أنما تشكل نسيج الإبداع الإنساني الذي صاغته عقول وأصابع الأجيال وهو ملك لكل الإنسانية وأنها تتجه نحو التكامل والتلاقح والتفاعل لتقدم للإنسانية عوامل نهوضها وتطورها وتنير الدروب أمامها لتكتشف أخطاءها وانحرافاتها وخلافاتها وتسعى نحو المزيد من التضامن والتفاهم والتعايش والانسجام وتبادل المنافع والاعتراف بفضل كل الحضارات ودورها وتعاقب قيادتها لمركب الإنسانية المتجه نحو مرفأ الأمان

والسلام الذي تستطيع البشرية أن تصله وقد أسقطت من حساباتها كل المراهنين على صمتها لإطالة عمر استعبادها والمستغلين لضعفها لوضع المزيد من القيود لتكبيلها والمستمرين في تضليلها وتزييف وعيها وتغييبها وإجبارها على الحياة على هامش واقعها وهي لن تكون قادرة على القيام بهذا الدور إلا إذا أدركت الحقيقة وأمنت أن الحق في المعرفة هو أول وأهم وأقدس حقوق الإنسان عندها ستدرك الشعوب أنها يمكن أن تحقق ما تصبو إليه من تعايش وانسجام وتبادل للمنافع وتكامل للأدوار وان اختلاف لغاتها وأجناسها وثقافاتها وأديانها يمكن أن ينصهر في بوتقة الإنسان ليشكل أسباب نهضتها التي تواجه التعصب بالمعرفة والطغيان بدحر رموزه وتستمد من الاختلاف والتنوع نموذج يكفل للجميع أن يكون شريكا في ازدهار الإنسانية وتقدمها ورقيها.

وعندها سوف تسقط دعاوي صراع الحضارات وادعاءاتهم وسيدركون أن الحضارة عنوانا للبناء والازدهار والتقدم وليست طرفا في معركة يكون أول ضحاياها الإنسان وحضاراته أينما تكون.

المراجع

1 – أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

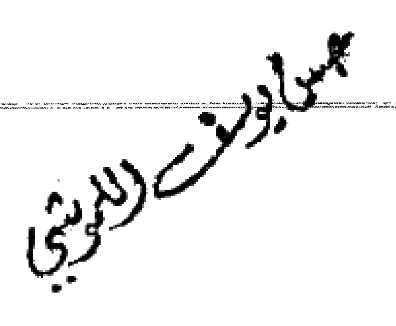
2 – خالد نايف الهباسي، مفهوم الشرق الأوسط الجديد، صحيفة عكاظ العدد 1880 أغسطس، 2006.

3 – محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، 1974.

4 – هنري لوفيفر، نهاية التاريخ، ترجمة: د. فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة السورية، 2002.

5 – هيثم مناع، في مفهوم العقوبات، الحلقة الرابعة، موقع الدكتور هيثم مناع.

رغم اختلاف مواقف الدول والشعوب وحتى الأفراد من العولمة وهو اختلاف يفرضه مستوى فهمنا لها ودرجة استفادتنا أو تضررنا منها، فالعولمة كمرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع الإنساني فرضت نفسها من خلال مجموعة من الظروف والأوضاع التي شكلتها وعجلت ببروزها وساعدت على انتشارها، ورغم إن العولمة بوضعها الراهن هي وسيلة جديدة تضاف إلى وسائل أخرى كثيرة يسيطر عليها الأقوياء والأغنياء في العالم لمواصلة ابتزازهم وهيمنتهم على الفقراء والضعفاء في كل مكان، وهي أداة يحاولون توظيفها لإعادة ترتيب أوضاع العالم وفرض نموذجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتسويقه بالإكراه لاحتواء كل الثقافات الإنسانية وتحويلها إلى ثقافات تابعة لتعبر بذلك عن وجهاً جديداً من وجوه الاستعمار وتؤكد أنها بصيغتها الراهنة أعلى مراتب الإمبريالية، وهي لا تقدم لشعوبنا ومجتمعاتنا جديداً يساعدهم على تجاوز حالة التخلف التي تحاصرهم ويمكنهم من تحقيق تنمية فعالة ناجحة يجتازون بها أزماتهم الخانقة والمزمنة بقدر ما تضيف لهم المزيد من المتاعب والاختناقات التي تعصف بما تحقق من جهود متواضعة وتعمق الفجوة بينهم وبين صناع العولمة والمبشرين بها، وبذلك فإن أية دعوة للتعايش مع العولمة بوضعها الراهن أو التكيف مع شروطها ومتطلباتها إنما تعني إعطاء الشرعية للاستبداد والقبول بشروط الاضطهاد والخنوع والقهر على المستوى العالمي وممارسة الخضوع له وهدا يتطلب أن نتعامل مع العولمة ونحن نعي متطلباتها وقواعدها وندرك أبعادها وشروطها ونبدأ رحلة التعبئة لطاقاتنا ومواردنا والتنمية والتطوير لأساليبنا وأدواتنا وأن نتجه نحو الحل الوحيد القادر على حمايتنا من أخطار اصبحت تحاصر وجودنا وتنتهك بيوتنا وخصوصياتنا وعقولنا وثقافتنا ومستقبلنا، وهو بناء القوة في إطار الوحدة وأن نعيد تنظيم صفوفنا وأن نراجع كل وسائلنا وأساليبنا وألياتنا وأن نتوقف عن هدر مواردنا وتبديدها ونحقق للنهضة شروطها ونتجه للتعامل مع عصرنا بلغته وبناء القوة والاعتماد على النفس وأن نضع



الخاتمة

أيدينا في أيدي كل الرافضين للعولمة المجنونة المتوحشة التي فصلت لابتلاعنا، حتى نستطيع أن نسهم في اعادة ترتيب وصياغة العلاقات الدولية المعاصرة لخلق عولمة من طراز مختلف يكون هدفها إسعاد الإنسان ورفاهيته وتحرير حاجاته وإشباعها وتكون وسيلة لتحطيم أسوار التهميش والإقصاء والدعوة لسيادة الشعوب حتى تنتصر وتمارس حقوقها المسروقة، ويتقاسم الجميع ثروات العالم بعدل وإنصاف وان يكون هدفها تعميم الرخاء ونشر السلام وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤا الفرص وأن يتأكد في عقولنا الإيمان بقيمة الإنسان وقدره وقيمة كل الثقافات والحضارات الإنسانية في صنع التاريخ الإنساني وإثراءه... وحتى يتحقق ذلك فإن نضال الشعوب يجب أن يتواصل ويستمر لأنه شرف لنا أن نموت دفاعاً عن وجودنا وحقنا في أن نعيش فوق الأرض من أن نموت ميتة رخيصة تطحن ضلوعنا جنازير الغزاة همج القرن الحادي والعشرين، الذين شاهدنا فتوحاتهم في العراق وأفغانستان والصومال وفي محطات كثيرة كتبت فيه العولمة وثيقة إدانتها وإجرامها بدماء ضحاياها من الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى وعبرت بذلك عن جنونها وبربريتها وبدلاً من أن تكون العولمة انتصار للإنسان صارت انتصار عليه حتى تولد العولمة الإنسانية التي نحترمها ونتبناها وننحاز إليها وندافع عنها.

● **المؤلف**

2015/1/1

محسن يوسف اللويشي

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	قائمة المحتويات	ج
4	المقدمة	1
5	العالم في مواجهة أعاصير العولمة	8
6	أفريقيا في مواجهة العولمة	26
	التنمية في إفريقيا في مواجهة تحديات العولمة	65
7	إشكاليات الحاضر وآفاق المستقبل	
	المعرفة والنفوذ والهيمنة	92
8	محاولة لتحليل العلاقة بين امتلاك المعرفة وتحقيق النفوذ والهيمنة على المستوى الدولي	
9	صراع الحضارات أم صراع المصالح	116
	محاولة تحليل العلاقات الدولية المعاصرة على ضوء أطروحة صدام الحضارات	
	حقوق الإنسان بين أحلام النصوص وكوابيس الواقع	146
	قراءة تحليلية مختلفة لبعض مصطلحات العصر	179
	الخاتمة	202



العولمة المتوحشة

رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها على المجتمعات النامية

أ. د. علي أحمد عطية

أرجو أن يجد القارئ في هذه الصفحات ما يمكن أن يفده ويقدم له صورة عن هذه العولمة المجنونة التي تسعى لاحتوائنا وابتلاعنا وتغييب عقولنا وشل إرادتنا وإفساد أذواقنا وتحويلنا إلى طوابير من المتسولين على أبواب مؤسساتها.

أرجو أن تحقق الهدف منها وأن تكون محاولة ضمن الكثير من المحاولات الجادة والمخلصة التي تهدف إلى تحريك العقل وتنمية الوعي وتوجيه الادراك نحو حقيقة وجدية الأخطار التي تحيط بنا والتي يجب أن نستعد لمواجهتها ونؤكد أننا جديرون بالحياة قادرون على صنع المستقبل وصياغة شروط هذا المستقبل وإعلان ميلاد عولمة إنسانية خلاقة.


الهيئة العامة للثقافة
GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE